وبه نستعين بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه اما بعد

فهذه فوائد وافية بحل المشكلات الكافية للعلامة المشتهر في

المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه

بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد الاعز ضياء

الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف والتأسف

وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لعطفة الجمع والتأليف العلة

الغائية نفعه الله بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما

توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله

لم يصدر رسالته بحمد الله سبحانه بان جعله جزءا منها هضما

لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف

رحمهم الله ثم حقيقية بتعلق سننها ولا يلزم من ذلك عدم

الابتداء به مطلقا فلعله تكلم به اتبع بحمد الله بانه بالحمد من غير ان

يجعله جزءا من كتابه بل بدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في

هذا الكتاب عن احوالهما فانه لم يبحث فيه الا عن احوالهما فقدم

الكلمة لكونها جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزء من مفهوم الكلام

فقال الكلمة وهي في الكلام مشتقة من الكلم بتسكين اللام وهو

الجرح لتأثير معانيها في النفوس كالجرح ونقلها بعض النحاة

بسم الله الرحمن الرحیم وبه نستعین

الحمد لولیه والصلوة علی نبیه وعلی آله واصحابه المتأدبین بآدابه اما
بعد فهذه فوائد وافیة بحل المشکلات الکافیة للعلامة المشتهر فی
المشارق والمغارب الشیخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسکنه
بحبوحة جنانه نظمتها فی سلک التقریر وسمط التحریر للولد العزیز ضیاء
الدین یوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف والتأسف
وسمیتها بالفوائد الضیائیة لانه [illegible] الجمع والتألیف العلة
الغائیة نفعه الله بها وسائر المبتدئین من اصحاب التحصیل وما
توفیقی الا بالله وهو حسبی ونعم الوکیل اعلم ان الشیخ رحمه
لم یصدر رسالته بحمد الله سبحانه بان جعله جزءا منها هضما
لنفسه بتخییل ان کتابه هذا من حیث انه کتابه لیس ککتب السلف
رحمهم الله ثم جعله مصدرا بها ولا یلزم من ذلک عدم
الابتداء به مطلقا لیکون بترکه اقطع بل لعله اتی بالحمد من غیر
جعله جزءا من الکتاب [illegible] بتعریف الکلمة والکلام لانه یبحث فی
هذا الکتاب عن احوالهما فلا بد من تعریفهما وقدم
الکلمة لکون [illegible] جزءا من افراد الکلام ومفهومها جزء من مفهوم الکلام
ثم الکلمة قیل هی والکلام مشتقان من الکلم بتسکین اللام وهو
الجرح لتأثیر معانیهما فی النفوس کالجرح ونعم ما قال بعض الشعراء

قال جار الله الثناء لها التمام ولا يلتئم ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام
جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل
جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا واما الكلم الطيب باعتبار بعض
الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز
انتفاء المعنى بالوحدة الا حيثما الجنس [illegible]
[illegible] والله الواحد [illegible] ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة
المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة و
لفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله
الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما
مهملا كان او موضوعا مفردا او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب
والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب وليس من مقولة الحرف
والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبر عنه باستعارة لفظ المنفصل
له من نحو هو وانت وانا واجري عليه احكام اللفظ فكان لفظا
حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان
في بعض الاحيان وكلمات الله داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان
وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط
والعقود [illegible] غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما
قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة

لعدم

لعدم الاشتباه مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص شيء بشيء
بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني فيلزم عليه وضع
الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضميمة واجيب
بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضميمة غير صحيح ولا
يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم
وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار ذلك لمعنى المعنى ما يقصد بشيء
فهي اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول
او مخفف معنى اسم مفعول كمرمي والمكان ماخوذ في الوضع فتكه
المعنى بعده مبني على تجريده عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع
اذ لم يتعلق بهما وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة
لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض
التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض اخر
فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم
من ان يكون لفظا او غيره فان قلت بعض الجمل قد وضع بازاء الالفاظ المركبة
كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت
بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها
مفردة وقد اجيب عن الاشكال بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ
اخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الالفاظ كلفظ الاسم

٣

داعرب باعرابين واحد وبيتوسل عبد الله علما واخلا فيه مع انه معرب باعرابين

ولا يخفى على فطن العارف بالتوض من علم النحو انه لو كان الامر

بالعكس لكان انسب وبما اوردنا صاحب المفصل في تعريف الكلمة

حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله

علما خرج منه فانه لا يقع له لفظة واحدة وبقي مثل قائمة وبصرى

مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة نوداخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرج

بحركة لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون

الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر ففيه تحقق الوضع تحقق الدلالة فبعد ذكر الوضع

لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا يستلزم الوضع لامكان

ان يكون بالعقل كدلالة لفظ دين على مسموع الجدار على وجود اللافظ وان يكون

بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد تلك الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في

المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة

منحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة

فهي اما من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي نفس الكلمة والمراد كون

المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله

بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام

كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجي تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ثم

القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن ولا فانهما يحتاجان في الدلالة

والفعل والحرف المبني والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الكلام منقوض

بامثال الضمائر الراجعة الى الالفاظ المخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع

فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو

الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه

ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع

لمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك

فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يتركب

نحو زيد كما يتركب في مثل قتل قتيلا او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه

ما لا يدل جزءه على جزء معناه ولا بد من بيان نكتة في ايراد

احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا ولعل كان النكتة فيه

التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى بصيغة الماضي في

الافراد وانما نصب وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال

من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام

ووجه صحته ان الوضع وان كان مقدما على الافراد بحسب الذات

لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحال المقدرة

الافراد ولا خراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية

فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل قائم وبقي امثالها مما يدل

جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة

على معنييهما اعنى الابتداء والانتهاء الى كلمة الاخرى كالبصرة والكوفة في قولك
سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمى هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في
طرف اى جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما
ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها ان تقترن
ذلك المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة الماضى والحال والاستقبال
اى حين يفهم الا احد الازمنة الثلثة ايضا من نفسها الا ومن صفتها ان لا يقترن
ذلك في الفهم عنها مع احد الازمنة القسم الثانى وهو ما يدل على معنى في نفسها غير
مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه
على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه
علامة على مسماه القسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الفعل
سمى به لتضمنه الفعل اللغوى وهو المصدر وقد علم بذلك اى بوجه حصر الكلمة في الاقسام
الثلثة حد كل واحد منها اى الاقسام وذلك لانه قد علم به اى بوجه الحصر ان الحرف
كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى اليها والفعل كلمة تدل
على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى في
نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشترك بين الاقسام الثلثة
والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف
بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال
وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم ان كل واحد منها معرف جامع للافراد مانع عن دخول

غيرها فليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ولشدة الاهتمام حيث
اسند الحدود ها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك
صرح بها فيما بعد بناء على ان الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا
في اصطلاح النحاة ما تضمن اى لفظة تتضمن كلمتين حقيقة او حكما اى يكون
كل واحدة منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول
كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اى تضمنا حاصلا
بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احد الكلمتين حقيقة
او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فقولنا لفظ يتناول المهملات
والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن كلمتين خرجت
المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات غير الكلامية مثل غلام
زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد و
ضربت زيدا وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما
تضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب
فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان يكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في
التعريف مثل زيد ابوه قائم وقام ابوه زيد او قائم ابوه فان الخبر فيها مع انها
مركبات في حكم الكلمة المفردة اعنى قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل وديز
مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل لكنه بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ
اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضرب زيدا قائما المجموع كلام بخلاف كلام

صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما
الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو المركب والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم
ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام اللفظ
ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم
يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة فبذكره يخرج بعض
الجملة على الجمل التي هي الواقعة اخبارا او اوصافا فانها ليست كلاما وفي بعض
الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وح يكون الكلام عنده
ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى اي لا يحصل ذلك اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما
مسند والاخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض
النسخ او من فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة يرتقي الى
ستة ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم وفعل وفعل وحرف وحرف وثلثة منها
من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل
بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا
في اسمين او في اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما
مفقودان وفي الفعل والفعل والحرف والفعل المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف
احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان
كان مسندا اليه فالمسند مفقود نحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم
يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي

هو الذي

هو الذي يفاد هو الاسم ما دل على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل
يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المص في الايضاح شرح
المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى اي ما دل على معنى باعتبار
في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في
نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل
على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه
انتهى كلامه وتحقيقه ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا
قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا
ملحوظا في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا والة لملاحظة
غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات
كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه ادراك متعلقه اجمالا
وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط
لا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه ليدل على متعلقه وهذا هو
المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه واذا
لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله الة لتعرف
حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليه ولا يمكن ان
يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا يمكن ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة
على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة

كل واحد من جزئيات المخصوصة المتعلقة من حيث انها آلات لتعقلها

والات تعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان تتعقل قصداً وبالذات في

حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوماً عليه وبه واما تلك

الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوماً عليها او بها اذ لا بد

في كل منهما ان يكون ملحوظاً قصداً ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره

بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لكون الآت لملاحظة احوالها

وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف تدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت

ان المراد بكينونة المعنى في نفسها استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في غيره

نفس الكلمة الدالة عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليه لاستقلاله بالمفهومية فيرجع الضمير

وكينونة المعنى في نفس كلمة الدالة عليه امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففي هذا التمثيل

الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي عبارة عن الكلمة وهذا

هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى فيها على تحقيق

اراد كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل كالصريح في المعنى الاخير وارجاع الضمير

الى معنى لعدم سبق تبيّن لما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا الموصول

هو حذو المصنف هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل

حد الاسم جمعاً ولا حد الحرف منعاً بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق

وتحت وقدام وخلف لان ذلك لان معانيها مفهومة كلية مستقلة بالمفهومية

المفهومية ملحوظة في حد ذاتها لكن ما تعقل متعلقاتها المخصوصة لانه الغرض

من وضعها لتفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى

فهي دالة على معانيها معتبرة في حد نفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم

لا الحرف ولما كان الفعل ايضا دالاً على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني

اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترناً مع احد الازمنة الثلاثة في الفهم

عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي غير

مقترن مع احد الازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظ الدال عليه

فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد

الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع

الاول فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة من المصادر

الاصلية سواء كان النقل فيه صريحاً نحو رويد فانه قد يستعمل

مصدراً ايضاً او غير صريح نحو هيهات فانه لم يستعمل مصدراً الا انه

على وزن قوقات مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في

الاصل اصواتاً نحو صه او عن الظرف والجار والمجرور نحو امامك وعليك

وعليك زيداً فليس لشيء منها الدلالة على احد الازمنة بحسب الوضع

الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقترانه

معناها بحسب الوضع وخرج عنه المضارع ايضاً فانه على تقدير

اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من

الازمنة الثلثة فيدل على دلا حصل معنى ايضا في ضمنها ادلا يقدح في الدلالة
على معنى الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعنى ارادة ما سواه اي
الدلالة في الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه
ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه منها بصيغة جمع الكثرة على الكثرة
ويمنع التبعضية على ان ما ذكره بعض وهو جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص
به ولا يوجد في غيره وهو اما شاملة بجميع افراده ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة
للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول
اللام اي لام التعريف لكان شاملا الميم في قوله عم ليس من امبر امصيام
في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختيار اللام اشارة الى ان
المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها
زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل
فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها
زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول
حرف التعريف بالاسم لانه للتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل
عليه اللفظ مطابقة والحرف لا تدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه
تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان
حرف التعريف لا يدخل الضمائر واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات وكذلك

سائر الاعلام

سائر الاعلام المذكورة هنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الاسم لانه اثر حرف
الجر في المجرور به لفظا او تقديرا في المضاف الى المضاف المعنوية ودخول حرف الجر
لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان
الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية في فرع المعنوية فينبغي ان
لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل او يزيد
عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا الترنم
وسيجيء في اخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان انقسامه على وجه
يظهر جهة اختصاص ما عدا التنوين الترنم به وجهة عدم اختصاص تنوين
الترنم به ومنها الاسناد اليه وهو بالرفع عطف على الدخول لا على مدخول
لان المتبادر من الدخول الدخول في الاول واللحوق بالاخر وكلاهما
منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا
اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا
فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة اي كون الشيء
مضافا فانه يقدر حرف الجر لا بذكره لفظا وجه اختصاصها بالاسم اختصاص
لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به وانما قيد الاضافة بكون الشيء
مضافا لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه كما في قوله يوم ينفع الصادقين
صدقهم وقد يقع هذا متأويل للمصدر اي يوم نفع الصادقين فالاضافة
بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم وانما قيد نا فعله بقولنا بتقدير

حرف الجر لئلا ينتقض كقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة
حرف الجر لفظا فهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون
مركبا مع غيره اولا فالاول اما ان يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني
غير المركب والمركب الذي يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم
من الاسم المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله
فيخرج نحو زيد قائم وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف
ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف با تا زيد عمرو بكر بخلاف
ما هو مركب مع غيره لكن تركيبا لا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع
ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة
في منع الاعراب مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة
بيانية وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء
في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها لمبني الاصل كالحرف [illegible] واعلم
ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة
معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول في قولك اعربت الكلمة بعد
التركيب بل النزاع في المعرب اصطلاحا فانه عند العلامة مجرد الصلاحية
لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام امام عبد القاهر وعند
المصنف الصلاحية مع حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب
في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل فكون الاسم معربا فلم يعتبره احد

وكذلك يقوم المعرب الكلمة وهي معربة وانما علل المصنف بما هو المشهور عند الجمهور
من ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم
النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب حتى يتبع لغة العرب
ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغني
عن النحو ولا فائدة له متعلقة بمعرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة
المعرب مثلا ان يعرف مما يختلف اخره في كلامهم ليجعل اخره مختلفا فيطابق
كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف اخره فلو كان معرفته
المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف فتعريفه بغيره وجب ان يعرف اولا انه
مما يختلف اخره ليعرف انه مما يختلف اخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي
ان يعرف اولا بغيره بما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه فلعله
المصنف وحكمه اي من جملة احكام المعرب واثاره المترتبة عليه من حيث هو
ان يختلف اخره اي الحرف الذي هو اخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف
اخر حقيقة او حكما لما ان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب
اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعضها خلاف ما يعمل
البعض الاخر وانما خصصنا باختلافها بكيفية في العمل لئلا ينتقض بمثل قولك
ان زيدا مضروب واني ضربت زيدا واني ضارب زيدا فان العامل في زيد
في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان اخر المعرب
لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا لنصبه في الجميع اي يختلف لفظا او تقديرا

او على المصدرية اى يختلف اختلافا لفظيا وتقديريا فالاختلاف لفظا كما فى قولك جاءنى
زيد ورايت زيدا ومررت بزيد او تقديرا كما فى قولك جاءنى فتى ورايت فتى ومررت
بفتى فان اصله فتىٌ وفتيًا وبفتىٍ قلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا
الاختلاف اللفظى والتقديرى اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشار اليه بقوله
ليتحقق مثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا مسلمين ومررت بمسلمين
او بجموعها فانه قد اختلف العوامل فيه والاختلاف فى اخره حكما حقيقة
فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذلك
فى التثنية والجمع فاخر المعرب فى هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة
فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا فى اخر المعرب ولا فى العوامل اذا ركب بعض الا
سماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامل فلما ابتدا انتفت علية
الاعراب بل هناك حدث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم من احكام
المعرب والاختلاف حكم اخر فلو لم يدخل احد العاملين فى الاخر لا فساد فيه فان
للمعرب احكاما كثيرة لم يذكر ههنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل على ان
ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة الاعراب ما اى حركة او حرف تختلف
اخره اى اخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة به اى بتلك الحركة
او الحرف وحينئذ يراد بالموصولة الحركة او الحرف لا يجد العامل والمقتضى
ولو ابقيت على عمومها لخرجا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر
من السبب هو السبب القريب والعامل والمقتضى من الاسباب البعيدة

٩

وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامى لانه معرب على اختيار المص لكن اختلاف هذه على
اخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه مما قبل ياء المتكلم بعد القدر
ثم حد الاعراب جعلا ومنعا لكن المص اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب
فضم اليه قوله ليدل على المعانى المعتورة فانه اشار الى هذه المعنى حيث قال ههنا
ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام فى ليدل متعلق بالمخارج من الحد
يعنى وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد
فاللام فيه متعلق بقوله اختلف اخره يعنى اختلف اخره لتدل الاختلاف وما به
الاختلاف على المعانى يعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة
اسم الفاعل عليه اى على المعرب بناء على تضمين ضمن معنى الورود
الاستيلاء بمعنى اعتور الشىء وتعاوره اذا تداولوه اى اخذه جماعة واحد بعد واحد
على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فانها وان المعانى المقتضية
المعرب متعاقبة ومتناوبة عليه لتضادها وينبغى ان يكون علاماتها ايضا كذلك
فوقع بسببها اختلاف اخر المعرب فوضع الاعراب للدلالة على تلك المعانى
وانما جعل الاعراب فى اخر الاسم لان نفس الاسم تدل على المسمى والاعراب على صفته
ولا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف فكذلك ينبغى ان يكون دال عليها ايضا متاخرا
عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعانى المقتضية
او من عربت معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد
وسمى به لانه يزيل فساد التباس بعض المعانى ببعض المعانى وانواعه اى انواع

اعلم ان الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف
الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها
مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او حرفا
علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل اسم كان والمبتدأ
والخبر وغيرها والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولا
حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة اي علامة كون الشيء
مضافا اليه وانما قال الاضافة ليشمل المضاف اليه مستلزم للاضافة [illegible]
وللمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل
قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة فاعطي
الخفيف الكثير ... المضاف اليه علامة فيما جعل علامة له والغرض من القسمين
او معنويا ما به يتقوم اي يحصل المعنى المقتضى اي يوجد من المعنى المعتور على المعرب
المقتضية للاعراب نحو جاءني زيد فجاء عامل لانه حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة
لها ورايت زيدا فرايت عامل لانه حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها
ومررت بزيد الباء عامل لانه حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اي الاسم
المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ... المنصرف كزيد ورجل وكذلك الجمع المكسر المنصرف اي الذي لم يكن
الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل
من وجهين لان فيها ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاصل فيها ان يكون بالحركة وتابعها ... ان
الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلثة في احوال الثلثة فالاعراب فيهما بالضمة رفعا

اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة الجر فقوله رفعا
ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية والتمييز فالقسم الاول
نحو جاءني رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني نحو جاءني طلبة ورايت طلبة ومررت
بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء وما يشبهه من كل ما [illegible]
بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر لما بينهما من المناسبة في الاصل
وهو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر فيه كما سيجي ان شاء الله تعالى نحو هن مسلمات
ورايت مسلمات ومررت بمسلمات غير منصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر
فيه تابع للنصب كما سيذكر ان شاء الله تعالى نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت باحمد اخوك بولد
وحولك بكسر الكاف لانه لو فتح لالتبس بالمذكر من جانب ذوجها بنفسها الا ابيها وحنوك
والحمو الذي يكون الذي بينهما من ذكره في الاحوال والمقنا الذي هي الاحمال الثقيلة
وهذه الاسماء كلها منقوصات واوية في قولي وهو اخوك واوي لا ياي ... اذا اصله
نوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوي اذ اصله ذو وانما اشترط ذو الاسم الظاهر
دون الكاف لانه لا يضاف الى اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا
والالف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اي مصغرة لها موحدة بالحركات
الثلث نحو جاءني اخوك ورايت اخاك ومررت باخيك وموحدة اي المثنى والمجموع منها
معربة باعراب التثنية والجمع وانما لم يقيد بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة ومضافة
وانما اذا كانت مكبرة وموحدة ولم يكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ
ورايت اخا ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة ولكن لا الى ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة

الى ياء المتكلم لما كان اكثر الاسماء المضافة اليها لم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم ا
شتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا
اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك
لئلا يكون بينهما وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا الاسماء الستة لان
اعراب كل من المثنى والجمع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسمين وانما اختاروا هذه
الاسماء الستة لشبهها المثنى والجمع في كون معانيها منبئة عن التعدد ولوجود
حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب بها بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز
كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اتمام ذي الحرف المحذوف عند الاعراب المثنى
وما الحق به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه في حكم كلا مضافا اي حال كون كلا
وكلتا مضافا الى المضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه
مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي
فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى مظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي
هو الاصل واعرب بالحركات الذي هو الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان اخره
الف تسقط بالتقاء الساكنين نحو جائني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت
بكلا الرجلين فاذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع
فاعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جائني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما
فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى المضمر واثنان وكذا اثنتان
وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها
معنى التثنية

معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما يجي
جمع المذكر السالم والمراد به ما يسمى به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون فيدخل [او الياء والنون]
فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا لكنه جمع بالواو والنون وما
لحق به والواجع نحو لاعن لفظه ومعناه واخواتها اي نظائرها السبع وهي
ثلثون الى التسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا يصح اطلاق
عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانها ثلث
مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة
ولا تعين في الجموع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى والجمع
وملحقاتهما بالحروف لانهما فرعان للواحد وفي اخرهما حرف صالح للاعراب وهو
علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل تلك الحروف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا
لاعرابهما كما انهما فرعان له وان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل
اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للجمع وثلاثة
للمثنى فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو
خص المثنى بها بقي الجمع بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة
الرفع في المثنى لان الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة
الرفع في المجموع لان الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا
اعرابهما بالياء حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية
لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في الجموع لثقل الكسرة وقلة الجمع وحمل النصب

على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب للجر لوقوع كل واحد منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب

الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري اللذين

اشير اليهما بتقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديري اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي ما عداه فقال ا

التقديري اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في محل

لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركات الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي

في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين

كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابل للحركة وكما في الاسم المعرب

بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل

دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فاذهب

اليه بعض من اعرب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظا غير مرضي مطلقا اي في الاحوال الثلث يعني

كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص

ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي

استثقل ظهور الاعراب في لفظه ثقيلا على اللسان كما في اسم الذي في آخره ياء مكسورة ما قبلها

سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي في

حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة

ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة

وقد يكون في الاعراب بالحرف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب

بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون حالتي النصب والجر

نحو جاءني

نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلمون سقط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما

ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسرت ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع فتقدر

بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان المدغم ايضا ياء

وقد يكون الاعراب بالحرف تقديريا في الاحوال الثلث نحو جاءني ابو القوم ورايت ابا القوم

ومررت بابي القوم فانه لما سقط حرف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين

لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب الملفوظ به فيما عداه اي ما

ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر المصنف في تفصيل المعرب المنصرف

وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف على ما

الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف والتفي بتعريفه فقال غير المنصرف ما

اي اسم معرب فيه علتان من تسع او واحدة منها اي من تلك التسع

يجيء ذكرها اي علتان من علل التسع او علة واحدة منها اي من تلك التسع

تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام هاتين العلتين بان تكون وحدها

نائبة عنها وهي اي العلل التسع مجموعة في هذين البيتين من الاموي النسعة التي

واحدة منها يقم لا يمنع الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وتلك المجموعة

عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعطف عطف على

العلتين من الواو الاثم للجرة للمحافظة على الوزن والنون زائدة من قبلها الف

ووزن فعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال اي المعنى

ويمنع النون القصف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او

مبتدأ خبره الظرف المقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة
ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدتا والظرف
متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم
الالف عليها في هذا الوصف يصير زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاء زيد قبله جاءني
قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف المجيء لتقدم اخيه عليه في هذا الوصف
وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان
حفظ النظم اسهل من النثر او الفعل بان كل واحد من الامور التسعة علة قول
تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها الا واحد او الفعل بانها تسع
تقريب لها الى المتوالات في عدد ما فلذا ما فقد بعضهم تسع وقال بعضهم انها ثمان
وقال بعضهم انها احد عشر لكن الفعل بانها تسع تقريب لها الى ما هو الصواب من المذاهب الثلثة
ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فعمر مثال للعدل
واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعنوي اي ما دام بقيت علمية
بعد طلحة اشارة الى ان التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال العجمة ومساجد مثال الجمع
ومعديكرب مثال التركيب وعمران مثال الالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه
اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما
ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في الاسم علتان حصل فيه
فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين لان الاسم احداهما افتقاره الى الفاعل وثانيهما
اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم فهو الجر والتنوين

النحو علامة

الذي هو علامة التمكن وانما قلنا لان لكل علة فرعية لان العدل فرع معدوله عنه والوصف
فرع للموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم تقول قائمة والتعريف فرع التنكير
لانك تقول رجل ثم تقول الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا
يخالطه لسان اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتين
فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه
المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا في نوع الاسم ويجوز اي لا يمتنع
سواء كان ضرورة او غير ضرورة صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين
فيه لا صرفه حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم
مقامهما وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم منهما والمراد بالصرف معناه
اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكمه للضرورة كاستقامة وزن الشعر
او رعاية القافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه
انكسار وخروج من الوزن او انه خارج عن السلاسة الاول فكقوله فاطمة رضي
الله عنها صبت علي مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني فكقوله اعد
ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فانه لو منع نون نعمان من غير تنوين
ليستقيم الوزن لكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سليقة الطبع
فان قلت الاحتراز من الزحاف ليس بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا
الاحتراز عن بعض الزحاف اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند بعض الشعراء اما
الثالث فالواقعة لرعاية القافية فكما في قوله سلام على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين

محله نفس لفظ هاتين مكه من عطف ردف من قبيله باحد فانه لو قال باحد لا يخل بالوزن
ولكنه يخل بالقافية فان حرف الردف في سائر الابيات الدال المكسورة او للتناسب اي وجه
صرفها غير المنصرف لحصول التناسب بينه وبين منصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات
امر مهم عندهم وان يحصل الحركة المفتوحة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا للتناسب
المنصرف الذي يليه اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا مثال الجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف
الذي صرف غير المنصرف للتناسب وما يقوم مقامهما اي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين
من العلل التسع علمان منكرتان تامت كل واحدة منهما مقام علتين لكن احداهما الجمع اي
الصيغة منتهى الجموع فانه قد تكثر فيه الجمعية حقيقة كما يقال واساور وانما هو منتهى الجموع
الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كما علم فصار مع ذلك بمنزلة التانيث
لكن لا مطلقا بل بعض انواعه وهو الفا التانيث المقصورة والممدودة اي كل واحدة
منهما لحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لانها تاء تانيث فانها لا تنفك في حال
حتى يجعل لزومها للكلمة بمنزلة تانيث اخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها تالية
بالزمته لاجل [illegible] الوضع فانها وضعت للفرق بين المذكر والمؤنث فلو عدم الفرق
بقاربين علامتين مثلا لم يتحقق التكرار لعدم الوضع فالعدل معتبر في الاسم
اي كون الاسم معدولا وخروجه عن صيغته الاصلية
اي عن صورته التي يقتضيها الاصل والقياس بان يكون ذلك الاسم ملحقا بما لا يفرق ان
صيغة العدد ليست صيغة المشتقات فانما هي صيغة الاسم ويجب للتناسب
عليها ان المتناسب منه خروجه عن صيغته الاصلية بان يكون المادة باقية والتغير انما وقع

فلا يتحقق

فلا يتحقق بمجرد انه في بعض الاوزان الاسماء المعدولة الا ان مثل ثلاث ومثلث
الدالة ليست باقية فيهما وان خروجه عن صيغته الاصلية تشتمل تحويلا في صيغة اخرى
اي مغايرة للاولى فلا يبعد ان يعتبر مغايرتها للقياس لكونها غير داخلة تحت اصل
وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحتهما اولا كما هو عن المثبت الغالب انها
المغيرة الثانية في الاصل لها خارجة عن الصيغة الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس
وانيب من الجموعات الثانية ليست خارجة عما هو القياس فيهما في اما
وانيابا فانه جمع القوس والناب ابنية اقوس وانياب على خلاف القياس عند
ان يعتبر جمعهما او [illegible] اقواس وانياب ولذا ان اقوس وانيب منهما وقالت
بعض النحاة [illegible] بعضهم [illegible] لشيء ما [illegible] كان للفصم
تمييز من بعض ما لم يكن انعم المقصود منها تميز العدل عن سائر العلل لا من كل ما
عداه [illegible] هذه النسبة [illegible] في تصحيح هذا التعريف
الى ارتكاب تلك التكلفات [illegible] انما نقل [illegible] انهم لم يجدوا [illegible] ذلك واذ وقع
[illegible] غير المنصرف فلم يجدوا فيها سببا [illegible] غير الوصفية والعلمية فاحتاجوا الى اعتبار
سبب اخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه فيها لا انهم تتبعوا العدل فادى
من هذه الامثلة فعلموا غير منصرف لا للعدل وسبب للكلا بتة في امثال العدل من الاسباب
احدهما وجود الاصل الاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا
يتحقق الخروج بدون اعتبار ذلك الاخراج فمع بعض تلك الامثلة يوجد دليلا
غير منع الصرف فيعلم وجود الاصل المعدول عنه فهو متحقق بلا شك وفي بعضها لا

ثم دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق بحصل العدل باخراجه عن ذلك الاصل
فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا
واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف
فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف
كثلث ومثلث والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى
مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ ثلثة وهو ثلثة ثلثة
وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر
خلاف والصواب مجيئهما والسببان منع الصرف في ثلث ومثلث ولفوانهما العدل والوصف
لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها فيهما وضعا
له واخر جمع اخرى مؤنث آخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس
اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول
عن احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الآخر وقال بعضهم معدول عما ذكر معه من اي عن
اخر من وانما لم يجعل معدولا عن الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلما مر في
قبل وبعد وانهم يقولون ... لشيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد الاخرين
وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع قياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان يجمع على فعل
كحمراء حمر وان كانت اسما ان يجمع على فعالي او فعلاوات كصحراء على صحاري او صحراوات
فاصلها اما جمع او جماعي او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحد منها تحقق احد السببين
فيها العدل التحقيقي والاخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد اسماء في جمع

واخواته

واخواته احد السببين وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد جمع ا(لى)
الشاذة كاينب واوس فانه لم يعتبر اخراجهما عما هو القياس فيهما كانياب واقواس
كيف ولو اعتبر جمعهما اولا على انياب واقواس فلا شذوذ في هذه الجهة فلا فائدة للالتزام
المخرج ليلزم من خلافهما الشذوذ في انه حكم فيهما بالشذوذ ومن هذا تبين
الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديريا اي خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون
الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين
ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل
ولم يمكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف فقدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر فعدلا عنهما
الى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدول عن قاطمة واما دبابها حمل ما هو على فعال على الابنا
المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا لما ذوا
الراء من الاعلام المؤنثة كحضار وطمار وبوار فانها مبنية وليس فيها الا سببا العلمية
والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيها العدل ليحصل سبب البناء فلما اعتبر فيها
العدل ليحصل سبب البناء اعتبر فيما عداها ايضا وجعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظائره
مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه
انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل منع الصرف ولهذا نقول باب قطام ليس في محله لان الكلام
فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف واما ما في لغة بني تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون
مما نحن فيه والمذكور في بني تميم الا ان الاكثرين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوه
غير منصرف فلا حاجة لهم الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحملا لما عداها عليها الوصف

و هكون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع

مثل احمر فانه موضوع لذات ما الخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع

في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع

بل تعرض له الوصفية كما في المثال فانه لما اجرى عليه على النسوة التي من قبيل المعدودات دل

على ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا اصالة بحسب الوضع

والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لا بالتبع لا العارضي العرضية فلذلك قال المص

شرطه اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع

بان يكون وضعه على الوصفية لا من تعرض الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي

على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان يخرج عن سببية منع الصرف الغلبة

اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض الافراد بحيث لا يحتاج

في الدلالة عليها لقرينة كما ان اسود كان موضوعا على كل ما فيه سواد ثم كثر استعماله

في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم منه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة

الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في مثل قوله مررت

بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث صارا اسمين

للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض وادهم حيث صار اسما

للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اي السواد فان هذه الاسماء وان خرجت من الوصفية

لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف فلم يضر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا

بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل واما منع استعمالها

في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال و

وضعف منع افعى اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث

وكذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة و

واخيل للطائر اي طائر ذي خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه

ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لا يقصد

بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف والتانيث

اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له شرطه اي شرط سببية منع الصرف العلمية اي علمية الاسم

المؤنث ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة من التصرف بقدر الامكان ولان العلمية

وضع ثان وكالجزء في وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك

اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية مبتدأ الا ان بينهما فرقا فانها في التانيث

اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه

من شرط اخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اي شرط وجوب تاثير التانيث

المعنوي في منع الصرف احد امور ثلثة زيادة على الثلثة اي زيادة حروف الكلمة على

ثلث مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة مثل

ماه وجور وانما شرط في وجوب تاثير التانيث المعنوي احد الامور الثلثة

ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة من الخفة التي من شانها ان تعارض ثقل احد

السببين فتزاحم تاثيره وثقل الاوليين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب

فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تأثير التأنيث المعنوي في احد الامور الثلثة ويجوز
علما لمؤنث عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فهند وزينب وسقر علم طبقة من طبقات النار
وماه وجور علمين لبلدتين تمتنع صرفهما اما زينب فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط
تحتم تأثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم
وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره وهو
العجمة فان سمي به اي المؤنث المعنوي مذكر فشرطه في سببيته منع الصرف الزيادة
على الثلثة لان الحرف الرابع في حكم تاء التأنيث قائم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوي سماعا
باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل منصرف لان تأنيثه لا يصلح للعلمية المذكر من غير ان يقوم
شيء مقامه بالعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوي سماعي با
عتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل ممتنع صرفها لانه وان زالت التأنيث بعلمية المذكر
فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر لم تظهر التاء المقدرة في تصغيره فان تاء
التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال فيه عقيرب من غير اظهار التاء
لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمي رجل امتنع صرفه للعلمية والتأنيث
المعرفة شرطها التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة
شرطها اي شرط تأثيرها في منع الصرف ان يكون علمية اي تكون هذا النوع
من جنس التعريف على ان يكون الياء منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة في ضمن
او منسوب على ان تكون الياء للتنويع لا للعهد منع طرها العلمية لان التعريف المضمرات
والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام

او الاضافة

او الاضافة يجعله غير منصرف منصرفا او في حكمه كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا
لمنع الصرف فلا يبقى الا التعريف العلمي وانما جعل معرفة سببا والعلمية شرطا
ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان في تسمية التعريف للتنكير اظهارا من قسمته
العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب ولتأثيرها في منع الصرف
شرطان شرطها الاول ان يكون علمية اي منقولا الى العلمية في اللغة العجمية بان تكون
متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم او حكما ينقله العرب من لغة العجم الى
العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس بمعنى الجيد
سمي به احد رواة القراء لجودة قراءته فلجام يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في
العجمية وانما العلمية جعلت شرطها العجمة لئلا يتصرف العرب فيها مثل تصرفاتهم في كلامهم
فيضعف فيه العجمة فلا يصلح سببا لمنع الصرف فلجام اسم مثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم
علميته في العجمية وشرطها الثاني احد الامرين تحرك حرف الاوسط وان زادة على الثلثة
بالنظر او تكون احرف لئلا تعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف فهذا الشرط الى الشرط
الثاني فانهما في نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني هو اختيار المصنف لان العجمة سبب
ضعيف لانه امر معنوي فلا اعتبار بها مع سكون الاوسط واما التأنيث فانه
له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فلها نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون
الاوسط وان لا يعتبر فان قلت فقد اعتبر العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط
فيما سبق قلت لم يعتبر ههنا لئلا اعتبار فيما سبق انما هو لتقوية سببين
اخرين لئلا ينافي سكون الاوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها التقوية سببين

اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم ممتنع
من الصرف لوجود الشرط الثاني فيهما فان شتر يتحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة
وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان ما يتفرع على ما هو الحق منه من انصراف نوح
ولهذا قدم انصراف نوح مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو
متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة من الصرف
الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتها وقيل
هود كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يفهم من ان العرب من ولد اسمعيل ومن
كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو
سبب قائم مقام السببين شرطه اي شرط قيامه مقام السببين صيغة منتهى الجموع وهي
الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان متحركان او ثلثة
احرف اوسطها ساكن وهي التي لا يجمع جمع التكسير اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع
لا يقال جمعت في بعض المقصود ما بين تكسيرا فانتهى تكسيرها الصيغة للقصيدة فاما جمع السلامة
فانه لا يغير الصيغة نحو انه جمع السلامة كما جمع ابامن جمع ابن على ابانين وصواحب
جمع صاحب على صواحبات وانما اشترطت بذلك لتكون الصيغة محفوظة عن قبول التغيير
فتوني بغير هاء منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف او المسماة تاء التانيث
باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فرازنة جمع فرازين وانما اشترط
كونها بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كفرازنة لانها
على زنة كراهية وطواعية بغير الكراهة والطاعة فيه خللا في تحقق جمعيته فتبقى

ولهذا

وذاجة الى الامتزاج نحو حداثة فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا في المآل وانالجمع
مدائن ولفظ امرائر بخلاف فرازنة فانه جمع فرزين او فرزان بحذف الياء فعلم مما سبق
ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بهاء
فاما ما يكون بغير هاء فيمتنع صرفه لوجود شرطه وانتفى هاكمساجد مثال ما بعد
الفه حرفان ومصابيح مثال ما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما فرازنة
وامثاله فالح على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فتنصرف لفوات شرط ثاني الجمعية وهو كونها
بلا هاء وحضاجر علما للضبع هذا جواب ان سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس
للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى
الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هو شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف
وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية
لانه منقول من الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في
عظيم بطنها كانه كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفها هو الجمعية الاصلية
اما فيه العلمية والتانيث لان الضبع انثى الضبعان قلنا العلمية غير مؤثرة والا لكان بعد
التنكير منصرفا والتانيث فيها مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف
في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل
كما قال في الوصف شرطه ان يكون في الاصل لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد تكون اصلية
معتبرة وقد تكون عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في
الجمعية وسراويل جواب سؤال مقدر تقديره انه يفهم مما تقدمت عن الاشكال

الوارد على قاعدة الجمع بجعل الجمع اعم من ان يكون الجمع في الحال او في الاصل فانما تقول
في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل
اجاب عنه بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فمن قال انه لم ينصرف وهو الاكثر في موارد
الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التحقيق عنه انه اسم
اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل لكنه حمل في منعه على ما يوازنه
من الجموع العربية كانعام ومصابيح فانه في حكمهما من حيث الوزن وهو وان لم يكن
من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون
حقيقة او حكما فبناء هذا الجواب على تعميم لا على زيادة سبب مضاف على الاسباب التسعة وهو كما
على الوزن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد
الكثير لكنه جمع سروالة تقديرا او فرضا فانه لما وجد ما غير منصرف ومن قاعدتهم ان
هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف فقد حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة
فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل واذا صرف
سراويل لعدم تحقق جمعية تحقيقا ولا الاصلية الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض به
على قاعدة الجمع ليحتاج عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا
الجوار والدواعي معا دجوار اي في حالة الرفع والجر كيما في اي حكمه حكم ما في محجب
في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جائتني جوار ومررت بجوار كما تقول
جائني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جواري
فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي

الرفع والجر

الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين
فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو
من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك جائني جوار جواري بالضمة و
والتنوين بناء على الاصل في الاسم المنصرف فيه الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت
الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام
لم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه تنوين
للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب الى انه بعد الاعلال غير منصرف
لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري على الاعلال
والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقطت تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة
او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر كما في حالة النصب تقول
مررت بجواري كما تقول رايت جواري وبناء هذه اللغة على منع الصرف على الا
علال فانه يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه اعلال
واما في حالة الرفع فاصل جوار جواري بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض
منها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة الاعلال
انما في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيها الاعلال في الحالتين كما مرت
والتركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء
نحو النجم ومعد يكرب بشرط العلمية لما من من الزوال فيحصل قوة فيتوقف بها
في منع الصرف وان لا يكون بالاضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى

علم فكيف تؤثر في المضاف اليه ما يقتضيه من منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام
المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا فانها باقية على حالها بعد العلمية
على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو
تطرق اليها التغيير يمكن ان يفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات
فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على المصنف
ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج
مثل سيبويه ونفطويه وخمسة عشر علما قلنا كانه اكتفى في ذلك
بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكرها
اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم البلدة مركب من بعل وهو اسم صنم
وبك اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية
او اسنادية او غيرهما الالف والنون المزيدتان من اسباب منع الصرف
تسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وتسميان مضارعتين بمعنى المشابهتين
لالفي التأنيث في منع دخول تاء التأنيث عليهما للتي لا خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف
انما هي لكونهما مزيدتين ومشابهتين لما زيد عليه واما مشابهتهما لالفي التأنيث فالراجح هو
القول الثاني ثم انهما ان كانا في الاسم بمعنى ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف
اما انه لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب
ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور هاهنا هو هذا المعنى
لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف

وافراد الضمير

وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد وشرط ذلك الاسم في انتاجهما منع الصرف العلمية
محققا للزومهما او بامتناع التاء فيتحقق شبههما بالفي التأنيث كعمران
او كانا في صفة فانتفاء فعلانة اي ان كانت الالف والنون في صفة فشرطهما
انتفاء فعلانة بمعنى امتناع دخول تاء التأنيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفي التأنيث
على حالها فلهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل
شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي
التأنيث على حالها ومن ثمة اي ومن اجل الاختلاف في الشرط اختلف في رحمن في انه منصرف
او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق
على غيره تعالى فلا يكون له مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير
منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا
خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون
ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لانه لا فعلى
هذا اذا كان الندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق
لان مؤنثه ندمى لا ندمانة وزن الفعل وهو كون الاسم على وزن
يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببيته لمنع الصرف بل شرطه
فيها احد الامرين اما ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم
العربي الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل
من هذه الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك بذر اسم ماء وخضم لموضع وضرب علما

نقلا الى الاسمية واما نحو بقم اسما لصبغ معروف وهو العندم وشلم علما لموضع بالشام
فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل ضرب على البناء
للمفعول ان جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيد نحو ضرب بالبناء
للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل لم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة
او يكون غير مختص لكن يكون في اوله اي في اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل
زيادة اي زيادة حرف او حرف زائد من حروف اتين كزيادة اي مثل زيادة حرف او حرف زائد
في اول الفعل غير قابل اي حال كونه وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء
لانه يخرج الوزن بهذه التاء عن اختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا
وبالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي به رجل فان لحوق التاء
به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فانه جمع التاء في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف
الاصلي الذي يمنع من الصرف لاجله بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية ومن ثمة اي ومن
اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع اي عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع
عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبول التاء لحوق يعملة للناقة القوية على العمل والسير
وما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير المنصرف يكون فيه علمية مؤثرة في منع الصرف بالسببية
المحضة او مع شرطيتها لسبب اخر واحد منه بذلك احترز عما اجتمع الف التانيث او صيغة منتهى الجموع
فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذ الكلمة بان يؤول العلم
بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورايت زيدا اخر فانه اسب بالمنتهى نكرا ويجعل
عبارة عن الوصف المشتهر المعبر به مثل قولهم لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق

لما سبق اي ظهر حين بين اسباب منع الصرف وشرايطها انما سبق ان ها اي العلمية اي
لا تجامع مؤثرة الا ما اي السبب هي اي العلمية شرط فيه وذلك في التانيث لفظا او معنى
والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين في الاسم فان كل واحدة من هذه الاسباب
الاربعة مشروط بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء ثاني من الاستثناء الاول اي
لا تجامع غيرها على شرطيتها الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما في عمر
وليست شرطا فيهما في ثلث ولم يحمل اي العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء
المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف
فلا يكون اي لا يوجد شيء من الاسماء الذي يجمع هذين السببين وبين احدهما فقط الا
احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر غير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب
اي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب بناء على شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة
لانه قد انتفى احد السببين الذي هو العلمية بذاتها والسبب الاخر المشروط بالعلمية
من حيث هو وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب
واحد فيما السبب هو شرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا او قد قيل على قوله
وهما متضادان ان اصمت بكسر الميم علما للفلاة وزن الفعل مع وجود العدل فيه
فانه من صمت يصمت وقياسه ان يجي بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول منه
والجواب انه هذا انه غير محقق لجواز ان ورد اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان
التي تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع مع وزن الفعل ايضا ثم انه قد عرفت
فيما تقدم ان مجرد وجود الحقق لا يكفي في اعتبار العدل الحقيقي بل دونه اقتضاء

منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود
التنبيه في احمد وبناء السد وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى الكلام الى الاستثناء
فقال مع ما اذا ذكرت من هذه القاعدة لا على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش
المشهور وهو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولكن قول تلميذه اظهر مع موافقته
لما ذكرنا من القاعدة جعلها اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن
تنبيها على ذلك في انصراف نحو احمر علما اذا نكر والمراد بنحو ما كان معنى الوصفية
فيه قبل العلمية كما هو غير خفي فيدخل فيه سكران واشباهه ويخرج عنه افعل التاكيد
نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بلا خلاف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل
العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد من التفضيلية فانه بعد التنكير
منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه لما دام افعل اسما وان كان معه من فلا
بل اخل فالظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اذ انكر اعتبار للصفة الاصلية
انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما
زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية الاصلية فاعتبرها
وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب اخر كوزن الفعل والالف والنون فان
قلت كما لا مانع باعتبار الوصفية الاصلية لا باعث الى اعتبارها ايضا فلم اعتبرها
وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف قيل الباعث الى اعتبارها اشتمال
اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية
بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان اسود اسم للحية السوداء والارقم للحية التي فيها

سواد وبياض

سواد وبياض وفيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها
في احمر بعد التنكير لانها قد زالت منه بالعلمية واما الاخفش فمذهبه لانه منصرف
فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير
ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل والالف والنون وهذا القول
اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا لزمه
في حالة العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المص
بقوله ولا يلزمه اي سيبويه من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر
علما اعتباره في باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه
ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم في باب
حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين يعني العلمية والوصفية
فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع الصرف لفظ واحد
بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب اخر كما في اسود وارقم فان
قلت التضاد انما هو بين الوصفية الاصلية المحققة والعلمية لا بين الوصفية
الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية بالعلمية في منع الصرف
فلا كان لا يلزم اجتماع متضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع
ضد اخر في حكم واحد ان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين لكن شبيه به فا
اعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اي باب غير المنصرف باللام اي بدخول
لام التعريف عليه اي الاضافة اي اضافة الاسم اليه ينجر اي ينصرف وا بالكسر

اى بمنوع الكسرة لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله بجر لان الانجرار قد يكون بالفتح
ولا بان يقول بكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف فى ان هذا
الاسم فى هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم
انصرافه انما يكون لمشابهة الفعل فلما ضعف هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص
الاسم من اللام او الاضافة تقوى جهة الاسمية فرجع الى اصله الذى هو الصرف فدخله الكسر
دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع
من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو لتبعية التنوين وحيث
ضعفت مشابهة الفعل لم يؤثر الا فى سقوط التنوين دون تابعه الذى هو الكسر فعاد
الكسر الى حالته وسقوط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين
ان كانتا باقيتين مع اللام والاضافة كان الاسم غير المنصرف وان زالتا معا او زالت
احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية
شرطا للسبب الآخر زالتا معا كما فى ابراهيم وان لم يكن شرطا كما فى احمد زالت احديهما وان لم
يكن هناك علمية كما فى احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول المنسب على ما عرف
المقرر فى غير المنصرف المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم
الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذى لا يعقل كالصافنات
للمذكور من الخيل وجمال سبحلات اى ضخمات وكالايام الخاليات هو اى المرفوع الذى
عليه المرفوعات ولان التعريف يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل اى اسم اشتمل على
علم الفاعلية اى علامة كون الاسم فاعلا وهى الضمة والالف والواو والمراد باشتمال

الاسم

الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف
بالرفع المحلى اذ معنى الرفع المحلى انه فى محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا
وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلى وهو بحث مثل ان احوال الفاعل اذا كان مفعولا منقولا
كما يستحى بقصد اى من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل
المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التى هى اصل الجمل ولان عامله اقوى
من عامل المبتدأ وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل فى المسند
اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامدا او مشتقا فكان اقوى
بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اى الفاعل ما اى اسم حقيقة او حكما
ليدخل فيه مثل قولهم اعجبنى ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا
بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد فى جميع حدود المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اى
ما يشبه الفعل فى العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل مثل اسم الفاعل والصفة
المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم له اى الفعل
وشبهه عليه اى على ذلك الاسم احترز به عن نحو زيد فى ضرب زيد لانه وان اسند
اليه الفعل لان الاسناد الى ضميره اسناد اليه فى الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه
عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المقدم على خبره نحو [illegible] فان قلت
قد يجب تقديمه

او كانت المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل فلك المراد يجب تقديمه نحو عمر وليس نوع الخبر
مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اي اسنادا مما اتعا على طريقة قيام
الفعل او شبهه به وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل وا
الصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول
والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يدخل في الفاعل كالمفصل واما على مذهب من
جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد
هذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد ابوه قائم هذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل
والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه
اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة
احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة
كلمة واحدة فلذلك الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد
لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وامتنع ضرب غلامه زيدا
جاز خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات
وقد فعل واجيب عنه بان الضمير للمصدر والمدعى جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير
يرجع الى العدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على الفاعلية
الفاعلية والمفعولية المقول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل المتقدم ذكره ومجاوز في ضمن الامثلة
ايضا والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اي الامر الدال عليها الا بالوضع
اذ لا يعقل ان يطلق عليها وضع بان او شيئا قرينة عليه فلا يرد ذكر الاعراب مستغنى عنه اذا

او القرينة شاملة لهما واما لفظية نحو ضرب موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان
الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستترا مثل زيد ضرب غلامه لئلا يلتبس او ان
يكون المفعول متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اي مفعول
الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما في صورة التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيد
الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اي تقديم الفاعل
على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز
عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلان الاتصال ينافي الانفصال
واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورة
التقديم والتأخير فلئلا ينقلب حصر المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد
الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر
والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز
ان يكون زيد ضاربا لشخص اخر فلو انقلب احدهما بالاخر انقلب حصر المطلوب
وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورة التقديم والتأخير لانه لو تقدم المفعول
على الفاعل مع الا نحو ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد
في عمرو اذ الحصر انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب حصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل
لكنه لم يستحسنه بعضهم من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان
معناه كذا لان الاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد احدا الا عمرو زيد ليفيد صفة
كل منهما في الاخر وهو ابعد لانه خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة

وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر فيهما في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى
قطعا واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع الفاعل بعد الا
المتوسط بينهما في صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وما نحوهما القيد
مثل ما مرت آنفا او وقع الفاعل بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل
هو بمفعوله بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غيره اي غير متصل
نحو ضربك زيد وجب تأخيره اي تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور
اما في صورة اتصال الضمير للمفعول به لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
واما في صورتي وقوعه بعد الا او معناها لئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة
كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غيره متصل فلما ان الانفصال بتوسط الفاعل
الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب تقديم
الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل القياسي لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف
جوازا اي حذفا جائزا في مثل زيد اي فيما كان جوابا لسؤال محقق لمن قال من قام سائلا
عن من يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان يقول
قام زيد بلا كلام وانما قدر الفعل دون الجزء لان تقدير الجزء يوجب حذف الجملة وتقدير
الفعل احد جزئيها والتقليل في الحذف اولى وكذا الحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا
لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد ابن نهشل ليبك على البناء للمفعول
يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي محتاج ذليل وهو فاعل الفعل
المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك

يزيد

يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه
من يذل ويعجز عن مقاومة الخصم لانه كان ظهيرا للعاجزين الاذلاء وآخر البيت
ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك
والطوائح جمع مطيحة على غير القياس ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه
من يسأل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله وانما توسل به الى التحصيل
لانه كان معطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة
على تعيينه وجوبا اي حذفا واجبا في مثل وان احد من المشركين استجارك اي في كل موضع
حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشئ من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر
مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه
وبين مفسره كقول الجائي رجل اي زيد فتقدير الآية وان استجارك احد
من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك
الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لانه مفسر قام مقامه مفسره
ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم
بلا بدلية من الفعل وقد يحذفان اي الفعل والفاعل معا دون المفعول كما في
نعم جوابا لمن قال اقام زيد اي نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامه
فهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لاولية لعدم قيام ما يؤدي معناه مقامه
في مقامه كما المفسر في الكلام استدراك وانما قدرت جملة الفعلية لا الاسمية
بان يقدر اي نعم زيد قائم ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية واذا

في تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم عمرا وبكر
كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع
قد يقع في اكثر من فعلين استقصاء على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اي اسما
ظاهرا وانما بعدهما اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما او المتوسط بينهما معمول
الفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما
فيه ان يجب توجههما اليه ويصح ان يكون معمولا ووقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد
منهما على البدل فخرج ما لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعد الثاني متصلا
بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما
نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم
وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن
اضماره مع الا لانه حينئذ لا يصح اضماره ولا بد منه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل
عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المصنف بالتنازع ههنا ما يكون طريق
قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل
فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فليعملان معا واما على
مذهب غيرهما فلا يكون قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع
كما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل واحد منهما
ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية في مثل ضربني
واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل واحد منهما

ان يكون

ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية في مثل ضربت واكرمت زيدا
وقد يكون تنازعهما في المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية
والمفعولية وذلك ان يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل واحد منهما فاعلية اسم ظاهر
ومفعولية اسم اخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا
وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي
احد الفعلين فاعلية اسم الظاهر والاخر مفعولية وذلك الاسم الظاهر بعينه ولا
شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل
للاولين فقوله مختلفين تخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفا
الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في اقتضاء
ذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر في التنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا
للقسم الثالث لانه اذا اخذ الفعل من المثال الاول والفعل من المثال الثاني حصل مثال القسم
الثالث وذلك لا ينحصر على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت
زيدا [illegible] ضربت زيدا واكرمني وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا
فيختار البصريون الاعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار الكوفيون
الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار
قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين [illegible] لانه المذ
المختار لاكثر استعماله اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذ اقتضى الفاعل يجوز
الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير للزوم التكرار بالذكر ولامتناع الحذف

على وفق الاسم الظاهر للمتنازع للفعلين اى على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع
الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف
الفاعل كما اذا استد شيء مسند خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار
قبل الذكر ويظهر الخلاف في نحو ضرباني واكرمني الزيدان عند البصريين ونحو ضربني واكرمني الزيدان
عند الكسائي وجاز اى اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء
فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله
اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب
عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمر وان اقتضى المفعول حذفه او اضمره
تقول ضربني واكرمني الزيدان ولا يلزم حذفه وقيل دفعه تشريك الرافعين او الاضمار
بعد الذكر كما في صورة التنازع الناصب تقول من بعد الكسائي ضربني واكرمت زيدا هو
ورواية المنع غير مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكلف لو ذكر من الاضمار
قبل الذكر في فضلة لو اضمر ان استغنى عنه والا اى وان لم يستغن عنه اظهرت اى
نحو حسبني منطلقا وحسبت منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز
اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة فان اعملت الفعل الاول كما هو مختار
الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا
جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا
يحذف وههنا لا حذف في الفاعل ولا اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط
وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم يحذف

وان جاز

وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الثاني غيره ولهذا كونه يكون الضمير راجعا الى
لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار
كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول
لانه امتنع الاضمار والحذف لا سبيل اليه الا الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين
الزيدان منطلقا حيث اعملت حسبني وجعلت الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعوله
واضمرت المفعول الاول في حسبتهما واظهرت المفعول الثاني وهو منطلقين لانه
لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو
منطلقا ولا يخفى انه لا يتحقق التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول
الثاني لا على الاتفاق وذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا
فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضيه
مفردا والثاني يقتضيه مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل
الكوفيين على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس ولو انما اسعى
لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث قال انه توجه الفعلان اعني كفاني
ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فانه اعمل الاول ورفعه بالفاعلية
والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الذي هو افصح الشعراء العرب
اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي الاعمالين
فاجاب المصنف عن طرف البصريين وقال قول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال
ليس منه اى من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجيه كل من كفاني ولم اطلب

الى قليل من المال لا استطاعة عليم التي لا ادني معيشة و انتفاء كفاية قليل من المال
وثبوت طلب المال لكل منهما وذلك لان لو يجعل مدخوله المثبت شرطا كما ان وجنا
او معطوفا على احدهما منفيا و المنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون
مفعول لم اطلب محذوفا اي لم اطلب العز و المجد يدل عليه البيت المتأخر
اعني قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد مثالي وحينئذ يستقيم المعنى اعني
انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاصل الثابت
واسعى له ومن المرفوعات مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبه فعل
لم يذكر فاعله فانه لم ينفصل من الفاعل ولم يبعد منه كما فصل المبتدأ عنه حيث قال
ومنها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول
حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول مع انه متروك لانه
فاعل الفعل متعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد
الفعل او شبهه اليه وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله واقامته مقام
الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فعل اي الى الماضي المجهول
او يفعل اي الى المضارع المجهول فيتناول نحو افتعل واستفعل ويفتعل
ويستفعل وغيرها من الافعال المجهولة المبنية فيها ولا يقع موقع الفاعل
المفعول الثاني من باب علمت لانه اسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلما اسند الفعل
اليه لا يكون اسناده الى الثاني تاما لانه لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من
الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر

في تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب
علمت في كونه مسندا و المفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه
فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتأديب والمفعول معه كذلك
اي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت
في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه لانه لا يجوز
اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء
ولا بدون الواو فانه لم يعرف كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به في الكلام العربي مع غيره
من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اي المفعول به له اي لوقوعه موقع
الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا
يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست
كذلك تقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف الزمان امام
الامير ظرف المكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف
بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد يخصصه اذ لا فائدة فيه
لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور وشبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها فتعين
زيد وان لم يكن اي لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به
سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي
الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقوم مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه
معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه آخذ اي آخذ اذا اعطي زيد درهما مع جواز اقامة

وذلك لمنعه الاتيان من اللبس واما عند ... على ما يجب اثباته المفعول الاول من نحو اعطى زيد عمرا

ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنه اي من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ

والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما

في العامل المعنوي والمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم

المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا احترز به عن الاسم

الذي فيه عامل لفظي حاسم ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا

يخرج عنه نحو بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ الخارج

عن هذا القسم الثالث فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة

كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما والف

الاستفهام نحو كيف وما ومن وسيبويه جوز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح و

والاخفش بدون ذلك مستدلا عليه بقول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله

ولو جعل خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو منكم باجنبي بخلاف

ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء وانما لم يجعل نحن مبتدأ وهو ضمير المنفصل لئلا يحتاج الى

قوله نعم او اغنت انت عن المعنى واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان قائمان رافع لضمير

عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال القسم الاول

من المبتدأ وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي و الاستفهام فان طابقت

اي الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو اقائم

زيد وما قائم الا زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون

الزيدون

اقائمون الزيدون فانه حينئذ الا يجوز ان تكون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها

لسد مسد الخبر ويكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه فهما تخصيص واحد منهما

مبتدأ وقائمان خبرا مقدما عليه ومثالهما اقائم الزيدان ويتعين حينئذ ان يكون الزيدان

فاعلا للصفة قائم مقام الخبر ومثالها اقائم زيد وبعد معرفة الامرين كما عرفت والخبر هو

المجرد اي هو الاسم المجرد من العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يتعلق

ما يلزمه في بعض ذلك انه المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة لانه يلتبس باسم المسند به

اي ما يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه

لا مسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثاني

من المبتدأ وذلك ان تقول المراد المسند به الى المبتدأ وتجعل اللام بمعنى الى والضمير

المجرد راجعا الى المبتدأ وعلى التقدير في يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون

قوله المغاير للصفة المذكورة تأكيدا واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء

اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او ليسند اليه شيء فمعنى الابتداء

عامل في المبتدأ والخبر ورافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء

عامل في المبتدأ والمبتدأ عامل في الخبر وقال الآخر كل واحد من المبتدأ والخبر

عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتدأ

اي ما ينبغي ان يكون المبتدأ عليه ان لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدأ

ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها من ثم اي من اجل ان الاصل

في المبتدأ التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى المتأخر

لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو
في حيز الخبر الذي اصله التأخر فيلزم عود الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة وهو غير جائز
وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة معنى معين وهو
المطلوب المهم لكثرة الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة
على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من الوجوه المخصصة اذ بالتخصيص
اشتبهها فيقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد مشترك
للمؤمن والمشرك وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدأ وجعل خبره
مثل قولك ارجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم احدهما في الدار ثابتا
الى المخاطب تعيينه فكأنه قال اي من الامرين المعلوم كونه احدهما في الدار كائن فيها
فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل ارجل مبتدأ وفي الدار خبره ومثل قولك
ما احد خير منك فان النكرة فيها وقعت في حيز الفعل المنفي فافادت العموم الافراد
وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا
كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم كتمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب
لتخصيصها بالفاعل لتجرد اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما يخصص
به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قائم
علم منه ان ما يذكر بعدها لا يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة
رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر التطلب بالتنبيه المعتاد
قد يكون خيرا اذا كان بحيث قد يكون شيئا لما ان الانفي عدد والمهر لبيانه
وغير معتاد

غير معتاد يتشاءم به فيكون شرا لا خيرا فعلى الاول يصح القصد بالنسبة الى الخبر فمعناه
شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح القصد فيقدر وصف حتى يصح القصد
فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لحصول قوي اسباب الشر
في حادثة مثل قولك في الدار رجل لتخصيصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم
ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة
الصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصيصه بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما
عليك فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكأنه قال سلامي لهم سلام
من قبل عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة
الاخبار عن النكرة عن الاخبار على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج
في توجيهاتها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقع النكرة
الشائعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقول رجل قائم لعدمه وهذا القول
اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بكونه شيئا من الاسم
فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان الخبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال والخبر
قد يكون جملة اسمية نحو زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية
لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا يقتضي
الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ من عائد يربطها به
وذلك العائد اما الضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد
ووضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ في قول

قل هو الله احد وقد يحذف في العائد اذا كان معلوما كقولهم البر الكر بستين درهما
والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن لا يبيعهما
وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة
وهم البصريون على انه اي الخبر مقدر اي مؤول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه
اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل
وهم الكوفيون فانه يصير مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه
والاصل في العامل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى والاقل ان الاصل في الخبر
الافراد ثم ان الاصل في المبتدأ التقديم وجاز تأخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله
وان كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام اي على معنى يوجب له صدر الكلام كالاستفهام
فانه يجب ح تقديمه حفظا لصدارته نحو من ابوك فان من المبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام
وهو الاستفهام فان معناه أهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه
وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدأ
لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي المبتدأ والخبر معرفتين متساويين ولا قرينة على كون
احدهما مبتدأ او الاخر خبرا نحو زيد المنطلق او متساويين في اصل التخصيص لا في قدره
نحو لو قيل غلام رجل صالح خير منك لو جب تقديمه ايضا افضل منك افضل مني
دفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اي للمبتدأ احترازا عما لا يكون فعلا له كما في قولك
زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ بجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس نحو
زيد قام وجب تقديمه اي تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور اما في هذه الصور الاول

فلاذكرنا

فلا ذكرنا واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد
قام فانه اذا قيل قام زيد لبس المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او جمعا
فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان
والزيدون تابعا للفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من جوز الالف والواو
حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي
ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اي معنى يوجب له صدر
الكلام كالاستفهام نحو اين زيد فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف
فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة وحقيقة
وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتأخيره
صدارة ما له صدر الكلام لبقائه في جملة او كان الخبر بتقديمه مصححا اي للمبتدأ من حيث
انه مبتدأ فتقديمه يصحح وقوعه مبتدأ كما في الدار رجل فان في الدار خبر يخصص المبتدأ بتقديمه
كما عرفت فلو اخر بقي المبتدأ النكرة غير مخصص او كان لمتعلقه بكسر اللام اي كان لمتعلق
الخبر التابع له بتبعيته يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن
في جانب المبتدأ راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى
نحو على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة
لان الخبر هو على التمرة والتمرة متعلق به تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن
ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدأ اذ في تأخيره خوف لبس
ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لاحتمال الذهول عن الفتحة لخفائها في التلفظ

او في الكتابة كزعندي انه قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد
يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون شيئين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا
ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل او بغير العطف نحو زيد عالم
عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في المعنى خبر واحد وهو مز وفي هذه الصورة
ترك العطف اولى وذهب بعض النحاة الى ان الصورة المتعدد وجوب العطف وهو يبطل ان نقيم مقام المنضم
بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف لا خفاء به لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا غيرهما
ايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد
بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم والاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط
هو في سببية الاول للثاني للحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدأ
الشرط في سببية الخبر سببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله فيه
نظرا الى المجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في التلفظ
فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدأ
المتضمن معنى الشرط واما الاسم الموصول بفعل او ظرف اي الذي جعلت صلته جملة فعلية
او ظرفية مأولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا
مأولا بالفعل للتأكيد مشابهة الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول
المذكور الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما وفي حكمهما الاسم
المضاف اليهما نحو الذي يأتيني هذا مثال الاسم الموصول بفعل او الذي في الدار هذا
مثال الاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف باسم الموصول المذكور

فقوله

ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ونحو كل رجل يأتيني هذا مثال للاسم الموصوف
بفعل او كل رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال
للاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فنقول نحو كل غلام رجل يأتيني او في
الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذي
يصح دخول الفاء على خبره مانعان من دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت
لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما
يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك
انما هو بالاتفاق بين النحاة فلا يقال ليت او لعل الذي يأتيني او في الدار
فله درهم فان قيل باب ان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت
ولعل قيل تخصيصهما لبيان ان الاتفاق انما هو بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا
ووجه ذلك التخصيص للاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم بهما
سيبويه ان المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح
انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية بدليل قوله تعالى
ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن تقبل توبتهم فان قيل بعضهم ان تلحق
المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل
بعضهم الذي يلحق ان بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد
بقول من سواه فلم يذكره مع ان حملة الفعليين لا يساعدهما القرآن وكلام
الفصحاء فانه يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر كما سبق

ومايدل على عدم رفع ان المفتوحة ولكن من دخول الفاء قوله ثم واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقال الشاعر

فواله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اى حذفا

جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد واما وجب حذفه لانه

كان فى الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او نحو ذلك فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند

من قال فى نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اى المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف

فى قول المستهل المبصر الهلال الرافع صوته عند العبارة الهلال والله اى هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من

حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية يتوجه اليه الناظرون

ويروه كما راه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم لفظ الهلال عند الوقف

وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا جائزا لقيام قرينة من غير اقامة شيء مقامه مثل

الخبر المحذوف جوازا فى قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب على

المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون

اذا ظرف زمان للخبر المحذوف بمنزلة سنة اى ففى وقت خروجى السبع واقف

وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا التزاما اى فى التركيب الذى التزم

فى موضعه اى موضع الخبر غيره اى غير الخبر وذلك فى اربعة ابواب على ما ذكره المصنف

اولها المبتدأ الذى بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود لكان كذا لان

لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم فى موضع الخبر جواب

لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان الخبر خاصا

فلا يجب حذفه كما فى قوله ولولا الشعر بالعلماء يزرى لكنت اليوم اشعر من لبيد

هذا

مبنيا على مذهب البصريين وقال الكسائى الاسم الذى بعدها فاعل للفعل مقدر اى لولا وجد

زيد وقال الفراء لولا هى الرافعة للاسم الذى بعدها وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا

صريحا او تاويلا منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما او بعده حال او كان اسم تفضيل

مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ضربى زيدا او ضرب زيد قائما او كان زيد مفعول

به ومثل ضربى زيدا قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما واخطب والحق شربى السويق

ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربى زيدا

حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقى

اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطه العامل فى الحال واقيم الحال مقام الظرف لان

فى الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما

مقام الخبر قال المص هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذى يظهر لى ان تقديره

نحو ضربى زيدا ابيه قائما اذا كان الحال عن المفعول وضربى زيدا لابسى قائما

اذا كان الحال عن الفاعل اولى ثم تقول حذف المفعول الذى هو ذو الحال فبقى ضربى زيدا

لابسى قائما ويجوز حذف ذى الحال مع قيام القرينة كما تقول الذى ضربت قائما

زيد اى ضربته ثم حذف لابسى الذى هو خبر المبتدأ والعامل فى الحال واقام الحال

مقامه كما تقول راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا فعلى هذا يكون فيه سترمن تلك

التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربى زيدا قائما حاصل بجعل قائما

من المتعلقات المبتدأ ولهم حذف الخبر من غير سد شيء مسده وتقييد المبتدأ

والمقصود عمومه بقليل الاستعمال ومذهب الاخفش ان الخبر الذى سد الحال

بمجلسه مضاف الى صاحب الحال اى ضربى زيدا منه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا مبتدا

بحذف خبره لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتدا اشتمل

خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شىء بالواو التى بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اى كل

رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو يدل على الخبر الذى هو مقرون وقيام

المعطوف فى موضعه ورابعها كل مبتدا يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل

لعمرك لافعلن كذا اى لعمرك وبقائك قسمى اى ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل

على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه و اللام بمعنى الوجه لا

يستعمل اللام الا المفتوح لان القسم فى موضع التخفيف لكثرة استعماله وخبر

ان ولخواتها اى من المرفوعات خبر ان واخواتها اى اشباهها من الحروف الخمسة

الباقية وهى ان ولكن وكان وليت ولعل فهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء

على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدى ... عملت رفعا ونصبا

مثله هو اى خبر ان واخواتها المسند الى شىء اخر بعد دخول احدى هذه الحروف

عليهما فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدا وخبر لا التى لنفى الجنس وغيرها

وبقوله بعد دخول هذه الحروف عليهما وردها عليهما الا عن ثبوت انهما

لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم فى قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان

يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل

على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى الاسم

هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف الا ان يجاب بان

المراد بالاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا

يقوم ابوه مثل قائم فى ان زيدا قائم فانه المسند بعد دخول احدى هذه الحروف وامره

كخبر المبتدا فى اقسامه من كونه مفردا او جملة ونكرة ومعرفة وفى حكمه من كونه واحدا او متعددا

ومثبتا ومنفيا وفى شرائطه من انه حيث اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف

الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا لوجود شرائطه وانتفاء

موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبر المبتدا ان يصح ان يقع خبر

لباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيد وان من

اباك الا فى تقديمه اى ليس امره كامر خبر المبتدا فى تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على

الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وذلك لان هذه الحروف فرع على الفعل فى العمل

فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعى للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع

والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما اعملت العمل الفرعى لم يتصرف فى

معموليها بتقديم ثانيهما على الاول لئلا يتقدر فى معمول الفعل لنقصانها عن

درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اى ليس امره كامر الخبر المبتدا فى تقديمه الا

اذا كان ظرفا فان حكمه حكمه فى جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى

ان الينا ايابهم وفى وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان

من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم فى الظروف ما لا يتوسع فى غيرها وخبر لا التى

الكائنة لنفى الجنس لنفى صفته او لا رجل قائم مثل لنفى القيام عن الرجل لا لنفى الرجل

نفسه هو المسند الى شىء اخر هذا شامل لخبر المبتدا وخبر ان وكان وغيرها بعد

دخولها اي بعد دخول لا في جميع باب الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت فخبرها

فلا يرد نحو غضب في لا رجل غضب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف وانما عدل عن

المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة

بخلاف ما ذكره لان غلام رجل معرب منصوب لا يكون ارتفاع صفة على ما هو الظاهر

فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظريف ولا حالا لان الظرافة لا تقييد بالظرف

وهو وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا للنوعين

خبرها الظرف وغيرها ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود

والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه

اي لا يظهرونه في اللفظ لان المحذوف عندهم واجب او المراد انهم لا يثبتونه اصلا

لا لفظا ولا تقديرا فيجعلون معنى قولهم لا احد ولا مال انتفى الاحد والمال فلا يحتاج

الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحملون ما يوهم خلافه في مثل لا رجل قائم على الصفة دون

الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس هذا شامل المبتدأ وهو المسند اليه بعد دخولهما

خبر في اسم ما ولا وما يرفع من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم مثال ما زيد

قائما ولا رجل افضل منك وانما مثل بالنكرة بعد لا لانه لا يعمل في النكرة بخلاف ما فانها

يعمل في النكرة والمعرفة هذه لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون

الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل

الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو اي عمل ليس في لا دون ما شاذ اي قليل

لنقصان مشابهته بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه لنفي مطلق بخلاف ما

فانه اي لنفي الحال فيقتصر عملها على مورد السماع نحو قوله الشاعر من صد عن نيرانها

فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز

فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه

في هذه التعريفات ما يكون مسندا ومسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة

ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات لكونها عمدة شرع

في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكونها ما لحقه النصب فقال المنصوب

هو ما اشتمل على علم المفعولية وقد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد

بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والضمة

والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين

فمنه اي من المنصوب او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق وسمي به لصحة

اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف

المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح اطلاق المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة

منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله

فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون

مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد مثل مات موتا وحسن حسانة وشرف شرافة فانما

زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ

ويدخل فيه المصادر كلها مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة

كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا فخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها

لا حقيقة ولا حكما نحو القهقرى واقع على رجوع بمعناه وصفة ثابتة للفعل وليس المراد به ان الفعل
كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم حينئذ معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال
الكل على الجزء فخرج مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان متعلقا بفعل مذكور
لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة
اعتبارين احدهما كونها حدثا قام بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه
وثانيهما ان معنى الفعل مشتمل عليها حدثا وثانيهما كونها شيئا وقع عليها فعل الكراهة
فاذا ذكرت بعد الفعل لاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا
ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق
اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به
فخرج بهذا الاعتبار عن الحد على الحد وجامعا ومانعا وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد
ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل وللنوع ان دل على بعض انواعه والعدد
ان دل على عدد مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة
بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية من حيث هي
المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست
جلوسين او جلوسا الا اذا قصد به النوع والعدد بخلاف اخويه اللذين هما للنوع
والعدد نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول المطلق
بغير لفظه اي مغاير اللفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب مثل انبته

الله نحو نبت نباتا وقد يحذف الفعل اي الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك
لمن قدم من سفر خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم التفضيل ومصدريته باعتبار
الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا
واجبا سماعا اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي سقاك
الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة من خاب الطالب خيبة اذا لم
ينل ما طلب وجدعا اي جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا
اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم
استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا فيل
عليه قد قالوا احمد الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس
من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا
له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اي حذفا
قياسيا يعلم له ضابطة كلية فيحذف معها الفعل لزوما في مواضع متعددة منها اي من
هذه المواضع موضع ما وقع اي المفعول المطلق وقع مثبتا اريد به اثباته لا نفيه
فانه لو اريد نفيه نحو ما انت سيرا الا سيرا البريد بعد نفي داخل على اسم لا يكون للمفعول
المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون للمفعول المطلق خبرا عنه اي عن ذلك
الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا
لا يكون منه وانما وصف الاسم بانه لا يكون للمفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه
نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا

اى من الموضع حتى من الاسم لا يقع دفوعه مخبرا عنه فلا يرد نحو اذا دكّت الارض دكّا دكّا لانه واقع بين
الظاهرين لا شتراكها فى الوقوع بعد اسم لا يكون مخبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اى تسير سيرا
وما انت الا سير البريد اى تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفى وانما اورد
المثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل
للمبتدأ والى ما يشبه بفعله او الى المفرد والمضاف وانما انت سيرا اى تسير سيرا مثال لما وقع
بعد معنى النفى وزيد سيرا سيرا اى تسير سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اى ومن المواضع التى
يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع
تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل
او المفعول وباثره الغرض المطلوب منه وبتفصيله بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدّوا
الوثاق فاما منا بعد اى بعد شد الوثاق واما فداء فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها
شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق واما المن والفداء [illegible] فصل
الله سبحانه هذه المطلوب بقوله اما منا بعد واما فداء اى اما تمنّون منا بعد
شد الوثاق واما تفدون فداء ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع
مفعول مطلق وقع للتشبيه اى لان يشبه به امر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوت
صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اى حال كونه اثر علاج فعل من افعال
الجوارح واحترز به عن نحو له ذهن ذهن العقلاء لان الذهن ليس من افعال الجوارح
بعد جملة واحترز به عن نحو صوته صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم
يكون بمعناه اى بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت

حمار وعلى صاحبه اى على صاحب ذلك الاسم اى الذى قام به معناه واحترز به عن نحو
مررت بالبلد فاذا الصوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت صوت
حمار اى يصوت صوت حمار من صات الشىء صوتا بمعنى صوّت تصويتا فصوت
حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هى قوله فاذا له صوت ومشتملة على صاحب
ذلك الاسم وهو ضمير المجرور فى له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى ومنها اى
ثانيا ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع مضمون
جملة لا محتمل لها اى لهذه الجملة غيره اى غير المفعول المطلق نحو له على الف درهم اعترافا
اعترافا مصدر وقع مضمون جملة هى له على الف درهم لان مضمونها الاعتراف ولا
يحتمل مضمونها لا لها سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اى نفس
مفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا مغايرا له ولو باللفظ ومنها ما وقع
مضمون جملة لها اى لهذه الجملة محتمل غيره اى غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اى
حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة هى قوله زيد
قائم ولهذه الجملة غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع
من المفعول المطلق تاكيدا لغيره اى بغير المفعول المطلق لانه من حيث هو يحتمل الجملة
فالمؤكد اسم المفعول من حيث اعتباره صفة الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل
من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد به تاكيدا لاجل غيره
لنفع الغير وعلى هذا ينبغى ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه تاكيدا لاجل نفسه
لتكثر [illegible] ومنها ما وقع مثنى اى بصيغة التثنية وان لم يكن

للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بيّة ثم هذه القاعدة من قبيل الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل
او المفعول للتأييد مثل قوله تعالى فارجع البصر كرتين اي رجعا مكررا كثيرا وقد جعل المثال
من جهة التعريف لا فائدة هذا القيد نحو مثل لبيك اصله الب لك البابين اي اقيم بخدمتك
وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر
مقامه ورد الى الثلاثي المجرد بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف
اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد وعلى هذا
القياس سعديك اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الاعانة ان اسعدك
يتعدى بنفسه بخلاف لب فانه باللام المفعول به هو ما وقع اي هو اسم ما وقع
عليه فعل الفاعل فلم يذكر التعقيد بما يحرق في المفعول للفظ والمراد بوقوع فعل
الفاعل تعلقه بلا واسطة حرف فانهم يقولون في مثل ضربت زيدا ان الضرب واقع
على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل به فلم يخرج به مفاعيل
الثلثة الباقية فانه لا يقع في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والفعل
المطلق بما يفهم من مغايرته الفعل الفاعل وان المفعول للظرف غير فعله والمراد بفعل
الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو الفاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب
زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى الفاعل ولا يشكل بمثل اعطي زيد درهما
فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل لكن المعتبر اسناد الفعل اليه فانه
مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا ان ترك ذلك الفاعل فلا يرد انه لو قال
ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف فعل

اعتبر اسناده

اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه
لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما ومتأخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجه الحسن
وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو من رأيت ومن تكرم يكرمك اذ لا يمكن
مانع من التقديم كونه في حيز ان نحو من البر ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل
في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا
حذف لقرينة المقالية التي هي سؤال وكمكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل
للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف
في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى
هذه الابواب المذكورة الاول من تلك المواضع الاربع سماعي اي مقصور على السماع
لا يتجاوز عن امثلة معدودة مسموعة بان يقاس عليه امثلة اخرى نحو امرءا ونفسه
اي اترك امرءا ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا من التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو
التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا مأهولا معمورا بالاحباب اي
اهلا اي اقارب لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا الثاني من تلك المواضع
الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت
مقبلا عليك بوجه حقيقة مثل يا زيد وحكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت
او لا صنعة له منزلة صالحة النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهي في حكم من يطلب
اقباله على المنادي بكلية المتفجع عليه بيا او وا ولو ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع
لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد من تعريف المنادى المندوب

المفخ احكامها الذى فيما بعد وفيه تحكيم فانه المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله
على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه تقول له تعالى فانا مشتاق اليك فالاولى
ادخاله تحت المنادى كما فعل صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه انه داخل فى المنادى
بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهى يا وايا وهيا واى والهمزة واحترز به عن نحو
ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اى طلبا لفظيا بان يكون الة الطلب لفظية نحو
يا زيد او تقديريا بان يكون الة الطلب مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اى نيابة
اللفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديريا بان يكون النائب مقدرا كما فى المثالين المذكورين
او المنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر الا يا اسجدوا اى الا يا قوم اسجدوا
وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به والناصب الفعل المقدر واصله ادعو زيدا
فحذف الفعل لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته وعند المبرد حرف النداء
لسده مسد الفعل وقال ابو على فى بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء الافعال فعلى هذين
المذهبين لا يكون من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف ومع المنادى
كلها يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئى الجملة فعند سيبويه جزءا الجملة اى الفعل والفاعل
مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئيها اسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه
ويبنى اى المنادى تقدم بيان البناء والخفض والرفع على النصب لقلتها بالنسبة
الى النصب ولطلب الاختصار فى بيان النصب بقوله وينصب ما سواها على ما يرفع به
اى على الضمة او الالف والواو التى يرفع بها المنادى فى صورة النداء والفعل مسند الى
الى البارد والمجرور واغنى به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام ان كان

اى المنادى مفردا اى لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام
امر اخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بنى المنادى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف
الاسمية المشابهة لفظا ومعنى بكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان
يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك واياك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان
الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل فلا يبنى لمشابهة الاسم المبنى مثل يا زيد ويا رجل
مثال المبنى على الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان
مثال المبنى على الالف ويا زيدون مثال المبنى على الواو ويخفض اى يجر المنادى بلام
الاستغاثة اى بلام يدخله وقت الاستغاثة وهى لام الاستغاثة التخصيص ادخلت
على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس
بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اى يا قوم لانه لو لم يفتح لام المستغاث
لم يعلم ان المظلوم فى هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم ينعكس الامر لان المنادى
المستغاث واقع موقع الكاف الضمير التى يفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له
لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت
لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان
عطفت مع يا فلا بد من فتح اللام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب
المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهة الحرف واللام
الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل
فيه قبل ذلك يخفض المنادى بلام التعجب مع النهى ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا

ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المصنف ذكرهما وكيف يصدق
قوله فيما بعد وينصب ما سواها كلها واجيب بان كلا منهما ياتي اللامين لام الاستغاثة فمان ا
المهدد واسم فاعل لستغيث بالمهدد اسم مفعول ليخلص وينتقم منه ويستريح من الم
خصومته وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليخلصه فيقضي منه التعجب ويتخلص منه
ويجيب عن لام التعجب بوجه اخر ذكره المصنف في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم
يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم اعجبوا للماء وللدواهي
ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها
لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو الظاهر مما سبق ويفتح اى يبنى المنادى على الفتح لالحاق
الفها اى الف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه ح لان اللام تقتضي
الجر والالف الفتح فتبين ان بينهما تنافيا
فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء للوقف وينصب ما سواها
اى ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام
او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي
المفعولية متحققة فيه بلا مانع من حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا
بان يكون مضافا او شبهه واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما لا يكون مفردا
ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني
وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا
ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا لغير معين اى لرجل غير معين وهذا التوقيت ليصيب

رجلا لا يقتبله كونه منصوبا لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا
ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا اذ حيث
اتضح انتفاء كل من القيدين مثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد
مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه
العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه
الامثلة كلها امثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع
المنادى المبني على ما يرفع به المفردة حقيقة او حكما وانما قيد المنادى بكونه
مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيدنا المبني بكونه على
ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع مثل يا زيداه وعمراه لا وعمرو
لان المتبوع المبني على الفتح وقيدنا التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة حقيقة
او حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا
المفردة اعم من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا لفظا او شبهه او حكما
بانهما لما انتفت منها الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد فيدخل فيها المضاف
بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز
الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه و
الحسن وجهه ولما لم يعم الحكم الاتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر
هو فيها اجاز فيه نظر بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجاري

تابع المنادى

حذف الحكم فيهما وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقدم من التاكيد اى المعنوى
لان تاكيد اللفظى حكمه فى الاغلب حكم الاول اى بناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز
اعرابه رفعا ونصبا وكان للخبار دينه المفهوم ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوى
والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه
يعنى المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما
حكمهما كما سيجى ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضى
فيشبه فيجوز ان يكون تابعه تابع اللفظ وتنصب حملا على محله لان حق المبنى ان يكون
تابع لمحله وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين فى
التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل فى الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر
ويا غلام بشر وبشرا فى عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث فى المعطوف بحرف
الممتنع دخول يا عليه والخليل اى احمد وهو استاذ سيبويه فى المعطوف الممتنع
دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويز النصب لان المعطوف بحرف ممتنع دخول
يا عليه فى الحقيقة منادى مستقل فينبغى ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير
مباشرة حرف النداء له وهى الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف
النداء فجعلت تلك الحال اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوى
القارى المقدم على الخليل بالزمان يختار فيه النصب مع تجويز الرفع
فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله
حكم التبعية وتابع المبنى تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف

المذكور

٣١

المذكور كالحسن اى كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه فكالخليل اى فابو العباس مثل الخليل
فى اختيار الرفع لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اى وان لم يكن المعطوف
المذكور كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابى عمرو اى ابو العباس
مثل ابى عمرو فى اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضاف عطف على المفردة
اى وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية نصبا اذا وقعت منادى
مضافة تنصب فنصبها اذا وقعت توابع الاولى لا تنصب فى النداء الا باشباعها مثل يا تميم كلهم
فى التاكيد ويا زيد ذا المال فى الصفة ويا رجل ابا عبد الله فى عطف البيان ولا يجى المعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية
والبدل والمعطوف بغير ما ذكر اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل وهو الممتنع دخول
يا عليه وغيره المعطوف الذى لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اى حكم كل واحد منهما حكم المنادى
الذى يباشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطية
لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل فى الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه
فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اى حاله لكون كل واحد منهما مطلقا فى هذا الحكم غير
مقيد بحال من الاحوال اى سواء كانا مفردين او مضافين او مفارقين للمضاف او نكرتين
فالبدل مثل يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا
والعلم اى العلم المنادى المبنى على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه
مبنيا على الضم فلانه يفهم من اختياره فتحه بالمبنى عن جواز فتحه فان جواز الفتحة لا يكون
الا على المبنى على الضم الموصوف بابن حجر عن التاء الملحوق بها اغلب بلا فاصلة

بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج منه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو ومضافا

ان حالكون ذلك الابن مضافا الى علم اخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم كما عرفت

من قاعدة بناء المفردة على ما يرفع به لكن يختار فيه نحو لكثرة وقوع المنادى الى مع هذا

الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوا النحو بالفتح التى هى حركة الاصلية

لكونه مفعولا به واذا نودى المعرف باللام اى اذا اريد ندائه وقيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط

اى مع هاء التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا من اجتماع اداتى التعريف

بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسط هذا او يا ايهذا الرجل بتوسط الامرين معا والتزموا

يعنى العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب

كما مر لانه اى الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزموا رفعه ليكون حركته

الاعرابية موافقة للحركة البنائية التى هى علامة المنادى فتدل على انه هو المقصود

بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى

لهذا لم يذكره هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه

بالجر عطف على الرجل اى والتزموا رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو

يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز

الوجهين انما يكون فى توابع منادى المبنى وقالوا بناء على قاعدة تجويز الاجتماع

حرف النداء مع اللام وجب لاجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف

وثانيهما انه وجها للكلمة يا الله لان اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت اللام

عنها ولزمت الكلمة فلا يقع فى سعة الكلام لانه لم يجتمع هذان الامران فى موضع

فى موضع الا فيه اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق

وان كانت اللام لازمة فيه عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس لكن ليست لازمة للكلمة

لانه ناس فى سعة الكلام فلا يجوز ان يقع يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه

القاعدة فى التى فى قوله من اجلك يا التى تيمت قلبى وانت بخيلة بالوصل عنى لان

لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ

وفى الغلامان فى قولهم فيا الغلامان اللذان فرا لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه

الاشد شذوذا ولك اى وجاز لك فى مثل يا تيم تيم عدى اى فى تركيب تكرر فيه

المنادى المفرد المعرفة صورة وولى الثانى اسم مجرور بالاضافة فى الاول الضم

والنصب اما الضم فى الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب

على انه مضاف الى المذكور ويتم الثانى تاكيد لفظى فاصل بين المضاف والمضاف

وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى مثل الثانى محذوف بقرينة المذكور وذلك

مذهب المبرد والسيرافى اجاز الفتح فكان النصب على ان يكون الاصل يا تيم بالفتح

تيم عدى فيفتح اتباعا النصب الثانى كما يا زيد بن عمرو وتعين النصب فى الثانى

لانه اما تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدى لا ابا لكم لا يلقينكم فى سوءة

عمر والبيت للجرير حين اراد عمر التيمى الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا للتيم

تيم لا تتركوا عمر ان يهجونى فيلقينكم فى سوءة اى مكروه من قبلى يعنى بهاجاتهم

لما دعم اباهم والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامى

وسكونها مثل يا غلامى واسقاطها اى الياء اكتفاء بالكسرة اذ كان قبلها كسرة احترازا

وتابع مضاف

وفى الثانى النصب

عن نحو يا فتى مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان يقعان ما لباقي النداء
لان النداء موضع التخفيف لان المقصود عنه فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص منه
الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه
وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما اى هذان الوجهان
وانما نادا تعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك
بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها فينزل الشهرة على الياء المغنية بالحذف
او القلب فلا يقال يا عبد ويا عبدا وقد جاء شاذ في المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة
من الالف ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا
اى في حال الوقف تقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف
والوصل وقالوا اى العرب في حال ندائهم يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كسائر
ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر دالة عليها الكثرة استعمالها بهما في كلامهم
اشار اليها بقوله ويا ابت ويا امت اى يا ابت ويا امت ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا
اى كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء الضم
ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجراءهما مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا
ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين دون الياء فلا قالوا يا ابتي ويا امتي
احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم
خاصة هذه الاختصاص بالنظر الى الام والعم اى لا يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي لا
بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون بنت ام وبنت عم على الوجوه الاربعة مثل

باب يا غلامي فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف
الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة وجه اخر شذ
في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة
الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصايص النداء الترخيم
شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز اى واقع في سعة الكلام من غير ضرورة
شعرية وعبث اليه بان دعت اليه ضرورة وفيه الطريق الاولى وهو في غيره
اى غير المنادى واقع ضرورة اى ملجئة وشعرية داعية اليه لا في سعة الكلام
وهو اى ترخيم المنادى حذف في اخره اى اخر المنادى تخفيفا اى للتخفيف
لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك
التعريف مخصوصا بترخيم المنادى بالمقابلة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا
بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اى شرط
الترخيم المنادى مع تقديره الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى
على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا
حقيقة او حكما فيدخل فيه المشبه بالمضاف اى لا يمكن الحذف من الاول لانه
ليس اخره لا نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس اخره نظرا الى اللفظ
فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا لاجر باللام لعدم
ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصايص
المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب

باب يا غلامي

لانه عند طلب المنادى عنده ولو وقع في بعض النسخ مكانه من تقف التاء سمعني مع ان
وجدان شرط عند معقول في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في اخره لمد
الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسب الترخيم التخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها
فلا تغير والشرط الرابع احد الامرين الوجوديين وهو ان يكون المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف
لان العلمية يناسب التخفيف الترخيم لكثرة النداء العلم مع انه لشهرته يكون فيما ابقى منه دليل على ما القى
ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب وهو على ثلثة بلا ملتبس
واما اسما متلبسا بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء
على الزوال فيكفيه انه كمقتضى السقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبال ببقائه
نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقائه كذلك ليس الا لاجل الترخيم بالجمع التاء
ايضا كان ناقصا على ثلثة اذ التاء كلمة اخرى ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط
المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب مع شذوذه فالوجه في ترخيمه
كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال
فان كان في اخره اي في لفظ المنادى زيادتان كانتا في حكم الزيادة الواحدة في انهما
زيدتا معا وحرز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث
لم يحذف منهما الا اخره كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اي الحسن كما هو
مذهب سيبويه ولا افعال جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون نحو من باب عمار ومروان
او كان في اخره حرف صحيح اي صحيح اصلح للمبادرة الى الذهن لان الغالب في حرف الصحيح فيخرج منه نحو
سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشتمل ما رمى

وملكوتان فانه حذف الاخير فيهما في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة اي الف او واو او ياء
ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن
لغلبتها وكذا فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اي الحال
ان يا في اخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف من الحروف كمنصور وعمار ومسكين
لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب وانما لم يأخذ هذا
في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو منصور وعمار يحذف زيادتهما لان بقاء الكلمة
فيه على حرفين ليس الترخيم حذفتا اي الحرفان الاخيران في هذين القسمين اما
في الاول فلانهما كانتا في حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا معا واما في الثاني فلانه لما
حذف الاخير مع صحته واصالته حذف المدة الزائدة لئلا يرد المثل السائر صلت
على الاسد وبلت على النقد وان كان مركبا ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون
مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك
يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لانه بمنزلة تاء التانيث في كون كل واحد منهما كلمة على حدة
صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد اي
فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال
في يا حارث ويا مالك وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه في
الحرف الذي صار اخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر
فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان عليه قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو ساكنة
متطرفة بعد الضمة وفي يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل

اى ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاول اسما براسه كانه لم يحذف منه شى فيكون
لدفى بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقر ياحار بالضم كانه اسم مفرد معرفة
براسه فيضم وياثمى لانه لما جعل ثمو اسما براسه صارت الواو طرفا بعد الضمة فالمجموم فقلب الواو
ياء وكسر ما قبلها كما فى جمع ادلو وياكرا لانه لما جعل كرو اسما براسه ارتفع مانع الاعلال
وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا
يعنى العرب صيغة النداء يعنى يا خاصة فى المندوب لانه لا تدخل عليه سواها لكنها
اشهر صيغها وكانت الاولى بان يتوسع فيها باستعمالها فى غير المنادى والمندوب
فى اللغة ميت يبكى عليه احد فيعدد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه فى البكاء
ويشاركوه فى التفجع وفى الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا والمتفجع عليه
عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذى يبكى عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع
على وجوده عند فقد المتفجع عليه من ما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب
لفقد الميت فالمندوب شامل لقسمى المندوب فمثل يا زيداه وياعمراه ومثل ياحسرتا ويا مصيبتا
ويادا او يلاه واختص المندوب بوا متاذبه عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف الياء
فانه مشترك بينهما وحكمه اى حكم المندوب فى الاعراب والبناء حكم المنادى اى مثل
حكم المنادى يعنى اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه فى الاعراب
والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا
او شبيها به ينصب فلا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى لما روى
انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة ولك زيادة الالف فى اخره اى اخر المندوب لمد الصوت

الطلب

المطلوب فى الندبة فان خفت اللبس اى التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره مدت الا
حرف المد فالتى لمد الصوت المندوب متكسرة وضمة كما اذا ندبت غلاما لمخاطبة قلت وا غلامكه
لا وا غلاماه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا ندبت غلام جماعة مخاطبين قلت
وا غلامكموه لان الميم ابدلت الضمة لا وا غلاماه فلا لتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين
ولك الهاء اى الحاقها بهذه المدات فى حال الوقف لبيانها لانه لا يندب الا المندوب
المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف الذى اشتهر المندوب به ليعذر النادب بعد
فى ندبته المتفجع عليه فلا يقع وا رجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص
انتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالتفجع عليه وامتنع الحاق الالف
بصفة المندوب بل يجب ان تلحق الموصوف مثل وا زيداه الطويل لان اتصاله بالصفة
ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جزء به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف
الصفة فانه يجى بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا جاز
مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل يا زيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز
الحاق الالف بآخر الصفة وان كان فى اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف
والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو
عين زيد لانه فانى المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس عن
رجل انه ضاع له قدحان فقال واجمجمتى الشاميتيناه فالحق الالف دون قيام قرينة
حذف حرف النداء الا اذا كان مفردا نابع اسم الجنس ونغنى به ما كان نكرة قبل
النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداء لم يكن كثيرة

لان اتصال الموصوف بالصفة

نداء العلم فلو حذف حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة اى الآمع اسم الاشارة

لانه كاسم الجنس فى الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت لتطويل

الكلام والحذف ينافيه فبقى على هذا من المعارف التى يجوز فيها حذف حرف النداء

العلم سوى ما كان مع بدل عن حرف نداء كلفظ الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة

منه نحو اللهم او بغيره بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اى يا يوسف اعرض عن هذا

ولفظة اى اذا وصفت اللام بذى اللام نحو ايها الرجل اى يا ايها الرجل فلا يجوز الحذف

من ايها من غير ان يتصف هذا بذى اللام والمضاف الى اى معرفة كانت نحو غلام زيد

افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الى واما للمضمرات فقد نداءها نحو

يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس فى نحو اصبح ليل اى صر صبحا

يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا قالته امرأة امرء القيس حين كرهته

وفى افتد مخنوق اى يا مخنوق قاله شخص وقع فى الليل نائم متعلق بخنقه وقال افتد

مخنوق حذف حرف النداء من المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفى اطرق كرا

اى يا كرا وان فيه شذوذا ان حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيمه العلم وقيل

هو رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرا ان النعامة فى القرى

فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعام الذى هو اكبر منك قد اصطيد

وحمل الى القرى فلا تخل ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا

بتخفيف الا على انه حرف التنبيه ويا حرف النداء اى يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع

ياء على الفعل على قراءة الا يا اسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان

ناصبة للمضارع ادغمت نونها فى لام لا يسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب

الثالث من تلك المواضع الاربعة التى وجب حذف ناصب المفعول به فيها ما اى مفعول به

اضمر اى قدر عامله الناصب له على شريطة التفسير الشريطة والشرط بمعنى واحد وا

ضافتها الى التفسير بيانية اى اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اى تفسير العامل بما بعده وانما

حذف احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اى ما اضمر عامله على شريطة

التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا بد من ان يليه الفعل او

شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذى بعده نحو زيدا عمرو

ضربه وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اى عن العمل فى ذلك الاسم

بضميره اى بالعمل فى ضميره او فى متعلقه اى فى متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره

وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل فى ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا

عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال عليه اى على ذلك الاسم هو اى احد الامرين من ا

الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اى ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اى

لنصبه هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر وبقيد

الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ من العمل

فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج مثلا زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته

فى زيد ليس بمجرد اشتغاله بضميره فان ما عمل معنى الابتداء فيه ورفعه

اياه ايضا مانع عن ذلك وبقيد النصب بالمفعولية خرج ضربهما فى نحو زيد كنت اياه وههنا

صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسلطه بعينه والثالثة اشتغاله
بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور
ح الا تقدير تسلط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلثة
منها المشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد المشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها
تاخير مثال المشتغل بالمتعلق بالضمير كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل
بالضمير مع تقدير تسلطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير
تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعينه بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت
غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير
مع تقدير ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسة المحبوس عليه بشيء
في هذه الامثلة بفعل له يفسره ما بعده اي ضربت بفعل المفسر الناصب لنحو زيدا
ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره
اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بمرادفه اعني مررت به واهنت
فانه مفسر بما يلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده ولابست
فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على
شريطة التفسير المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي فيه الامران
والى هذه صور الخمس اشار المصنف فقوله ويختار في الاسم المذكور الرفع
بالابتداء اي بكونه مبتدأ لانه تجرد عن العوامل اللفظية فيحكم رفعه بالابتداء

اي عند

ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح الرفع بعد النصب لان قرينتي الحجة منهما
متساويتان لان وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مرجحة النصب فمتى لم يرجح النصب قرينة
اخرى يرجح الرفع لسلامته من الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من
الجانبين لكن تكون القرينة المرجحة اقوى منها اي من القرينة المرجحة النصب كاما
الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبيا كالامر
والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته والعطف على الفعلية قرينة النصب
وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدا بخلاف عطف الاسمية
على الفعلية كثير الوقوع في كلامهم مع انها تايدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما
قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار
هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتأويل وغلوا اما
مع غير الطلب اي الواقعة على الاسم المذكور للمفاجات في كونه من اقوى القرائن فخرجت
فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجات لا يدخل الا على الجملة الاسمية
غالبا وما وقع في بحث الظروف من ان اذا المفاجات يلزم بعدها الاسمية فالمراد لزوم
الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب الاسم المذكور بالعطف اي بسبب
عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة عليها
في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي نحو ما ولا ولن ولم وليس مثلا
ولن من هذه الجملة اذ هي ما لم في المضارع ولا تقلبه معطوفا لفعلها في العمل نحو ما
زيدا ضربته ولا زيدا ضربته وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته

وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في الاسم الاستفهام مثل من زيد اكرمته
ولم يقل اسم الاستفهام ليشمل مثل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبح النحاة لاقتضاء
هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكتفى فيه بتقدير الفعل و بعد اذا
الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه و بعد حيث
الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه و فيما قبل الامر والنهي بمعنى
موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه و زيدا لا تضربه وانما
اختير في هذه المواضع اي فيما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل
الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع
وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا ولا
نزاع وكذا اي يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباس
ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحال بل من حيث هو خبر
في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته
للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية
ما هو مفسر حال النصب وبين وصفيته لا بلفظ بوصف المفسر بين الصفة
فان التركيب لا يحتملها مثاله قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاختيار
لشرطية التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبره كان موافقا للنصب في
اداء المقصود لكنه يحتمل ان يكون صفة لا خبرا لكون قوله بقدر خبرا وهو خلاف
المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على ما شيء فلو قال انه

بقدر

انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق لنا كما هو مذهب المعتزلة في الافعال
الاختيارية للعباد و يستوي الامران اي الرفع والنصب للمتكلم ان يختار كل واحد منهما لا لتفاوت
في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي عنده ارفق داره ونحو ذلك واما لا يقع العطف على الصغرى
لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة
ذات وجهين اي جملة اسمية صدرا جملة فعلية عجزا فيصح رفعه بالابتداء و نصبه بتقدير
الفعل والوجهان يستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية فيعطف
على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب يكون فعلية فيعطف على الصغرى وهي فعلية فان
قلت التناسب من الجانبين متحقق للرفع فلا معارضة بقرب المعطوف عليه فان
قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى قريبة غير مفصولة عنها قلنا
هذا باعتبار المبتدأ و اما باعتبار المبتدأ فالصغرى اقرب و يجب النصب اي نصب الاسم
المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فانهما وان كانت حرف الشرط
لكنهما مما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه
بعد حرف التحضيض وهو هلا والا بالتشديد ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدها
لوجوب دخولها على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط
والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه اي من باب
على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على
شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام
لكن يظهر بعد تحقيق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره

لكنه ليس لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب
فان قلت لا نخور المناسبة في اذهب فليقدر مناسب اخر ينصبه مثل البس او ازهد على صيغة
المعلوم فيكون تقديره زيدا البس النهاية به او زيدا البس احد بالنهاية به او ازهد احد
قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما
ذكرته مفقود وان كان لامكن ذلك فالرفع اى رفع زيد في المثال واجب بالابتداء ونصبه
غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف مما يختار فيه النصب
وكذا اى ليس مثل زيد ذهب به قوله تعالى وكل شئ فعلوه في الزبر اى في صحايف اعمالهم فهو ليس
من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لفسد التقدير فعلوا كل شئ في الزبر لان
ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحايف اعمالهم ليست محلا للفعل لانهم لم يوقعوا فيها
فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشئ مع انصرافه عن ظاهر
الاية فات معنى المقصود اذ المقصود ان كل شئ هو مفعولهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا
كقوله تعالى وكل كبير وصغير مستطر لان كل شئ كائن في صحايف اعمالهم مفعولهم فالرفع
لازم على ان يكون كل شئ مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشئ والجار والمجرور في محل الرفع على انه
خبر المبتدأ تقديره كل شئ هو مفعولهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه
قد سبق ان الاسم المذكور ان كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا ونهيا فالمختار
فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت هذه
القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة من بعضهم فاضطر النحاة
الى ان يحملوا اخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف

الى ما تحملوا

الى ما تحملوا الاخراجه فيها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة
فالفاء فيه مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني
مبتدا موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته مما الشرط فخبر المبتدأ
كالجزاء والفاء داخل عليه بالشرط لدلالته على سببية للجزاء اذ مثل هذه الفاء دخل
هذه الفاء لا يعمل ما بعده فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله
فتعين فيه الرفع وفي الاية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ
بحذف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اى حكم الزانية والزاني فيما يتلى
عليكم بعد وقوله تعالى فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء فيه ايضا
للسببية اى ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير حينئذ الجملة لا يعمل
في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابط فتعين الرفع ولو لا اى وان لم يكن
الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الاية جملتين ايضا فهي يكون داخلة تحت الضابط فالمختار
فيها النصب ويختار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء
بمعنى الشرط او جعل الاية جملتين لتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التي وجب
حذف ناصب المفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت
عن ذكره وهو في اللغة تخويف شئ من شئ وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة
معمول اى اسم عمل فيه النصب المفعولية بتقدير اتق تحذيرا اى حذر ذلك
المعمول تحذيرا اى يكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا يكون مفعولا له مما بعده اى مما
بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطف على حذر او ذكر المكرر

فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في
المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا
لا انه موضع المحذر منه بوضع الضمير العايد الى معمول اشعارا بانه المحذر منه لا المحذر
مثل اياك والاسد واياك وان تحذف هذا ان مثالان لاول نوعي التحذير ومعناهما بعّد
نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعّد نفسك من حذف الارنب وهو ضربه
بالعصا وبقي حذف الارنب عن نفسك وعلى التقدير بين المحذر منه هو الاسد والحذف
فان المراد من تبعيد الاسد والحذف من نفسك وتحذيرهما منها او الطريق الطريق
مثال الثاني نوعيه اي اتق الطريق لا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح
لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعّد ونحّ ونحو بعّد في مثال
النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا من تبعيده فالقصد ان يقدر
تقدير بعّد واتق ونحوهما فيقدر مثل بعّد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع
الثاني مثل نفسك تقصد فان المعنى بعّد نفسك مما يؤذيك من الاسد ونحوه ونحو مثل
اتق في بعضها المثال المذكور قيل نقط الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين
فينبغي الا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا محذر لجيب بانه تابع للتحذير
والتوابع خارجة من الحد وبدليل ذكرها فيما بعد تقول في الشرح النوع الاول
اي تقول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك
وان تحذف ولك ان تقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك
من ان تحذف فلان حذف الجار من ان وان قياس ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من

وشذوذه

وشذوذه مع غيرهما وان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد
شذوذا لا نحذف حرف الجر قياس مع ان وان شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف
فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو ما فعل فعل اي حدث مذكور نفيا في ضمن الفعل
الملفوظ او الفعل المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذ المكان كذلك العامل
نحو قوله فعل فيه فعل شاملا لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخرج زمان او مكان الا ان يفعل
فيها فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما اولا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل
فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقي
مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور
فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر التعريف بقيد الحيثية اي المفعول فيه
ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل هذا المثال عنه فان ذكر
يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور
ولا يخفى انه على تقدير اعتبار الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرف
وقوله من زمان او مكان بيان الى الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه
وتمهيد البناء نحكم كل منهما وهو اي المفعول فيه ضربان ضرب ما يظهر فيه في
وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح
القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها
فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور ايضا
مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اي شرط نصب مفعول فيه تقدير في لا التلفظ

لما يوجب الجر وظرف الزمان كلها مبهمًا كان الزمان او محدودًا تقبل ذلك اى تقديرفى لان المبهم
منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصاب بلا واسطة كما المصدر والمحدود منها محمول عليه اى على المبهم
لاشتراكهما فى الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظرف المكان ان كان مبهمًا قبل ذلك
اى تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما فى الابهام نحو جلست خلفك والا اى وان لم
يكن مبهمًا بل يكون محدودًا فلا يقبل تقدير في اذ لم يكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما
ذاتا وصفة نحو جلست فى المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهى
امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما فى معناها فان امام زيد مثلا يتناول الجميع
ما بينه بل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهمًا ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف
المكانية التى نصبها قال وحمل عليه اى على المبهم المفسر بالجهات عند ولدى
وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما اى الابهام عند ولدى ولم يذكر مع جملة شبههما
عليه لان حكمهما وفى بعض النسخ لابهامهما كما هو الظاهر ولكن لحمله على المبهم من المكان
لفظ مكان وان كان معينًا نحو جلست مكانك لكثرته فى الاستعمال مثل الجهات الست
لا لابهامه على الاصح اى على مذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به
لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله مجرورًا بفى لكنه حذف لكثرة استعماله فهذا
محلى تامله فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الفعل لا يتم بدون
الدار وبعد تمام معناه انما يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار فى البلد الفلانى
فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه وتمام بدونه ذلك ان كل فعل ينسب الى مكان خاص بوقوعه
فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا فى الدار صح ان تقول ضربت فى البلد

كما يصح ان تقول ضربت زيدا فى الدار كذلك يصح ان تقول ضربت فى البلد وفعل الدخول
بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال القائل فى البلد دخلت الدار لا يصح ان تقول
دخلت البلد بنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبته الى فعال الى امكنتها التى فعلت
فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح لكن
الاصح استعماله بدون فى ونقل عن سيبويه ان الاستعمال بفى شاذ وينصب اى المفعول
فيه بعامل مضمر الشرط التفسير نحو يوم الجمعة فى جواب من قال متى سرت اى سرت
يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة سرت فيه والتفصيل فيه
بعينه كما مر فى المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اى لقصد تحصيله او بسبب
وجوده خرج به سائر المفاعيل كما لا يخفى فعل اى حدث مذكور
اى ملفوظ حقيقة او حكمًا فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرًا كما اذا قلت تاديبا فى جواب
من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبنى التاديب فان تشكيك
يصح الاحتراز عنه وهو اى الفعل الذى فعل لاجله مذكور فى الجملة كما فى ضربت
زيدا فلنا المراد المذكور معه فان قلت هو مذكور معه فى ضربته تاديبا قلنا
المراد مذكورا معه فى التركيب الذى هو فيه وقد يرد نحو اعجبنى التاديب الضرب
لاجله اللهم الا ان يراد بتركيبه ايراده معه للعمل فيه مثل ضربت تاديبا مثال لما فعل لقصد
تحصيل فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت
عن الحرب جبنًا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع
بسبب الجبن والقائل لا يكون المفعول له معمولا مستقلا غير داخل فى المفعول المطلق خالف

المفعول له

خلافاً للزجاج فانه اي المفعول له مصدر اي عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تأديباً وجئت في القعود عن الحرب جبناً او ضربته ضرب تأديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة تأويل نوع بنوع لا يقتضي دخوله في حقيقته الا ترى الى صحة تأويل الحال بالظرف في قوله جاءني زيد راكباً من حيث ان معنى جاءني زيد راكباً جاءني زيد في وقت الركوب من غير ان يخرج من حقيقتها وشرط نصبه اي شرط انتصاب المفعول له لا شرط كونه مفعولاً له فان التسمين والاكرام في قولك جئتك للتسمين ولاكرامك الزائر منه مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضاً خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لا بد من تخصيص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا تقدر غيرها من او الباء او في مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعاً متصدعاً من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا وقوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار في هرة اي لاجلها وانما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقاءها في اللفظ والنية فلا حاجة الى ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز في حذفها انما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلاً احترازاً عما اذا كان عيناً نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي الذي علل به فاعله وفاعلاً احترازاً عما اذا كان فعلاً لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارناً له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته تأديباً او زمان القعود والتأديب واحد الا لمغايرة

بينهما

بينهما الا باعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضاً من زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبناً فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعاً للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز به عن مثل الفعل عما اذا لم يكن مقارناً له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق بالمصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها المفعول معه هو الذي فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحباً في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واستتر عن ضميره بإجرائه بعض النحاة من اسناد الفعل الى اللازم النصب وتركه منصوباً جرياً على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الذي شرحه بعيد جداً وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان فاعل ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى المصدر اي حيل الحيلولة لا ان بين الظرف نفسه قائم مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فعل فعل بمصاحبته على ان يكون فاعل ما لم يسم فاعله ضميراً راجعاً الى المصدر والضمير المجرور للموصول والمذكور بعد الواو واحترز من المذكور بعد غيرها كما الفاء لمصاحبة معمول فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل وانما قال اياما سواء كان ذلك المعمول فاعلاً نحو استوى الماء

والمضمر او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اى لفظيا كالمثالين
المذكورين او معنى اى معنويا نحو ما لك وزيدا والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له
في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها
فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة
في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه
الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضع الواو موضع مع لكونهما اخصر
واصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع فتناسب معنى المعية فان كان اى وجد الفعل
اى ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها
لفظا وجاز اى لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب
العطف فيه فالوجهان اى العطف والنصب للمفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد
بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية وان لم يجز العطف بل يمتنع فتعين
النصب نحو جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بتأكيد المتصل بالمنفصل
ولا بغيره وان كان الفعل معنى اى امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اى لم يمتنع العطف
تعين العطف حيث لا يحمل على العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه اخر وهو العطف
نحو ما لزيد وعمرو والا اى وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه
نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير
المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرا على الشان اذ السؤال عن شانهما
لا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع

وما شانك

وما شانك فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا او معنى ما لك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو
ما يصنع زيد وعمرو الحال لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة
الفاعل او المفعول به اى من حيث هو فاعل او مفعول كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما
يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل او المفعول يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول
كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول به فانها تدل
على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا التحديد على سبيل المنع
الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا اى سواء كان الفاعل او المفعول
الذي وقع الحال عنه لفظا اى لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار
لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كان ملفوظا
حقيقة او حكما او معنى اى معنويا بان يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار
معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول به
اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل
او المفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب الشديد فانه بمعنى احدثت الضرب
شديدا وكذا [illegible] يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا
يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول به نحو بل نتبع ملة
ابراهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقول بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع
ملة ابراهيم ان يأكل اخاه مقام يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء
المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وانه يصح قيام مقامه

كلامي قوله نعم ذا لا بد هؤلاء مصبحين فقوله مصبحين حال من هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه
حينئذ فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ضمير المستكن في المقطوع
فكانه حال من مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ يبتني على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل
او يبتني على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار متعلقا به وبالمفعول مثل
فيه الحال من الفاعل معه او المفعول معه من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول الا للقول
ما وقع حالا من المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما فاما اللفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية
تاء المتكلم او مفعولية زيدا انما هو باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار
معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة و زيد في الدار قائما فاما اللفظي الملفوظ حكما فان
فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هو باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار
معنى خارج عنه والضمير الملفوظ المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما فاما المعنوي
لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى خارج
الاشارة والتنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم
الاخبار بهما من نفسه حتى يقتضيه في نظم الكلام اشير وانبه ويجعل زيد مفعولا لفظيا
اي من حيث الاشارة والتنبيه
بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج من منطوق الكلام المعتبر لصحة
وقوع الكلام حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر
نحو ضربت زيدا قائما و زيد في الدار قائما فان الظرف متعلق بالفعل او شبهه وهو ما يعمل
عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا و زيد في الدار قائما فان
الظرف متعلق باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة

لوازمي زاحا

نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديرا كالا
شارة والتنبيه نحو هذا زيد قائما وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه نحو يا زيد
قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار قائما وكانه اسد مائلا وشرطها اي شرط
الحال ان يكون نكرة لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها
يحصل بها والتعريف زائد على الغرض و ان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى
فالاصل فيه التعريف غالبا احترس باشتراطها يكون صاحبها معرفة في جميع موادها
بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان موارد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون
ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مفيدة غناء المعرفة
لا سيما انها نحو قوله فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل
امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا وثانيهما ما يكون ذو الحال
فيه غير هذه الامور وغالب موارد وقوع الحال هو هذا القسم ووقوع الحال
في هذا القسم مشروط وصاحبها معرفة حتى يقال انه غالبة كون صاحبها معرفة حتى يقال
المنسبه من تخلف في بعض المواد تنافي الشرطية ويحتاج الى ان يعرف الكلام من
ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ خبرا معطوفا على قوله وشرطها ان يكون
نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نقص الدخال البيت للبيد يصف
حمار الوحش والاتن يقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث
او التخلية بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها اي لم يمنعها
عن العراك ولم يشفق اي لم يخف على نقص الدخال على انه لم يتم شرب بعضها لكثرة الدخال

والتخالؤ هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين البعيرين عطشانين ليشرب
منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها في بعض او المعنى مثل
ما التخالؤ وما عرف به وصف اي مثل فعلته جهدك متأولا بالنكرة نحو ونقضا على قاعدة
اشتراط كونها نكرة وتأويلها على وجهين احدهما انهما مصادر لافعال محذوفة اي تعترك
العراك وينفرد وحده اي انفراده وتجتهد جهدك فهذه جمل فعلية وقعت حالا وهذه
المصادر منصوبة على مصدريتها وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرة اي
معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة لفظا في التقدير نكرة كما ان
حسن الوجه في صورة المعرفة وهو في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة
محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص باحد وجوه التخصيص ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين
وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها لتخصيص النكرة بتقديمها لانهما في المعنى
في المعنى مبتدأ وخبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم
قدمت في سائر المواضع وان لم يلتبس طردا للباب ولا تتقدم اي الحال فيما اذا مثل زيد
قائما على العامل المعنوي فتدبر فيما قبل العامل المعنوي وان ما هو مقيد
بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف او شبهه اي الجار والمجرور فانه عنده داخل في الفعل
او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا تتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف
الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه
اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو
وان كان شابها للظرف لما فيه من معنى الظرف فيه الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي

[illegible]

تمت

[illegible]

لتوسعهم في الظرف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا
في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلام الشيخ فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا
على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو
جاءني ... وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه
مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصريين يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا
قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ونقل الفرق بين حروف الجر
ولانضمام ان حرف الجر معدي الفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل ويقتضي مررت بزيد فاذا قلت ذهبت بهند
راكبة كانك قلت اذهبت هندا فالمجرور بحسب الحقيقة منصوب واجاب بعضهم عن الاستدلال بجعل كافة حالا من الكاف
والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة المصدر اي ارسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالعافية والعاقبة والكل تكلف وتعسف
وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء كان دالا اشتقاقا او جامدا صح ان يقع حالا من غير تأويل الجامد بالمشتق لان المقصود
من الحال بيان الهيئة وهو حاصل بدونه هذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا تأويل الجوامد بالمشتق
مع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا او رطبا في قولهم هذا بسرا وهو ما فيه حموضة اطيب منه رطبا
وهو ما فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين حالين لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى تأويل البسر بالمبسر
والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب صار رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة في
عند محققيهم وتقديره على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق الشيء الواحد باعتبارين مختلفين
كل منهما متعلقة والبسرية تتعلق بالمشار اليه هذا من حيث انه مفضل وهو من الحيثية وان لم يكن معتبرة فيه الا
في طيب لكنه لما كان الضمير ... المظهر كالعدة ما قام المظهر مقامه ... والرطبية تتعلق به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه

المستكن في افعل فانه انما كان مفضلاً للتنبيه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا اعتبار بان يقع وان لم يسمع زيد حسن فاعلاً فذهب بعضهم الى ان العامل في اسم الاشارة اى اشير الى ما الوقت بمعنى التنبيه وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون التنبيه التنبيه البابى فلا يتقيد الاشارة بحالة التنبيه ولانه يصح حيث يقع موقع الاسم الاشارة اسم لا يقع الاشارة فيه نحو نعلى بمبر الطيب مضطرباً وقد تكون اى الحال جملة لا لا تعلق الحيث كالمفرد فيصح ان وقعت حالاً مثلها ولكن يجب ان يكون الجملة الحالية خبرية تحتمل الصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذى الحال ومن اجلها عليه في وقوع الحكم بها والجمل الانشائية لا يصح الحكم بها على شى ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا يقتضى ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالاً لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهى الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعاً مثبتاً او مضارعاً منفياً او ماضياً مثبتاً او ماضياً منفياً فهذه خمس جمل فالاولى اى الجملة الاسمية الحالية المتلبسة بالواو والضمير معاً لقوة الاسمية في الاستقلال لتمام انبلغ الرابط فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفى بها مثل قوله كنت نبياً وآدم بين الماء والطين وهذا اى الربط بالواو وحدها او بها والضمير انما يكون في الحالة المنتقلة واما في المؤكدة فلا يجوز الواو تقول هذا هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا يدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى فى فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اى الجملة الفعلية التى يكون الفعل فيها مضارعاً مثبتاً متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظاً ومعنى لاسم الفاعل المستغنى عن الواو نحو جاءنى زيد يسرع وما سواها اى ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفى والماضى المثبت والمنفى بالواو والضمير معاً او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوتها استقلالها كالاسمية في المضارع المنفى نحو جاءنى زيد وما يتكلم غلامه او جاءنى زيد ما يتكلم غلامه او جاءنى زيد وما يتكلم

عمرو

عمرو والماضى المثبت نحو جاءنى زيد وقد خرج غلامه او جاءنى زيد قد خرج غلامه او جاء زيد وقد خرج عمرو والماضى المنفى نحو جاءنى زيد وما خرج غلامه او جاءنى زيد ما خرج غلامه او جاءنى زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضى المثبت من دخول لفظ قد ظاهرة او مقدرة لان الماضى لا يدل على الحال الماضى المثبت الواقع حالاً لا يدل على قرب زمانه الى زمان مدلول الفعل من ذى الحال او وقوعه عليه نحو لان المتبادر من الماضى المثبت اذا وقع حالاً ان مضمونها هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى يقربه الى الحال فيقارنه وهذا الخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاء زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى جاؤكم حصرت صدورهم اى قد حصرت وهذا الخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد وسيبويه جعل قوله تعالى حصرت صدورهم بتقدير حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف هو الحال والمبرد جعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفى لان استمرار النفى بلا قاطع فيشتمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر الشارع في السفر او المنتهى له راشداً مهدياً اى سر راشداً مهدياً بقرينة حال المخاطب وقوله مهدياً انا صغر الرأس او حال بعد حال او مقالية كقولك في جواب من يقول كيف جئت اى جئت راكباً بقرينة السؤال وقوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهى اى الحال المؤكدة مطلقة التى لا ينتقل من صاحبها ما دام موجوداً غالباً بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة في مثل زيد ابوك عطوفاً فان العطوفية لا ينتقل عن الاب غالباً لا اى احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وحققته بمعنى اثبته اى تحققت ابوته لك وحرمت منها على يقين او اثبتها الا عطوفاً وقد صاحب المفتاح احق التقدير اعنى ان يقدر بعد عطوفاً يشترطها اى شرط وجوب حذف عاملها انها مقررة اى مؤكدة لمضمون جملة اسمية جزاها معرفتان اى الجملة الاسمية جزئية لا لعاملها كما لعامل في قوله تعالى انا ارسلناك للناس رسولاً فانه لا يجب حذف العامل فيه لان الجملة اسمية لا يجب فيها اذا كانت فعلية لا يجب حذف عامل كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولو العلم قائماً بالقسط انه حال مؤكدة

من ما مل شيء ولا بد منه امن قبل افراده واسكن معقولا الا الضمير من حدس لا يحتمل الا على اعتبار الا انا
ما يلي ما هو الا انه يكون من فار اجتماعه الله مشاهدنا انما القسط التمييز الى الاسم الذي يرفع الابهام
عن المبهم فان المراد منه كل ذلك لما هو ليس برفع من شيء بل عن ذوات مبهم المراد معنى المستقر اى الثابت
الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر لا يكون الا في الثابت ما لم يزل المطلق فلا
هو الوضع واحترز به عن ذوات مبهمات فان قوله جاءني رجل يرفع الابهام عن قوله ... فهو مستقر بحسب الوضع
وانما الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وانه يقع به الاحتراز عن ... نحو عين ابصرت هذه
مثلا انما وضع المعنى كلي بشرط استعمالها في جزئياته ولكل جزئي جزئي ... ولا بد ... المفهوم ولا
من جزئياته ... الابهام انما ... المراد المستعمل ... برفع هذا الابهام الا
الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له ... احترازا عن مطلق الجنس في مثل قولك ابو حفص عمر فانه كان واحد
من ابي حفص ... لا ابهام فيه ... الابهام الواقع في العرض
الا انهما الى الابهام الوضعي عن ذات لا عن صفة ... النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع
في صفة في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا للنصف من ...
ان الموضوع له معنى معين مبين ما هو اقل من النصف كالربع وما هو اكثر منه كالثلثين ونحو ذلك
ابهام فيه لا من حيث ذاته الجنس فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل
او غيرهما لا من حيث صفته فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه جيد او رديء فاذا اريد رفع
الابهام الوضعي الثابت فيه بحسب الوضع ... ابهام ... واذا اريد رفع
الابهام الذاتي مثل رطل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر الذاتي والنعت والحال انما يرفعان الابهام في الوصف
مذكورة او مقدرة صفة للذات اشارة الى تقسيم التمييز الى قسمين فقوله رطل زيتا المقدرة ...

فاركه

(في الهامش: ٢٠١)

فالاول اى قوله الطالب يتمييز عن ذات مذكورة فتقدير ... بوضع الابهام عن ذات مذكورة ... الاول اى القسم الاول
من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يكون عن مفرد ونفي بقوله الجملة وشبهها المقابلة للمقدار ...
لما مر وهو ما يقدر به الشيء ... غالبا اى في غالب الموارد والمراد من غير الابهام ...
يسمى هذا النوع ... المراد ... التمييز المفرد المقدار اما في عدد ... عشرون
درهما وسيأتي ذكر تمييز العدد في باب اسماء العدد واما في غيره اى غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا
ما كان مثله ... ونحو منوان سمنا ... نحو ... ذراع ثوبا ... كالمقياس نحو على
التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصورة هو المقدار لا ان قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا
... ذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد به المعدود والموزون والمزروع والمقيس لا غير وانما امتنع ... الاكثر
... لا يتم ان يلي ... التثنية ... التمييز بالمفرد وهو التنوين ... رطل زيتا والنون ... منوان سمنا والاضافة
كما في على التمرة مثلها زبدا ... مقادير ... ومنها ... لم يكن الاسم ... على حاله لا يكن ...
معها والاسم ... مع التنوين ونون التثنية والجمع والاضافة ... المقادير تامة ... فاذا تم الاسم
هذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل فصار ... كلاما فيشابه التمييز الاتي بعد المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم
كما ان المفعول وقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام ... لمشابهة الفعل التام بفاعله ... الاشياء
... لتمام الاسم ... بالتمييز ... اول الاسم ...
تم بها الاسم ... التمييز ... فلا يفرد التمييز ... الاسم التام
... اى التمييز ... يقع ... القليل والكثير ...
الجنس وجمعه كالماء والذهب والضرب والتمر بخلاف رجل وفرس ... اى ما فوق النوع الواحد
... لفظ الجنس ... من المثنى والجمع ...

فظهر انه كما جاز انبق طاب زيد جلستين للنوع جاز انبق طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد
بالانواع ما فوق الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية والشخصية والجمع اي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا
حيث لم يتقصد الواحد في غيره اي غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا فان تم ان كان اي المفرد المقدار
تاما بتنوين او بنون التثنية او لمعنى انوجد التمييز متلبسا بتنوين المفرد او بنون التثنية فانه لما تم الاسم
بها اقتضى التمييز جاز ان لا يضاف اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة بينة باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا
شائعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بدون التمييز مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن الا اي وان لم يكن
بتنوين او بنون التثنية بان كان بنون الجمع والاضافة فلا يجوز الاضافة الا بقلة في نون الجمع نحو عشرو درهم
اما في الاضافة لئلا يلزم اضافة المضاف مع وقوع اخرى واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف اي غير التمييز نحو
هذه عشروك ومضاف بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى التمييز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم
مثلا اضافة عشرين الى رمضان ان المراد عشرين رمضانا او المراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف في غير
صورة الالتباس ليتم الاطراد فلا يلزم انها اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار عطف على عن مفرد مقدار اي
كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار يرفعه عن مفرد غير مقدار اي ما لا يبين بعد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس
نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض اي خفض التمييز باضافة غير المقدار
حديد را بنصب بسيار كم خوانند بجر بيشتر خوانند
اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصوره عن المقدار عن طلب التمييز لان الاصل في المبهم المقادير وغيرها
رفع الابهام عن مفرد غير مقدار
ليس بهذه المثابة والثاني اي القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة برفعه عن نسبة كان
الغرض ان يقول ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها
يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة ما هو القسم المفرد المذكور في القسم الاول
انما هو مجرد النسبة في الجملة اي نسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها اي شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ
چيزيكه شباهت بجمله داشته باشد

ما واسم المفعول

ماء واسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد
افضل ابا والمصدر نحو اعجبني طيبه ابا والاكل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا
از كفاكر زيد رجلا
مثال الجملة والتمييز فيه خاص بالمنتسب عنه وهو زيد طيب ابا مثال ما ضاهى الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتسب عنه
والمتعلقة وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة او ما ضاهاها فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه
قال طاب زيد نفسا وابا وزيد طيب نفسا وابا فقوله وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا بحسب المعنى ناظرا الى كل
پدر كهنا
من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها جملة امثلة
فالنفس يعني غير اضافي خاص بالمنتسب عنه والاب اي غير اضافي هو المتعلق بالمنتسب عنه والاب يعني اضافي محتمل لهما والدار
نوع عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل منها متعلق بالمنتسب عنه او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها
مثل يعجبني طيبه نفسا وتركه لانه لاعتبار بظهور التمييزات ولاختفاء بيرا بان يقع وداره وعلما او ورد هذه الامثلة على
ما سبق وزاد عليه قوله لله دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة وليعلم لما اورده صاحب
المفصل مثالا للتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهم كالضمير في ربه رجلا وليس كذلك فارسا تمييز اعتبارا وان تنبه على انه
يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير معينا معلوما والابهام يكون في نسبته اليه والدر في الاصل اللبن
وفيه خير كثير للعرب فاريد بالخير اي لله خيره فارسا والفارس اسم الفاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم
او حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن التفرس ثم انه اي التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتسب عنه اسما كان او
صفة يصح جعله لما انتسب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير عنه جاز ان يكون ذلك التمييز تارة له اي
للمنتسب عنه بان يكون تمييزا برفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تمييزا برفع الابهام عن متعلقه وذلك القرائن و
حو امثلة ابا طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد انه طيب البر باعتبار
انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اي وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا

في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الا
سما ليست في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بل التمييز عبارة في المتعلق بزيد وهو الذات المقدمة اعني الشي المنسوب
الى زيد فيطابق التمييز فيهما اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نفس المنتصب او محتملا له او لمتعلقه او فيما
تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز وتثنيته وجمعه سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد
ابا والزيدان ابوين والزيدون ابا او لموافقة متعلقه او لمعنى في نفسه قولك طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط او الاب
زيد ابوين اذا اردت اباه وجده وطاب زيد ابا اذا اردت اباه وجده ولم يرد على كل واحد من التقديرين اذا قصد
وحدة التمييز او مفردا فاذا قصد تثنيته اورد مثنى واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد لا تصلح للاطلاق
على المثنى والمجموع الا ان يكون التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى
ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما
والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد التمييز الذي هو الجنس الانواع من حيث اعتبار انها النوعية
فانه لا بد من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين وطاب الزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من الزيدين
او الزيدين نوع اخر من العلم فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى وان كان اي التمييز صفة مشتقة مثل لله
دره فارسا او ما وليته بها نحو كفى زيد رجلا فان معناه كفاه كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة له اي
لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعي موصوفا والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا
ولا يحتمل ابن زيد والدا بخلاف نحو ابا وطبقه الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة
صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها والجمهور انه يجوز بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت
صفة له ومطابقا اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها عائدة
لفظه واحتملت اي الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس

او ما لكونه

او حالا لكونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل يؤيد التمييز لان من تزاد في التمييز لا
في الحال ولهم المفضول حمله الفرد تعيينا اذ قد يصح حال الفرد بسبب بعيد … ولا يتقدم التمييز على عامله اذا
كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون ولا ذهبا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابهته للفعل
مشابهة ضعيفة كما ذكرنا فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب انه لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح
او غير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض
عيونا اي انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه الماء وكما ان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل
وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء ماء ومن حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من حيث انه لا يجعله متعديا بل ان المتكلم
فصل اسناد الامتلاء الى بعض متعلقاته الاناء ليطلع السبيل التمييز وقد وقع الابهام فيه لاجل تمييزه بقوله ماء فهو في معنى امتلاء
ماء الاناء والاناء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد التجارة فان التجارة تمييز رفع الابهام عن الشي منسوب الى زيد وهو
فالفاعل في الحقيقة هو التجارة لا زيد وانما اسند الربح اليه حقيقة والتجارة مجاز … فاعل … المشهور
وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول … ان التمييز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا يطرد ذلك
الفاعل خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة
العامل بخلاف صفة المشبهة واسم التفضيل والمصادر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل مستمسكا … قول
الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب على تقدير ان نفسا تمييز فانه … في ضمير الشان
ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واجاب عنه بعضهم … فضمير كاد الحبيب
ونفسا تمييز عن نسبة كاد اليه اي وما كاد الحبيب نفسا بطيب فلا تمسك … البيت على تقدير … لو وجد
بانه … الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس في المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب … تكلف وتعسف وغير قادح
البحث في المستثنى
التمسك المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلوما بهذا الوجه الغير المحتاج

الى التعريف كافية في تقسيمه قسمين للقسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها
الا بعد معرفته فقال المتصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اى الاسم الذى خرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى
المنقطع من متعدد جزئيات نحو ما جائنى احد الا زيدا واجزاء مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد
لفظا اى ملفوظا نحو جائنى القوم الا زيدا او تقديرا اى مقدرا نحو ما جائنى الا زيد اى ما جائنى احد الا زيد بالا
غير الصفة واخواتها واحترز من نحو جائنى القوم الا زيد وما جائنى القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع اى بعد الا
واخواتها غير مخرج من متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المنقطع فالمستثنى الذى لم يكن داخلا في المتعدد
قيل المستثنى منقطعا سواء كان من جنسه كقولك جائنى القوم الا زيدا اشير الى القوم الى جماعة خالية عن زيد او لم
يكن نحو جائنى القوم الا حمارا وهو اى المستثنى مطلقا علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يعطى لدى
تعريف قسميه المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج وهذا لم يعرف فيه احكام ومما اختص المنصوب
وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غيره وسواء وغيرهما غير الصفة قيد به ليعلم ان الواقع بعد الا التى
للصفة داخلة في المستثنى لئلا يرد على عنده في كلام موجب اى لم يشبه ولا نهى ولا استفهام نحو جائنى القوم الا زيدا
واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب كما سيجئ واما النصب على ما سيجئ ولا فائدة هيهنا الى اخره وهو انما
الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على
الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا على كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا الا انه
الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرأت الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان
على الاستثناء عند البصريين الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معنى تعلقا
معنويا او لم يتعلق الى ما بنسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف على
قوله الا اى المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جائنى

الا زيدا

الا زيدا القوم وما جائنى الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا اى المستثنى منصوب ايضا
وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اى في اكثر اللغات وهو لغة اهل الحجاز فانهم قالوا
انه لا يجوز فيه الا النصب لانه لا يتصور فيه البدل الا بدل الغلط وهو
لا يصار اليه الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصار اليه بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فعندهم المنقطع
القسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جائنى القوم الا حمارا فيجوز فيه البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم
يصح حذفه نحو الجار فيه واقع الجار نحو الا ما عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اى من رحمه الله وهو
المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اى المستثنى منصوب ايضا اذا كان بعد خلا
في علا بعد وامثالهما واذا جاوزه مثل جائنى القوم خلا زيدا وعدا غلامى فلا جلو خلو نحو جائنى القوم خلا زيدا وهو
الاصل لانه يتعدى الى المفعول من نحو خلت الدار من الانيس وقد يتضمن معنى جاوز او على الحذف في ذوى الوصل الفعل
بنفسه والتى هى بعد النصب والحذف وكلاهما من باب الاستثناء لكن ما بعدها في صورة المستثنى بالا التى هى ام الباب
وما عليها من راجع الى الاصل الفعل المتقدم او الاسم الفاعل منه او ما بعده من المستثنى منه او التقدير جائنى القوم خلا
مجيئهم الجائى او بعضهم زيدا وهو في محل النصب على الحالية دلم يظهر معها فلذلك اشبه بالا التى هى الاصل في باب الا
ستثناء في الاكثر اى النصب بهما انما هو في التى لا استعمالا لانها فعلا ماضيا كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر الا
السيرافى لم اعلم خلا فاجاز الجر بهما الا ان النصب بها اكثر او ما خلا وما عدا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان
بعد ما خلا وما عدا لان فيهما مصدرية تختص بالافعال نحو جائنى القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا وتقديره خلو
زيدا وعدا عمرا النصب على الظرفية متعلقة بمضاف اى وقت خلوهم اى خلو مجيئهم من زيد اى وقت مجاوزتهم او مجاوزة
مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اى جاءوا خالين بعضهم او مجيئهم من زيد او مجاوزا بعضهم او مجيئهم عمرا
وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما زائدة وتعلله هذا لم يثبت عند المصنف او لم يتعد به وهذا لم يقل الا الثق

وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو سيجيء اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب
بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل
من الفعل المذكور او البعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال
الا في المستثنى المتصل بغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه اي المستثنى النصب على الا
ستثناء ويختار البدل من المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متاخرا من
الا احترازا عما اذا كان بعد سائر الادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب احترازا عما اذا وقع في كلام
موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه حينئذ يعرب على حسب العوامل
وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو وعلى انه صفة الكلام غير موجب ذكر فيه المستثنى ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا متقدما
على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدل ويجوز الا قليلا بالنصب على الاستثناء
نحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدل والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالطريق البدل وهو المختار
بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختار البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول
لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي بما يقتضيه
العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى
منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي الحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب
واشترط ذلك ليفيد فانه لم يصح مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح انه لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا
يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك
كل حيوان يتحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض
معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرات الا يوم كذا اي قرات القراءات كل يوم الا يوم كذا فظهر انه لا يريد المتكلم

جميع الا

جميع الايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك وللقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى
منه في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان
يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرات الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع
مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق
بين هاتين الصورتين في كون كل واحد منهما جائزا مع القرينة وغير جائز بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب
والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي على عكسه لان الاشياء التي تجمع افرادها الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها
ومخالفة واحد اياها انما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرات الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا ظهور
قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فانه في الثاني لو تحقق قرينة
ظاهرة الدالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من اهل القوم الداخل فيهم زيد فقيل ضربني الا زيد فالظاهر ان قولك ذلك
مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم الاستقامة المعنى ومن ثم
اي ومن اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز ما زال زيد الا عالما اذ معناه ثبت دائما لان نفي النفي اثبات
فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات الا صفة العلم فلا يستقيم المعنى وقال الشارح الرضي يمكن ان يحمل الصفات على
التي يمكن زيد عليها مما لا يتناقض ويستثنى من جملتها العلم او يحمل على ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت
امكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى النفي ... في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه
يمكن بمثل هذا التاويل ارجاع جميع الموارد الايجابي عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقول مثلا في قولك ضربني
الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك او المقصود منه المبالغة في غلو الجمعية على ضربك
واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اي على لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اي يحمل على موضع المستثنى
منه لا على لفظه مثلا بالحمل على اللفظ لا امكنة مثل ما جاءني من احد الا زيد برفع زيد بدلا من موضع من احد

لا مجرور محمولا على اللفظ ومثل لا احد فيها اى فى الدار الا عمرو فعمرو مرفوع محمولا على احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا
الا شئ لا يعبأ به اى لا يعتد به فشئ مرفوع محمولا على محل شيئا المنصوب على اللفظ وقوله لا يعبأ به ليصح استثناء الشئ من الشئ
وعلى ما وقع فى بعضها فهو صفة شئ المستثنى قبل الاستثناء وصفة به لئلا يلزم استثناء الشئ من نفسه ولا يخفى انه لو جعل
المستثنى منه شيئا اعم من ان يعتنى به او لا يعتنى به صفة غير الشئ او لا وخص المستثنى بما لا يعتنى به صفة غير الشئ لكان ادق والطف
وانما تعذر البدل على اللفظ فى الصور الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد الا فى غير الاثبات اى ما بعد الا فى الكلام مثبتا
لانتقاض النفى بالا لانها لنقض النفى ولا نفى بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءنى من احد الا زيد بالجر كان
فى تقدير قولنا جاءنى من زيد فيلزم زيادة من فى الاثبات وذلك غير جائز وفى الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى
على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرو او بالنصب لاختص شبهه بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة فهى كالنصب الحاصل
بالعامل فلا بد من تقدير لا حقيقة او حكما لتعمل فيه العمل وكذا فى قولنا ما زيد شيئا الا شئ لو حمل المستثنى
على لفظ المستثنى منه لا بد من تقدير ما لتعمل فيه وما ولا لا يقدران لا حقيقة اذا لم يبق البدل الا باعتبار
العامل او حكما او النفى بل تحولا على المبدل منه واعتبر سراية حكم البدل فانه فى تقدير حالكونهما مثبتين فى المستثنى المجموع
على البدل بعده اى بعد الاثبات يعنى ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفى بالا لانهما اى ما ولا عملتا للنفى وقد نقض
النفى بالا وحيث تعذر من هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد لان محله
الرفع بالابتداء وشئ مرفوع على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لا احد فى هذا المثال له محلان من
الاعراب محل قريب هو نصب بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفع بالابتداء فلم اعتبر واحمل على محل البعيد لا القريب قلت لان
محله القريب انما هو العمل لا فيه بمعنى النفى وقد انتقض بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل للعمل لا فيه بخلاف ليس
شئ الاشياء مع انه انتقض النفى فيه ليس بالا لانها اى ليس عملت للفعلية لا النفى فلا اثر لنقض معنى النفى فيها
لبقاء الامر العامل اى ليس كما هو اى لاجل ذالك الامر الفعلية ومن ثمة اى ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفى وعمل

ما ولا بالعكس

ما ولا بالعكس جاز زيد ليس الا قائما لبقاء الفعلية وان انتقض نفيها بالا وامتنع ما زيد الا قائما
بامال كان قائما لان عملها انما هو للنفى وقد انتقض النفى بالا والمستثنى مخفوض اى مجرور بعد غير وسوى بكسر السين
او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين او كسرها مع المد لكونها مضافا اليها وبعد حاشا الاكثر لكونها حرف جر عند الاكثر
واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعلها مضمر ومعناها تبرئة المستثنى مما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم حاشا زيد
اى تبرأ الله عن ضربه وسر الجواب وضمير انها فى المستثنى دون الصفة اذ هو حاصل موصوفة كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور
فيما سبق فكانه لما اجرى بالمستثنى بالاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اى كلمة غير فى الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة
باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان يقع صفة كما يقول جاءنى رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه
كثيرة فى كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها فى الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما
فى مغايرة ما بعدها لما قبلها كما حملت الا عليها اى على كلمة غير فى الصفة لكن لا تحمل الا عليها فى الصفة غالبا الا اذا كانت
اى الا تابعة لجمع اى واقعة بعد متعدد منكر موصوفها مذكور الا مقدرا لانه لم يجئ مقدرا فى غير مثل
جاءنى غير زيد ومعلوم انه لا يجوز تعذر الموصوف حالها صفة حالها او فى الاستثناء اذ لا بد لها فى
الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا يوجد فى الصفة جاءنى رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال
او تقديرا كالقوم ورهط او منكرا حتى فلا يقال فيه جاءنى رجل الا زيد منكرا اى منكرا لا معرف باللام لجنس او
بالعهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد
منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او علم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا
يتعذر الاستثناء المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءنى رجل او رجال
واما بعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه
ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيد جاءنى وله على عشرة

رب يسر ولا تعسر ٤ رب زدني علما ٩٢

إلا درهما وإنما يصار عند وجود هذين الشرطين إلى العمل إلا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودهما فيضطر إلى إعمالها
على غير وإنما قلنا أصل هذا الكلام أن إلا لا يحمل على الصفة غالبا فقيدنا بقولنا غالبا لأنه قد يتعذر الاستثناء في
المحصور نحو ما جاءني مائة رجل إلا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو جاءني رجال إلا واحدا وإلا رجلا وإلا رجالا ولكن لما
كان ذلك نادرا لم يلتفت إليه الشيخ الرضي شبهها بالعامل نحو لو كان فيهما أي في السماء والأرض آلهة جمع إله ولا دلالة فيهما
على الحصر إلا الله أي غير الله لفسدتا أي لخرجتا عن الانتظام في الآية صفة لأنها تابعة لجمع منكور غير محصور في الآلهة
ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في الآلهة يقينا لم يتحقق شرط صحة الاستثناء في الآية مانع آخر من حمل إلا على الاستثناء وهو
أنه لو حملت على الاستثناء يعني لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا وهذا لا يدل على أنه ليس فيهما آلهة مستثنى منها
وهذا لا يثبت وحدانيته لجواز أن يكون فيهما آلهة غير مستثنى الله عنهم لاحتمال أنه إذا ثبت الصفة بمعنى غير فإنه يدل
على أنه ليس فيهما آلهة غير الله وإذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب أن لا يتعدد إلا إله لأن التعدد يستلزم المغايرة
وضعف حمل إلا على غير في غيره أي في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ووجه الضعف أن الأصل في إلا وقوع الاستثناء محقق
الاستثناء قال الجوهري في قوله ما أنا إلا أحد الأذلاء أصغر والبيت للمتأخر بن عمير تمسكا بقوله وكل أخ مفارقه أخوه لعمر
أبيك إلا الفرقدان فإلا الفرقدان صفة لكل أخ لا استثناء منه وإلا وجب أن يقول إلا الفرقدين بالنصب لأنه في كلام موجب والمستثنى
فيه واجب النصب فلم حمل ذلك على الشذوذ وقال في البيت الشذوذ وإن أحرز إن أعجل وصف كل لا المضاف إليه المشهور وصف
المضاف إليه الذي هو المقصود وكل لا فائدة له إلا الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل وإعراب سوى
وسوى النصب على الظرف أي بناء على الظرفية لأنك إذا قلت جاءني القوم سوى زيد فكأنك قلت مكان زيد على مذهب
الأصح وهو مذهب سيبويه فإنها لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعا
ونصبا وجرا والمصنف متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الأخفش أن سوى
إذا أخرجت عن الظرفية نصبوا تنكير الرفعة فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك مثل هذا في استكار الرفع فيها إلى النصب

الظرفية

الظرفية قوله ثم لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان وأخواتها ويسمى فيها قسم الفعل إسنادا للاسم هو المسند بعد
دخولها أي دخول كان أو إحدى أخواتها والمراد ببعضه المسند إليه دخولها أنه كان إسنادا معنى بعد دخولها إلى اسمها أو خبرها
ولا شك أن ذلك إنما يتصور بعد تقرير الاسم والخبر فإسنادا الواقع بين أجزاء الخبر المقدم على تقريره لا يكون بعد دخولها
بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب أبوه ولا بمثل كان زيد أبوه قائم بأنه يصدق على يضرب وقائم في هذا
المثالين المعرف ليساعي أفراد المعرف ويمكن أن يقال في جواب هذا النقض أن المراد بدخولها ورودها للعمل بما دخلت عليه
كما سبق الأستاذ البيان وأمره خبر إن وأخواتها مثل كان زيد قائما وأمره أي كان وأخواتها كأمر خبر المبتدأ في أقسامه وأحكامه وشرائطه
على ما مر في بحث المبتدأ والخبر ويتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة أو حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف إعرابهما وضدهما
في الإعراب فلا يلتبس أحدهما بالآخر وذلك إذا كان الإعراب فيهما أو في أحدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيدا
وكذا هذا زيد بخلاف المبتدأ والخبر فإن الإعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه فلا بد من قرينة رافعة للبس
وكذلك إذا انتفى الإعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى وقد يحذف عامله
أي عامل خبر كان وهو أن لا خبر كان وأخواتها لأن الحذف من هذه الأفعال إلا كان وإنما اختصت بهذا الحذف لقوة لكثرة استعمالها
في مثل الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر ويجوز في مثلها أي في مثل هذه الصورة أربعة أوجه أن يجيء بعد إن اسم
ثم فاء بعدها اسم آخر ابتداء أو جر بنصب الأول ورفع الثاني وهو أقواها أي إن كان عمله خيرا فجزاؤه خير ورفعهما أن خير فخير
أي إن كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الأول نحو إن خيرا فخيرا أي إن كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا وتقديم هذا الوجه ضعفا
بحسب الحذف وكثرته ويجب الحذف أي حذف عامله يعني كان في مثل أما أنت منطلقا انطلقت أي لأن كنت
منطلقا انطلقت فأصل أما أنت لأن كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا
وزيدت لفظة ما بعد أن في موضع كان عوضا عنها وأدغمت النون في الميم وأبقي الخبر على الحالة فصار أما أنت
منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة وأما على تقدير كسرها فالتقدير إن كنت منطلقا انطلقت فيحمل بر ما أكل

بالاول من غير فرق الا حذف الاسم اذ لا لا خبر له واقتصر المص على الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها وسنعرفها في قسم
الحروف ان شاء الله تع هو المسند اليه بعد دخولها اي بعد دخول ان واحدى اخواتها مثل ان زيدا قائم بما عرفت من
معنى البعدية اي الحصول فيما سبق اندفع انتقاض حد التعريف بعينه اليه مثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم
المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس حكما انما لم يقل اسم لا لانه ليس كل ما بعد لا النافية من المنصوبات
فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات الا على حقيقته ولا جائز ان المنصوب منه اول ما عداه فلا بد من التقييد بالمنصوب بها
خلافا اعلى من المنصوبات ان بعضها وانما لم يكن كل من المنصوبات لكن الشيء منها انما هي لا التي حكم الكل فقد الكل منها
نحو ثمة او لا يبعد انتم اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح وانما نوع نلبس اسما
لها لعدم علمها فيه هو المسند اليه بعد دخولها احترز به عن مثل ابوه لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهو القد
كان يأتي حو استبهاما على الكتاب لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا اي
يقع بعدها بلا فاصل نكرة مضافة او شبهها اي بالمضاف تعلقه بشيء هو من تمام معناه في احوال
متراد فيه منها الضمير المجرور في البدو الاول ومنها ومن الضمير المجرور في دخولها ومنها من الضمير المرفوع في يليها مثال
لا غلام رجل مثال المايليها نكرة مضافة وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها فلا ذهبت في المرفوعات
تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال المايليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهور
من تمة المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان معرفا بانتفاء الشرط
الاخير فقط وهو كونه مضافا او شبها به اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبه به لحقت به عليه قوله هو مبني على ما
ينصب به لانه لو كان مفردا او معرفا او مضمرا لانكم فيه ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به قبل دخول
لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء
المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك وفي المفرد ما ليس

بالمضاف

بالمضاف لا بمضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من ومعنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه
جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف من تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء
على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية
فيصير الاسم بها ما نالا الى ما يستحقه في الاصل من الاعراب وان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط
او مفصولا بينه اي ذالك المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل المنع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه
مضافا او مشبها به او لا وجب الرفع نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار
رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو ووجب مع
هذه الصور التي فيها الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلا اقتضاء اثر لا دالنا في الجنس فيها واما في المفصول فلضعف لا
عن التاثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكرير لا مسند الى مثل لا بعينه اما في المعرفة لتكون كالعوض عما في النكرة من
معنى الاحاد وفي النكرة لتكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل افي الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل
في المعرفة نحو قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله واما
معرفة وجب الرفع والتكرير فان الاسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علي ع ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير
مكرر فاجاب بانه متاول بالنكرة وهو اما بتقدير المثل اي لا مثل ابي حسن لها فان مثل لتوغله في الابهام
لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بفعيل بين الحق والباطل لاشتهاره بهذه الصفة وكان قبل لا فيصل لها او قوي
هذه التاويل امر احسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للنكرة وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما
كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل نحو خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه
فان في بعض التوجيهات يزيد عليها الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة الا بالله على انهما لا في كل منهما لنفي الجنس
ولا قوة معطوف على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة

على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني
فتح الاول ونصب الثاني اى لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان
لا الثانية مزيدة لتأكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب
ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة
الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا زائدة والثاني معطوف على محل
الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان
يقدر لكل منهما خبر والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم ابغير الله
حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران هيهنا ايضا والخامس رفع الاول على انه
لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على انه لنفي الجنس
وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه للالغاء على الا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط
عمل القائمة التكرير فقط وقد حصل هيهنا ولا دخل فيها النواسخ الاسمية بعد هذه الاعراب
فهذا على التوجيه الاول متعين العطف جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله ولا
يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا او مرفوعا وعلى توجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على
مفرد او عطف جملة على جملة كالاول واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل اى عمل لا اى تأثيرها
في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير بدخول كلمة الاستفهام ومعناها اى معنى الهمزة الداخلة
على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة نحو قول رجل الا مستفهما واما العرض مثل الا نزول عندنا وزعم
سيبويه ان حال لا في العرض كحالها قبل الهمزة بل ذكره الشيخ ابو سعيد الجزولي والمفضل ان ذلك لا ينبغي وقال
هذا خطأ لان الا اذا كانت عرضا من حروف الافعال مثلا ولو حروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو

الانزلا

الا زيدا بكرمه وللتمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا يدل عند الخليل
ليت لا الداخل عليها حرف الاستفهام لانه حرف موضوع للتخصيص باسمه فكانه قال الا ترونني رجلا يدل على
ترونني رجلا ولذلك نصب ونون وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني وكان القياس
الا رجل لكنه نونه لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني لا نعت اسمها المعرب حتى لا نحو مثل لا غلام رجل ظريفا عندك
رجل ظريفا الاول بالرفع صفة للنعت اى لا الثاني ما بعده احترازا عن مثل لا رجل ظريفا كريم في الدار
مفرد احترازا من نحو منه والعامل فيه احترازا عن لا رجل حسن الوجه بل لبس حال بعد حال او صفة مفرد
عن المفعول نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد احتراز عن الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لكمال الاتحاد
بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اى الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى انه مبني على الفتح
بالاصالة لا بالتبعية فانه للنكرة مطابقا لا يرد انه اذا كرر المبني ويبنى على الفتح ثم وصفت بنعت لا يجوز
بناؤه مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفرد يليه فان باردا في هذا المثال نعت
للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع
تبعيتها المتبوع في الاعراب دون البناء رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب
نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا والا اى وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اى فحكمه
الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد او نصبا حملا على اللفظ والمحل القريب وقد مرت امثلته في بيان فوائد
القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة
وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررا في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة الا بالله
فحكمه مثل فيجوز حمله على اللفظ اى لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا وان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جائز
ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المركبة اذ المعطوف على المنفي

فيه لا كنبي لحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا وابني في قول الشاعر ولا اب وابنا مثل مروان وابنه اذ
هو بالمجد ارتدى وتأزرا وسائر التوابع لا نص منهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى وذكره
الاندلسي ومثل لا ابا لك ولا غلامي لك اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة او لام الا
ختصاص واجري على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون من نحو غلامين
جائز يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب لك ولا غلامين لك فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب
به والجار مجرور خبرها وقد جاء على ما قاله مثل لا ابا لك ولا غلامي لك بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون
في مثل لا غلامين كما في حالة الاضافة تشبيها له اي لاسم لا في هذا التركيب مع انه ليس بمضاف بالمضاف
واجراء الاحكام عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اي مشاركة
اسم لا هنا لمضاف باظهار اللام بينه وبين ما بعده البدلا في المضاف في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو
مضاف بمعنى الاضافة وهو الاختصاص والمعنى ان مثل لا ابا لك ولا غلامي لك جائز تشبيها له اي لمثل هذين التركيبين
حيث معنى الاصطلاح لا اضافة بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته هذين التركيبين لذا اي لما يشتمل على
الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص لان الاختصاص متفاوت فان الاختصاص
المفهوم من التركيب الاضافي اتم من المفهوم من غيره ومن ثمة اي لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو بالتشبيه
على المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اي في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم
من اضافة الاب الى الابن انما هو بالولادة وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته
الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب مضاف منه الاب الى الدار لمشاركته في اصل معناه وليس اي مثل
هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد لما تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الا
ب او الغلامين لمرجع الضمير المجرور للاستغناء عن اصل الا تقدير الخبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة

من وجهين

من وجهين اما اولا فلان معنى هذين التركيبين على تقدير الاضافة لا اباك ولا غلاميك وهذا لا يتم الا بتقدير
خبر اي لا اباك موجود ولا غلاميك موجودان واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب والغلامين لا نفي
الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور من النحاة انما خص سيبويه بهذا
الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود هنا الخلاف لا تعيين المخالف فمذهب سيبويه والخليل وجمهور
النحاة ان مثل هذين التركيبين مضاف حقيقة باعتبار المعنى وفي اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيد اللام المقدر
وحكم الفصل بعيد المامرت ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك اي لا باس عليك ولا يحذف كالاسم وجود الخبر بلا
بلى والجار نحو قولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما كان كزيد اسمها والخبر محذوفا اي لا مثل زيد موجود وجاز
ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد خبرا وما ولا المشبهتان بليس في النفي والدخول
على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما اي دخول ما ولا وهو اي خبر ما ولا اسمهما وللذا سميتهما
لها لغة حجازية وخص الخبر منها بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار
الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالها لا يجعلون الخبر خبرا لها
ولا الاسم اسما لها بل هما مبتدا وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل
قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما اي ما بعدها نحو ما ان زيد قائم خصت
ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين ونافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض
النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عملهما كالامر واحد من هذه
الامور الثلاثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف مشبه فلما فصل بينها وبين معمولها لم يعمل
واما اذا انتقض النفي فلان عملها للمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغيير الترتيب
مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه اي على خبرهما بموجب بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو

بل ولا لكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر و ما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اى فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونه في قوله
الا في نقض النفي المجرور اهو ما اشتمل اى اسم اشتمل لفظه على الحروف والاحرف التي هي الاعراب فانه اطلق عليها المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اى علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه
الجرسواء كان بالكسرة او بالفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات
المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بالاسم فيه لكن اشتمل على علامته ابى منه و تمام معنى
به فدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله ولذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية لم يكن داخلا في تعريف المضاف اليه
وهو ههنا بمعنى ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب المصنف في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على
المنسوب اليه بحرف الجر لفظا فيه كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين
صدقهم فانها في حكم المصدر نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت بزيد بواسطة حرف الجر
لفظا او تقديرا اى ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث
العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم نحو اتيت يوم الجمعة فانه فانه ليس المضاف اليه القائم
بحرف المقدر وهو في التعريف مرادا ذ لو اريد لا الجرفا التقدير اى تقدير الحرف الجر شرطه ان يكون المضاف
اسما اذ لو كان فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اى متلبسا عنه تنوينه او ما قام مقامه
من نوني التثنية والجمع لاجلها اى لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل تمام ما قبله فلما اريد انهم جزء
الكلمتين تزجاها يكتسب به الاول من الثاني من التعريف والتخصيص حذف من الاول علامة تمام الكلمة وتمامها
ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث لم يسوقوا التعريف بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية
انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف والمتن والشرح في شرحه ان
التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر فكلامهم مبني على تقدير الحرف ومنها في المتن

ولا اشهر

ولا في شهره ولم ينقل عنه ما فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم واضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد
بتقدير اللام تقوية للعمل اى ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بمنزلة التمييز في اسناد الحسن
الى زيد بها فانه لا يعلم انه اى شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فانقلت هذا في الحقيقة
تخصيص فلا يصح ان الاضافة لا تفيد الا تخفيفا في الاضافة اللفظية بل لما كان هذا التخصيص يعاقب الاضافة فلا يكون من اثرها بل
الاضافة وليست فانها اى الاضافة الا التخفيف في اللفظ وهي اى الاضافة بتقدير الجر معنوية اى منسوبة الى المعنى لانها
تفيد معنى في الاضافة تعريفا او تخصيصا ولفظية منسوبة الى اللفظ دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها
ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والصفة المشبهة والمفعول مضافة الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن
صفة كغلام زيد او كانت ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد وحسن زيد عن نحو ضارب زيد حسن
الوجه وهي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اى في مضاف اليه ليس جنس المضاف وظرفه اى لا يكون ما قام
على المضاف وغيره ولا ظرف له نحو غلام زيد فان زيد ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام
اى غلام لزيد واما بمعنى من البيان في جنس المضاف اى الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف اليه صادقا على غير المضاف اليه فيكون
عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في ظرفه اى ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف او اكاظر فالمباين
فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مساو كليث واسد او اعم مطلق كاحد اليوم فالاضافة على تقدير ممتنعة واما
اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة فيه بمعنى اللام واما اخص من وجه فانه المضاف اليه اصلا للمضاف
فالاضافة بمعنى من والا فهي فيه بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام فكان قولنا فضة خاتمك
خير من فضة خاتمه واعلم انه لا يلزم في بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام
فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال
عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وعين او كون الاضافة ملبسا

يستعمل

وردها الشيخ الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه كما نقلت
فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما
كانت الاضافة بمعنى في قليلا رده الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم
فالاولى بها ان يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال الاضافة
بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال الاضافة بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا اي
تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان هيئة التركيب في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على المعلومية للمضاف
لا ان تبادر المعنى يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فاذا قلت
جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يليق هيئة التركيب لانه موضوعة لمعلومية المضاف فلهذا لا يكون الا كما ان
المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت
قلت لا يعنيني وذلك على خلاف وضعه لكن جرى هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف فان كان
مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام لا اختصاص للمضاف اليه بل واحد فرد بغير بعينه كقولك الذي بالحركة غير
السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل جاء مثلك
كان معرفة اذا قصد الذي تماثله في شيء العلم وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف اليه النكرة غلام
رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل مشترك بين غلام رجل وغلام امرأة
فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان
معرفة من التعريف فعلى هذا لا حذف لام وان كان لا ينكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك
الاسم فان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجريده وخلوه من التعريف
عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه فيستغني عن تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان

المعرف

المعرف لو اضيف الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيف الى المعرفة
لكان تحصيل الحاصل فيقع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين الاثنين المعرفة بين جعلها
في نحو الخمسة الاثواب والنصف درهم وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فما بال الكوفيين جوزوا هذا دون ذلك قيل لا نسلم ان هذا
تعريف المعرف بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية
فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى الصلوحيتها باللام والاضافة فلا يلزم تعريف المعرف بل تبديل تعريف
بتعريف آخر واما ما اجازه الكوفيون من تركيب الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده
نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار فضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكرنا من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا
فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ثلاث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله
بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة ولفظية علامتها انه لا يلزم في المضاف صفة احترز به عما اذا لم
يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترز به عما اذا كان مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل
ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد
اضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بل يسقط
بعض المعاني لا خلط العقل بل ذا ... يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما بسقط
المضاف فقط بحذف التنوين من حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نون التثنية والجمع مثل ضاربا
زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله
القائم غلامه بحذف الضمير فلا مستتر في القائم واضف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف
والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف
اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثمة اي من اجل وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل

واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة الصفة المشبهة الى معمولها وجعلها صفة
النكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا
لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة النكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان المشار
اليه بقوله هو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف والتخصيص يستلزم جواز
التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام
بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فالظاهر انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن وجوب افادتها التخفيف
جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان
التنوين في الضارب انما سقط بالالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف
ولا لانتفاء التخصيص بل هو مبني على وجود التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا التفريع للتدارك للتنبيه
حقه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة
لحصول التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام اجاب المص عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول
بتاخير اللام المتقدمة حسا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للقياس واما ما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة
الهجان وعبدها فانما تدل عبدها بالجر معطوف على المائة فهي المعنى باعتبار عطفه او الواهب عبدها فهو من باب
الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص بقوله ضعف او الواهب المائة
الهجان وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة حيث يستدل به المعترض من امتناع مثل الضارب
زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه نوع مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف
في الاستدلال لا يراد لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يحتمل
في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال

ربّ

رب على سخلتها بدون العطف في البيت بتمامه الواهب المائة الهجان اي البيض من النوق ويستوي فيه الجمع والواحد
والهجان صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفيين وعبدها اي راعيها
لدى العبد لقيامه بحق خدمتها او عبدها حقيقة باضافة لادنى ملابسة عوذا بالذال جمع عائذ اي حديثات
النتاج حال من المائة مزجي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها
منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث تزجى واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الاصل
لا يضاف الابعد معرفة ضمن كسرح الرعي من العقيد واما لانه فاستدل على الضارب الرجل والضارب زيد فاجاب
عنه المص بقوله انما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف بزوال التنوين باللام
لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية
ونصبه تشبيها بالمفعول به او تمييزا وجه الحمل اشتراكهما في كون الاضافة صفة واللفظ المضاف اليه جنسا معرفا باللام ولما كان هذا
الاشتراك مفقودا بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني
انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت ولكنه شبه وهو الضارب والضاربه فيمن
قال اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه ان الكاف اي الكاف في الضاربك مضاف دون من قال انه في
مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج الى جوازه
الى الحمل حملا اي لحمله على ضاربك فاتحد فاعله للمفعولية او الفعل العامل بداية جاء وبيان انهم اذا وجدوا
اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمعمولاتها وكانت مضمرات متصلة التزموا الاضافة
ولم ينظروا الى التحقيق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير تنزيلا
لم يعتبروا التخفيف بالاضافة في ضاربك وحينئذ بدون نسخه الضاربك عليه لانهما من باب حيث كان
كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل محذوف تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه

بسم الله الرحمن الرحيم

لانهما ليسا من باب واحد ولقائل ان يقول ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة
انها سقطة للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا ثم وجب ان يكون الضمير منصوبا بالمفعولية لتونيه
ويقع ضاربك لا يتصور ضارب زيد ثم يضاف ويقع ضارب زيد فلا يتصور ضاربك فعلم انها سقطة لا
تصال الكاف ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف
حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف منها ثم حمل الضاربك عليه لانهما
من باب واحد حيث كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينها قبل الاضافة للاضافة ثم حمل
الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا جعلنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله والضارب
الرجل والضاربك جملا على نظيرهما على الاجوبة من استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد ملحقا الملفوظ عليه موافقة
بعض الشارحين ولك ان تجعل كل واحد منهما اشارة الى مسئلة على حدة متمما للحكم بامتناع الضارب زيد ففي قوله
وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى بها المضاف اليه صفة مصدرة باللام
لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل
في المعطوف عليه ومنه يندفع ما فيه من توهم مشابهة للمطارد على المطرد على تقدير الاول وارجاع كل من
الصورتين الاخيرتين الى مسئلة على حدة ظاهر وينتقض الرد على الفراء في الاستدلال ولا يضاف موصوف الى صفة
مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان الكل من حيث التركيب الوصفي والاضافي اخر لا يقوم احدهما
مقام الاخر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد
من غير نوع وترجيح على فاعل الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفة مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلاة
الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفة فان الجامع صفة للمسجد والغربي
صفة للجانب والاولى صفة للصلاة والحمقاء صفة للبقلة وقد اضيف اليها موصوف واجيب بان مثل هذا التركيب متاول

مسجد الجامع

لمسجد الجامع متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون
المسجد مضافا اليه والجامع صفة الوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما
ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منصوبا فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو
ان الجامع ليس صفة للمضاف على هذا القياس صلاة الاولى او بقلة الحمقاء متاول بصلاة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على
حسب المعنيين المذكورين لكن هذا التاويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربي لا توصيف
مكان هو جانب الله ثم الا ان يقال هناك مكان جزئي وكلي فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو جزئي والاضافة بيانية والمكان
الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكلي فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل
جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيفت اليه
واجيب بانه متاول بان تم حذف قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما وقع تخصيصه لكونه صالحا لان يكون
قطيفة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يخصصه بذكره اضافوها الى الصفة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة
لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيفت اليها التخصيص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل اي مساو للمضاف
اليه في العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء كان مترادفين كليث واسد في الاعيان والحبس والمنع
في المعاني والاشياء اوغير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك
اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيد رايت ليثا بل ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغو لا فائدة فيه بخلاف
اضافة العام الى الخاص فمثل كل الدراهم وعين الشيء فان ذات المضاف فيها مختص بها اي يصير خاصا بسبب الاضافة الى
المضاف اليه فلا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص والمتسالعين عن الشيء اذا تم الا ان
فيه للعهد بين ظاهره واما اذا كان للجنس ففيها خفاء وبني على قوله لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم
والخصوص قولهم سعيد كرز ونحوه فان سعيدا وكرزا اسمان للمسمى واحد حيث واستماع انه اضيف احدهما

الى الاخر واجيب بانه مثال للحمل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ فكانك اذا قلت جائني سعيد كرز
قلت جائني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا سعيد لان قصدهم الاضافة التوضيح واللقب اوضح من الا
سم في الياء اذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في اخره حرف علة والملحق به وهو ما في اخره واو
او ياء ما قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد الساكن لا يثقل عليها الحركة لا
خفة الساكن سهل الحركة ولان حرف العلة بعد الساكن في الوقوع بعد استراحة اللسان لا يثقل عليها الحركة
بعد سكون يعني في الابتداء فلذا لا يعد الساكن الى الياء المتكلم كسر اخره المتناسب نحو ثوبي وداري في الصحيح
ودلوي في الملحق به والياء المفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة
التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما بين الحركة الفتح والسكون
انما هو عارض للتخفيف فان كان اخره اي اخر الاسم المضاف الى الياء المتكلم الفا ثبتت اي الالف على اللغة الفصحى
لعدم موجب لانقلابها نحو مصطفى وعصاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف حال الاضافة الى
التشبيه ياء لاشتراكها ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمي اذا اضيف الى ياء المتكلم
واسقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء فصار مسلمي وان كان اخره واوا قلبت الواو الياء لانه
مثل مسلمون اذا اضيف الى الياء المتكلم قلبت واوا ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت
ياء ساكنة توجب بقاء الضمة قبلها تغييرها لثقل الحركة المناسبة لها فقيل مسلمي وان كانت قبل الياء او الواو
فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين مسلمي وفي مصطفون مصطفي لخفة الفتحة وفتحت الياء اي
ياء المتكلم في الصور الثلاث للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين ان لم تتحرك واختير الفتح لخفته
واما الاسماء الستة التي من البحث عنها مضافة الى غير الياء المتكلم فاخي فاي اي في الحالة اخي واب
منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يبقى اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف لجعلها نسيا منسيا واجتنى المبرد

فيها

بسم الله الرحمن الرحيم

١٧١

فيها اخي وابي برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء فتمسك بذلك بقول الشاعر وابي
مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب للتشابه بينهما في الفطانة واجاب عنه المص في شرحه بان ذلك خلاف القياس
واستعمال الفصحاء انه يحتمل ان يكون القسم ... الى الجمع اذ انه ... اسقطت النون في الاضافة فاجتمعت ياءان فادغمت
الاولى في الثانية فصار ابي وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا اي لما سمعن
صوتنا بكين وقلن لنا ابا ونا بانه انكم تقولون اي انهم قائلون لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمي وهو بلا رد لانه تخلف
عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما ... لانه لم ينقل من المبرد وفيها في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وانقل
عن بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة دون فم فحال اضافته الى الياء المتكلم فمي بالواو والقلب والادغام
في الاكثر اي في الاكثر موارد استعماله لانه ورد في بعضها ابقاء الميم المعوض عن الواو وعند قطعه عن الاضافة واذا قطعت
هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اب واخ وحم وهن ... بالحركات الثلاث ولكن فتح الفاء افصح منهما اي من الضم والكسر
وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم او حمك رايت حما او حمك ومررت بحم وبحمك مثل خبا بالهمزة فيقال هذا حما وحماك
ورايت حماء وحماءك ومررت بحماء او بحماءك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورايت حموا وحموك ومررت بحمو
او حموك ومثل عصى بالالف فيقال هذا حما وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا اي جاء حم مثل هذه الاسماء
الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة فيقال هذا هن ورايت
هنا ومررت بهن وهنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس
والضمير ليس باسم الاجناس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه
ولو قيل لا يضاف الا الى اسم الجنس لكان اشمل وكان تخصيص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص
عند اضافته الى ياء المتكلم فخص اضافته الى المضمر نفيا لاختصاص بحكم خاص باعتبار اضافته اليه ولا يقطع
ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى الوصف باسماء الاجناس ليس الا بالاضافة اليها التوابع جمع تابع منقول

عن الوصفية الى الاسمية والفاعل لا يتبرجح على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات التي هي من اقسام الاسماء فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان في ضرب لعلم كونها من
افراد المحدود وكل ثان اي متاخر مرتبة لوحظ مع سابقه كان في المرتبة الثانية متدخل فيه التوابع الثاني
الثالث فصاعدا ملتبس باعراب سابقه اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشئا كلاهما
من جهة واحدة شخصية مثل جائني زيد العاقل فان العاقل ملحوظ مع زيد كان في المرتبة الثانية فيه والاعراب
من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كلمتهما ناشئ من جهة واحدة شخصية فانه فعل العامل لان المجئ الى منسوب
الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع لا البسيط فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وخبر كان وان واخواتها ومفعولي
ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا والثاني مفعول ظننت واعطيت وقوله من جهة
يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدا والخبر وان كان هو الابتداء الذي هو التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن
المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه عامل في المبتدا ومسند عامل في الخبر فليس رفعهما من جهة واحدة وكذا
ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عامل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذا اعطيت من حيث انه يقتضيه
اخذا ما خوذا عامل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان اعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى
اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظا او تقديرا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد
العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظ كل انما ادخل موقعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالمجنس للافراد وبالافراد
فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان ملتبس باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل
عليه افاد توصيف المحدود بعلى كل افراد الحد ليكون مانعا والنظر الحقا المحدود فيها العلا ذكره ليكون جامعا
ليكون مانعا لكونه جمعه ومنعه مثلته النعت تابع جنس شامل التوابع كلها قد لزمه لا على معنى في متبوعه بجهته
تحكما يجمع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احترازا عن سائر

التوابع

التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد في
مثل قولك جائني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول
معنى في المتبوع انما هو بخصوص موادها فلو جردت من هذه المواد كما في اعجبني زيد غلامه واعجبني زيد وغلامه او جائني
زيد نفسه لم يحصل الدلالة لانه على المعنى في متبوعها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول
المعنى في متبوعها اي مادة كان وفائدته اي فائدة النعت غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم وتوضيح في المعرفة كزيد الظريف
وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او المجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم او لمجرد التوكيد مثل نفخة واحدة فان الوحدة تفهم من التاء في نفخة فالدلالة بالواحدة ولما كان غالب
الموارد الصفة المشتقة توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تاولوا غير المشتق الى المشتق ولم
يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل ولا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحته وقوعه نعتا
اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الذات ما نسبته الى القبيلة تميم وذو بل
يدل على المتبوع او ذات ما قال ولا خصوصا او خصوصا اي في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول
معنى لذات ما ولذا جوز ان يقع نعتا في بعضها لا يدل على ذلك ولذا لا يصح جعله نعتا نحو مررت برجل اي رجل
اي كامل في الرجولية فان رجل باعتباره لا يدل في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا ومثل اي رجل في غير هذه
لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا وفي مثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات
معينة هو خصوصية الذات المبهمة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا يصح ان يقع الرجل صفة لهذا في
المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل يدل على الاسم الاشارة فيهم
انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اي بزيد مشار اليه فهذا في بعض المواضع يدل على المعنى حاصل في ذات زيد
فوقع صفة له وفي بعض المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية

التي هي في حكم النكرة لان دلالتها على المعنى في ضمنها كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيدنا
الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة لا ابتداء ولا بعيدا كما اذا قلت جاءني زيد اضربه اي مقول في حقه اضرب
اي مستحق ان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم
يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان يقع الصفة لمثل جاءني رجل زيد
عالم توصيف بحال الموصوف اي بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال المتعلق اي بحال المتعلق
الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ ليس الرجل حسن الغلام معنى فيه
وان كان اعتباريا فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور توجد منها اربعة في كل تركيب
في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان
صفة يستوي فيه المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح
وامرأة جريح او كان صفة مؤنثة تجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه
في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير يوجد منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي اي الامور
العشرة وهي الخمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل لشبهه وصف به يعني ينظر الى
فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد النعت كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه
كما يطابق الفعل فاعله في التانيث والتذكير وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا منفصلا يذكر ويؤنث
جوازا فتقول مررت برجل قائم غلامه مثل يقعد غلامه ومررت برجل قاعد غلاماه مثل يقعد غلاماه
قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة او قائم امه في الا
جارية مثل تقوم او يقوم في الدار جارية فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف
الضا في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى

الضمير

الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث وتاء التانيث في الواحد المؤنث فلذلك
قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين ونسوة ضاربات
كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون تضرب تضربان يضربن فلم خصصت التابعية الحكم فانا نقول الاصل
في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى التبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبع في الامور العشرة وكان
لا يوجد مشابهة للفعل في الخمسة البواقي عند هذه التبعية كما عرفت التفت فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني
فانه انما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول ثم لم يلتفت فيه بالحكم العام التبعية فانه غير منضبط بل يتبع ظاهرا على تقدير
ان يكون كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعد التبعية حاله عند عدم التبعية وهي ثمرة اي من اجل كون الوصف الثاني
في الخمسة البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه ومررت بهم قاعدا غلمانه لان الفاعل جمع مكسر
غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه مبني على لغة يقعدون غلمانه واكلوني البراغيث وهي الضعيفة
والجمع فعل المسند الى ظاهر جمعا وتجوز مع غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمعا لقاعد [illegible] ولا تلك اذا
كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنته للفعل في مثل [illegible] لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون
وغلمانه الذي اجتمع فيها علامتان في الفعل الا ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او
يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة
لها الى التوضيح وحمل عليها ضمير الغائب وعلى الوصف للوضع اللازم والتام وغير خاطر للبناء ولا يوصف به لانه
لشيء المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على الذات باعتبار معنى لانه يدل على الذات باعتبار معنى جاء وكانه يقع في بعض النسخ
قوله ولا يوصف به ولهذا اعتبره الشيخ الرضي وقال النيلي المصنف لانه لا يوصف بالضمير لانه يبقى ذلك
بقوله والموصوف اخص او مساو اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة
بمعنى اعرف منها لان المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل من الصفة

في التعريف فلا اقل من ان يكون دون مضافا المنقول عن سيبويه وجمهور النحاة ان اعرفها المضمر ثم العلم
ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصول وبينهما مساوات ومن ثمة اي من اجل ان الموصوف اخص او مساو لم
يوصف ذو اللام الا بمثلها اي بذي اللام الاخرى او الموصول فانه ليس مما ناله ذي اللام لما عرفت من ان بينهما مساواة
في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل والرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اي مثل المعرف باللام
نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بوسطه نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مثل التعريف المضاف اليه
او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع لبعض
نعتا لغير الاخص فهو محمول على البدل عند من سلم هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اي
باب اسم الاشارة بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف الى احدهما
لان الابهام الواقع في هذا الباب يجب ان يزال بالوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور بمثله لا بما لا يليق بالمقام
المكتسب التعريف في المضاف اليه لانه كالاستفهام المستعمل للسؤال من المحتاج بالقيد فتعين ذو اللام لتعينه
في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثمه اي من اجل ان الالتزام
وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام ببيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان
الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان او رجل
العطف معنى المعطوف بالحرف تابع مقصود اي قصد نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة في
الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اي كما انه هو مقصود بتلك النسبة يكون
متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد وقصد نسبة المجيء اليه بالنسبة الواقعة
في الكلام وكان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود
بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل مقصودة متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز

عن البدل

عن البدل لانه المقصود دون متبوعه فيخرج بقوله مع متبوعه المعطوف ببل ولا ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة
منها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة انه لا يكون كالعدم [illegible]
على المتبوع من غير استقلال ابدا ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف ليس مقصودا بتلك النسبة
مثل هذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع
وبين متبوعه احد حروف العشرة وسيأتي تفصيلها في القسم الحرف انشاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو والمكلف بقوله تابع يتوسط
بينه وبين متبوعه احد حروف العشرة لان الحرف قد يتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشجاع والذي [illegible]
الداخل عليها حرف العطف كالشجاع والذي لها جهتان احدهما كونها صفة لزيد وتابعة له بتبعية المعطوف عليه
والاخرى كونها معطوفا على الصفة المتقدمة [illegible] من جهتها انها تابع لانها صفة [illegible]
يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لا يتوسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون العطف الثاني على الاول [illegible]
يكن مقصودا بالنسبة مع متبوعه لان هذه الصفة من جهة كونها في حكم المعطوف [illegible] من هذه الجهة ليست معطوفا
فلم يتوسط [illegible] فلا يجوز الزمخشري اي وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتاكيد اللصوق في موضع على [illegible]
للتاكيد حكم المص في شرح المفصل في مباحث الانشاء قوله تعالى ولها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية الا
ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لادخل فيه هذه الصفة ونقل عن المص انه قال في الامالي
الا فيه ان مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد حروف العشرة وليس بمعطوف على التحقيق وانما
هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما دخل العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من تغاير فلو حد العطف
[illegible] في بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف [illegible] لان الحرف المتوسط بينهما المفرد [illegible]
في غيرها من الجمع والترتيب ونحو ذلك فيجب جعلها [illegible] عاطفة [illegible] او عاطفة في غيرها [illegible]
[illegible] واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا الا كد بمنفصل

ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث
انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل وعطف عليه ان ذلك بلا تأكيد لكان كالو عطف على بعض حروف الكلمة
فالتأكيد بالمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء لكنه منفصل من حيث الحقيقة بل الاجزاء
اذا اكد بما اتصل به تأكيدا فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التأكيد لان المعطوف في حكم
المعطوف عليه فيلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تأكيدا وهو باطل واما اذا كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن
كالجزء لفظا ولذا اذا كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التأكيد بمنفصل مثل
ضربت زيدا وانا وزيد ضرب هو وغلامه الا انه يقع فصل الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز
تركه اعني ترك التأكيد لانه قد طال الكلام لوجود المنفصل فحسن الاكتفاء بترك التأكيد سواء كان
الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم زيدا او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا
ولا زائدة بعد حرف العطف لتأكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى
فكبكبوا فيها هم والغاوون فيؤكد لا يؤكد والاكثر ان فلسا وبين هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التأكيد
بالمنفصل هو الاولى ويجوز العطف بلا تأكيد لا فصل على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف
على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل
بالمتصل بالفعل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فلو جاز
العطف عليه لكان كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس المجرور ضمير المنفصل كالمرفوع حتى
يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما في المرفوع المتصل وفي استعمال المرفوع لاجل انه ولا يكتفي بالفصل
لانه ليس الا في جواز ترك التأكيد بالمنفصل الا اختصاصا حيث لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه
لا يتصور له اثر فكيف يكتفي به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين

زيد والمعطوف هو المجموع العامل تكرر وجره بالاول والثاني كالعكس معنى بدليل بقولهم بيني وبينك اذ بين
لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه المغني لزوم اعادة
الجار حال السعة والاختيار مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل في نحو جائني وكلهم
والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل وجاز ايضا تأكيد الضمير المجرور نحو مررت بك
نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التأكيد بالمنفصل وفي
الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التأكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر
ومع السابق اجنبيين لمتبوعيهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعيهما فلا حاجة في تبعيتهما الى تبعيتهما
الى تحصيل مناسبة بخلاف العطف فان المعطوف مغاير للمعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من
تحصيل مناسبة بينهما بتأكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع باعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع من كمال
الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتأكيد بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار في المعطوف عليه والمعطوف
في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له بالنظر الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منفيا
في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة له بالنظر الى ما قبله بشرطها احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث
نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف
عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف
على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده من اللام فان ما يقتضي تجرده من اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء مفقود في
المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها وتقدير النكرة لعدم التغيير اي رب شاة وسخلة لها او محمول على
الشذوذ لكون الضمير كرب وعلى الشذوذ فاي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه
عارضه له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه بلا وصف بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لانه

الضرب زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بنادية يا زيد ويا عبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيد مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثمة اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في نحو التركيب ما زيد بقائم او قاعد ولا ذاهب ولا الرفع في ذاهب لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم فيلزم خبر اي زيد وهو ممتنع لخلوه من الضمير العائد الى المعطوف عليه العائد الى الاسم فتعين الرفع على انه خبر مقدم للمبتدأ وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه وان قال القائل انتقض هذا القاعدة منقضت بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية اي فالمناسبة الى السببية فانتفى معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لانها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط في الاول والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب ويفهم منها بسبب الربط الثاني فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسبب الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب وان عطف اي اذا وقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف اسمين على معمولي عاملين بعاطف واحد قال بعض شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا على معنى اللغوي اي امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعل الاسم لهما والثاني جاري على المعنى على معمولي عاملين وانما قال على معمولي عاملين لا على معمول عامل واحد لانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان لا يكون الثاني عين الاول وذلك لانه وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وفي الات العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا سوداء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرءا ونار توقد في الليل نارا هذا وانما جاز النظم جائز الكلام بحذف

عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام العاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يأول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على الصورة السماع بل يقيسها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواضع عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيد والحجرة عمرو وبعض الامثلة تقديم المجرور تاخير المرفوع او المنصوب المجيئ في كلامهم ما يقتصر الجواز على مورد السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة فهذه الصور يتم بالحمل على حذف مضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه فمن امثلة الدار زيد والدار عمرو من نحو ما اخرج في بعض القراآت اي يريد الاخرة التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا مقررا عند في النسبة اي في كونه منسوبا اي منسوبا اليه ثبت عنده وتحقق ان المنسوب والمنسوب اليه في هذا النسبة هو المتبوع لا غيره وذلك اما الدفع الضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظن المتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو زيد قتل قتل دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما ينسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا غيره معنى او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اي التاكيد بتقرير امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده ودفعا لظن السامع نحو الا في المنسوب اليه لا في شموله الافراد فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فتدفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته وكلاهما وتلحق اي يعرض بنحو هذا لقلتهم والابهام هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فتقول اخرج المقسم الصفة والعطف والبدل لعدم حمل التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فخروجهما واما الصفة فلان التابع في متبوعها واما دتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليس بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه وهو تقرير

امر متوهم او محقق لكن لا في النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره المص في شرحه وهو اي التاكيد لفظي اي منسوب الى اللفظ
لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي اي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي مثل تكرير اللفظ الاول اي
تكرير اللفظ الاول ومعناه حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك حكم تكرير
اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكرير متصلا ويجري اي التكرير مط
لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسما او فعلا او حرفا او جملة او مركبات تقييدية او غير ذلك
ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء بناء على ان المقصود هنا التعميم على اختصاص
بالفاظ مخصوصة كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة اي محدودة معدودة وهي نفسه وعينه
وكلاهما وكلها واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة قيل وبالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلاث حال
انفرادها مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتع اي تام وابصع بالصاد المهملة من بصع العرق اي سال وبالضاد المعجمة من بضع
اي روى وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبة حقيقية بين هذه المعاني ومعنى التاكيد
بالتامل الصادق فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما
افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد ونفسها في المؤنث الواحد
انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث ومن بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع المذكر العاقل وانفسهن
في جمع المؤنث غير العاقل من المذكر والثاني اي سمي النفس والعين اولين تغليبا كالقمرين وسمى الثالث ثانيا للمثنى كلاهما
للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العائد الى المتبوع
في كله نحو قرات الكتاب كله وكلها نحو قرات الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء
كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي اي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة والمعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء
في المؤنث الواحد والجمع بناء على التمام اجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع ابتع بتعاء

ابتعون

ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء او صفوه كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع
لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكل ما لم يلاحظ افراده مجتمعة ولم تقدر اجزاؤه لا يصح تاكيده بكل
واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد بالنسبة في التاكيد بكل واجمع
تاملا مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده بكل لافادة
الشمول بخلاف جاءني زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل
بارزا كان او مستترا بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل
ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل او هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد
بالفاعل اذا وقع تاكيد المستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو وقيل زيد اكرمني
الرحمن نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري بقية الباب عليها وانما
قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك
ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت
نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو
القوم جاءني كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين قليلا يليان العوامل بخلاف
النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواه يعني ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة جمع تابع لاجمع لما هو المستعمل يعني
هذه الكلمات الثلث تبعيته لا باعتبار اللفظ او لا منها على المعنى وهو الجمعية فلا يتقدم شيء منها على اجمع
عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اي ذكرهم اضربه دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور
دلالتها على معنى الجمعية واللزوم وذكرها من شان التبعية بدون الاصل ايك تابع مقصود بما نسب الى المتبوع
اي يفعل النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة اصلا

بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره
مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها
ليست مقصودة بما نسب الى المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف الى المتبوع فيه مقصود بما
نسب الى التابع ولا يصدق الحد الا على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا الداعي ضرب عنه وقصد المعطوف فكلاهما
مقصودان بهذا المعنى فانتقض هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل ما قام الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبة
ما نسب اليه على القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب اليه احد وهو نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب
الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بنسبة الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق انه تابع مقصود
بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة ماخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد نسبة
الشيء نفيا ثم نسبة الشيء اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو
كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه والاضافة فيهما لادنى ملابسة فقد وبدل الاشتمال اي بدل
متسبب عن اشتمال احد المبدلين على الاخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو
قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين
من قبيل اضافة المسبب الى السبب فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني متحدان ذاتا لا ان يتحد
مفهوماهما كما تنادى به في نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما متحدان ذاتا اقول التحقيق
واما الى الان لم يظهر لي فرق بين البدل الكل من الكل وبين عطف البيان الا ان عطف البيان لا بدل الكل
من الكل وما قاله الرضي ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان
والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائره
بل الا الغلط وقال بعض المحققين في جواب الشيخ انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا والحال

ان مثل

ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجيء بالثاني تتمة له وتوضيحا فالثاني عطف بيان
فان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجيء بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل ويكون المتبوع في حكم التنحية
انه ليس مقصودا اصليا والثاني اي بدل البعض بعضه اي جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث
بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو
علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفة لا باعتبار ذاته ويقتضي نسبة الاعجاب الى زيد نسبة الى صفة من صفاته
اجمالا كذلك او سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم فيه
اعتبار غير زيد فيكون البدل من باب بدل الغلط بغيرهما اي يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه
فيه ما اذا كان المبدل منه ظرفا من البدل ويكون ابدال المبدل منه مما يطلع على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة
القمر ليس جزءا من فلك بل هو مركوز فيه وفيه مناقشة لا تنافي ويمكن ان يوجه للمناسبة مثل رايته وجبة الاسد
لاجل هذه المناقشة فيه ان البدل عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خاصا ولم يسم ببدل الكل
عن البعض لقلته وندرته في قول العرب وقد منع ابو علي هذا لا مثال موضوعا والرابع اي بدل الغلط
انك بان تقصد انك الى البدل بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه
ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضربت زيدا اخاك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية
كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اي نعت بدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود
انقص من غير المقصود من كل وجه فانه لو لم يوصف بصفة تكون الجابرة لما فيه من نقص التنكير مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان
ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا وضربت زيدا
اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب مثل ضربته زيدا لان ضمير المتكلم والمخاطب اقوى واخص
من الظاهر فابدال الكل منهما يلزم ابدال المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا لا بدل البعض والاشتمال والغلط

فان للاول فيهما مقصودا فليس طول الثاني فيهما طول الاول فيتوقف اشترينك نفقه واشتريته نفسه والحتني بملك

والجنك على ضربك الجارة ضربتي للمعطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه

احترز به عن البدل والعطف بالحرف والتاكيد ولا يكون من ذالك ابلغ عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل

من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول والاوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر كنيته

الخطاب عمر عطف بيان له وقصته ان اعرابيا اتى عمر ابن الخطاب ان افعل وابني على ناقة دبرا مجفاو نقبا واستحمله فظنه كاذبا

فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحا وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر

اللهم ان كان فجر فاغفر له فاقبل عمر معتليا من البطحا الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفا فحمله على بعير وزوده وكساه وفضل اي فرق من البدل لفظا اي

من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل انا ابن التارك البكري بشر فان قوله بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز

وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون في التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما دل

فيما سبق في الضارب زيد وانحو عليه الطير ترقبه وقوعا عليه الطير الثاني مفعول له التارك ان جعلنا بمعنى المصير

والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير الثاني كان فاعلا للعلية وان كان مثل الا فهو حال من الضمير المستكن في عليه

وقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقع حوله متى تموت لانها لا تقع عليه لان الانسان ما دام به رمق فان

الطير لا يقرب منه وبالجملة الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد مثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف

بيان للمعرف باللام والذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم

من هذا البناء اي كل ما خالف حكم اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام

زيد وزيد بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد

بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني اشمل المبني اي الاسم المعرب وهذا الحد لا يصح الا ان يقصد ماهية

المبني

المبني على الاملاء ولا يعرف اسم المبني اذ لو لم يعرف لما كان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد لفظ المبني المبني ما ناسب

اي اسم ناسب مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المنفية في تعريف المعرب

هو هذه المناسبة ولقد فصل المفصل هذه المناسبة بانها انما تقتضي الاسم من معنى المبني الاصل مثل ابني فانه

يتضمن معنى همزة الاستفهام او يشبهه لكلمة المبهما فانها تشبه الحرف في الاحتياج الى الصلة والصفة او غيرها

او بوقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او بمشاكلته للواقع موقعه كفجار او بوقوعه موقع اشبهه كالمنادى

المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحروف في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرا

بالفتح او وقع غير مركب معنى علاوة تتحقق معنى على المبني فعلى هذا المفاد من المركب الا بالاضافة المعنى نحو كغلام زيد

وغلام عمرو وعلى بكر مبني والمضاف اليه معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر للمعرب ان التركيب وعدم

المناسبة للمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفاعهما معا او بانتفاع احدهما فقط فكل

او هي هنا المنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المناسبة والتركيب في تعريف المعرب والمبني نقلا او تاخيرا

اشار الى التقدم ما مفهومه وجودي لشرفه والقابه اي القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصريين ضم

وفتح وكسر للحركات الثلاث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد ان

الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لان هذه الالقاب لا يعبر بها منهم الا عنها لانهم لا

يطلقون بناء على الحركات الاعرابية لئلا يلتبس كما ترى في صدى الكتاب حيث قال بالصفة رفعا ونصبا والكسر جرا او على

غيرها ما بقي الشين او جل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب على بنائه اي لا ان

يختلف اخره اي اخر المبني للمعنى لا بسبب اختلاف العوامل او قلت يختلف اخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل

ونذارت ومنه بل وهو اي المبني والتانيث باعتبار المجي المفرد واسماء الاشارة والموصولات والمركبات

والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال بحث الاصوات فيما بعد

بالأصوات لا بالأسماء وبعض الظروف وإنما قال بعض الظروف لأن جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهي ثمانية
أبواب في بيان الأسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لأن الأصل في الأسماء الإعراب وإن كان مبنيا
على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين إحداهما لبيان أحدهما علة البناء على الحركة فإن أصل البناء السكون والأخرى
للحركة المعينة أنها لما اختيرت دون الباقيتين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث إنه متكلم يحكي عن نفسه أو مخاطب
من حيث إنه مخاطب يتوجه إليه الخطاب قيل المراد بالمتكلم من يتكلم به أو المخاطب من يخاطب به فإن أنا موضوع لمن يتكلم
به وأنت لمن يخاطب به ويخرج بهذا لفظ المتكلم والمخاطب فإن اسماءهم كلها موضوعة لهما أو لغائب تقدم ذكره
الغائب شرط فيها لفظا ومعنى أو حكما أراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا إما متقدما بالحقيقة مثل
ضرب زيد غلامه أو تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي أن يكون المتقدم مذكورا من حيث
المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى إما مفهوم من اللفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى فإن مرجع
الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكان متقدما من حيث المعنى أو من سياق الكلام كقوله تعالى ولأبويه لكل
واحد منهما السدس لأنه لما تقدم ذكر الميراث دل على أن ثم موروثا فكان متقدما ذكره معنى وأما التقدم الحكمي
فإنما جاء في ضمير الشأن والقصة لأنه إنما يجاء به من غير أن يتقدم ذكره قصد التعظيم القصة بذكرها مبهمة
ليعظم وقعها في النفس ثم يفسرها فيكون ذلك أبلغ من ذكره ولا مفسر أوضح فكأنه في حكم الغائب الحاضر المتقدم
المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا زيدا وهو أي المضمر بالنظر إلى ما قبله قسمان
متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج إلى كلمة أخرى قبله فيكون كالجزء منها هو كالاسم
الظاهر سواء كان مجاورا للعامل نحو ما أنت منطلقا عند الحجازية أو غير مجاور له نحو ما ضربت إلا إياك والمتصل غير
مستقل بنفسه المحتاج إلى العامل الذي قبله المتصل به بأن يكون كالجزء منه وهو أي المضمر باعتبار الإعراب أقسام
مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر إليها فالأول أي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما

فيما

فيهما متصل لأنه الأصل ومنفصل لمانع من الاتصال الذي هو الأصل والثالث أي الضمير المجرور متصل
فقط لأنه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الأصل ولا يتصور المانع منه [illegible] فذلك أي المضمر
خمسة أنواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الأول منها المرفوع المتصل
نحو ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي إلى ضربن أولهما ضربن صيغة
الجمع الغائبة المعلوم الماضي وثانيهما ضربن صيغة الجمع الغائبة المجهول الماضي وإنما بدأ بالمتكلم لأن ضميره أعرف المعارف
وأخر ضمير الغائب لأنه [illegible] والكل صورة التعريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا
ضربن وعلى هذا القياس المجهول والنوع الثاني أي المرفوع المنفصل أنا إلى هن أنا نحن أنت أنتما أنتم أنت أنتما أنتن
هو هما هم هي هما هن والضمير في أنت إلى أنتن هو أن اتفاقا والحروف لواحق دالة على أحوال الضمير الإفراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والنوع الثالث أي المنصوب المتصل وهو قسمان وهو القسم الأول المتصل بالفعل نحو
ضربني إلى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير
الفعل نحو إنني إلى إنهن إنني إننا إنك إنكما إنكم إنك إنكما إنكن إنه إنهما إنهم إنها إنهما إنهن والنوع الرابع أي المنصوب المنفصل إياي إلى إياهن
إياي إيانا إياك إياكما إياكم إياك إياكما إياكن إياه إلى إياهن وفي إياك اختلاف كثير والمختار أن الضمير هو إيا
واللواحق لها حروف دالة على التكلم والخطاب والغيبة والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والنوع الخامس علامة
مثال المتصل بالاسم إلى مثال الحرف وغلامي غلامنا غلامك إلى غلامهن ولي لنا لك إلى لهن وكان القياس أن يكون
خمسة [illegible] لكل من المتكلم والمخاطب والغائب [illegible] ضمير المتكلم لفظان بل [illegible] كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك
بين واحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا بين الأربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث
ووضع للمخاطب خمسة ألفاظ أربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث وأعطى الغائب
حكم المخاطب في ذلك فإن الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الألف المشترك بينهما والتاء حرف للتأنيث وبقيت الأنواع الخمسة

جاءتهن هذا عرف ان المتكلم لفظين وللمخاطب والغائب خمسة فصار المجموع اثنتي عشرة كلمة وثمانية عشر معنى
جملتها ستين كلمة تسعيني معنى وبنوا التلك الامور على اوضاع تبنا لاطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل
خاصة يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان بشر لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل نحو زيد في باب الفاء
التي ضربها الا اختصار اسناد الفاعل فالنحو بلفظ الفعل كالجزء في اخره الكلمات المشهورة شيء مرتين بحيث
دليل على ما القي ما مضى في التي ضربهم ولكن هذا كالاستثناء وليس جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر اذا
يكن مسندا الى الضمير نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنث الغائبة اذا لم يكن مسندا الى الضمير نحو هند ضربت فان التاء علامة
التانيث لا الضمير المرفوع والالف المجتمع مع الفاعل الظاهر نحو ضربت هند في الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى
او مجموعا واحدا فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب وللواحد الغائب
والغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كان اسم الفاعل او المفعول
او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو انا ام الزيدان
كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات والهندان ضاربتان وليس الالف
في ضاربان والواو في ضاربون بضميرين لانهما ينقلبان ياء في النصب والجر لا يستغني عن مثالها الا ان يستغني عاملها او العامل
فيها بالبيس عامله الا الضمير وانما هو علامة في اسم الفاعل الضمير مثل الدرر والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانت الضمائر
يتغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون في تضربين والواو في يضربون والالف في يضربان لا يتغير وكذا الالف
والواو في الصفة التثنية والجمع ليسا بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا الا بعد تعذر
التعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر فيه فلا يسوغ الانفصال
وذلك اي تعذر المتصل بالتقدم اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ لا
يتصل الا بالتأخر عن العامل او بالفصل الواقع لغرض لانه لا يحصل الا بالفصل اذ الفصل مناف للاتصال

الغرض

الغرض او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او بكون العامل اي عامله معنويا لامتناع
اتصال اللفظ بالمعنى او بكونه عامله حرفا والضمير المعمول مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه لقيام خلاف المعهود
نحو انتي واناك او بكونه اي بكون الضمير مسندا اليه اي اذا الك الضمير صفة جرت على غير من له اي تلك الصفة
كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه
لو قيل زيد عمرو ضاربه لالتبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل
ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم انه مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد ولا الاخفاء الكبير واذا وقع الالتباس
فيه بدون الانفصال في بعض الصور حمل الباقي عليه لئلا يكون الالتباس فيه لاطراد الباب وانما قال منع لانه لولا ما هو لكان هو الضمير
ليكون اشمل اختصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال التقديم الضمير على العامل وما ضربت الا انا مثال الفصل
لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر مثال الحذف العامل اي اتق نفسك والشر وانا زيد مثال للكون
معنويا وما انت قائما للكون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه الصفة الجارية على
على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا ولو كان تاكيدا
لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التأكيد وللتنزيه اليه لانهم لا فاعل بدليل نحو نحن الزيدون ضاربوهم نحن
ويروى عن الزمخشري ضاربوهم نحن وعلى هذا يكون نحن فاعلا كما قال واجتنابا التمثيل صورة لا لبس فيها التبت الحكم
في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احترازا عن نحو اكرمتك اذ المرفوع
من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله فانك على تقدير اجتماعهما وعلم انه
احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف من الاخر احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاها اياها فاعطيت ايجب
الانفصال في الثاني للتحرز عن تقدم احد المتساويين فيما هو كالكلمة الواحدة من غير مرجح وقدمته اي
احد الضميرين الذي هو اعرف على الاخر احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصال

لتعدد المتكلم في ناصبي الاعرف ولا بالمجد طعن في اول الوهلة بايراده على اختلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال اليهم نحو اعطيتك نالك المثال اي الاختيار في الضمير الثاني ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل فان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما هو لنفصله والامكان متصلا ونحو ضربتك فانه اذا اجتمع فيه ضميران وليس احدهما مرفوعا الجر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وتقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربتك اياك لاعتداد بالفصل والا اي وان لم يكن احدهما اعرف بان تساويا ولكن مانه متساويان نحو اي الضمير الثاني على الاصح منفصل لا غير اما على التقدير الاول فلانه يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على الاخرى فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على تقدير الثاني فلكراهتهم تقديم الانقص على ما هو كالكلمة الواحدة نحو زيد اعطيته اياه مثال لما احدهما اعرف لكونه ضمير متكلم ايتني او اعطيته اباك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو الضمير المخاطب للكونه مانه متساويان والمختار في باب ضمير كان اي خبر باب كان اذا كان ضميرا الانفصال كا تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل ضمير المبتدا وجب ان يكون خبر المبتدا مضمرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا اليه نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال نحو شبيه المفعول ان لم يكن واجبه فلا اقل من ان يكون جائزه الاتصال الى الانفصال نحو الانه رعاية الاصل اولى من رعاية للمشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتداء محذوف الخبر تقول لولا انت الى اخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان تقول لولا انا لولا نحن الى اخرها لكنه غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بمضبوط وكذلك الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكونه بعدها فاعلا تقول عسيت الى اخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى اخرهما

فذهب

فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور موقع المرفوع فان الضمائر قد تقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانه في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع ضمير مجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف الضمير المجرور واقع في موقعه والاخفش تصرف فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فهو تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذ الحقت تلك الياء اخر الماضي المتصل عن الكسر المختص بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا من نون الاعراب اي عن نون هي الاعراب نحو تضربني لنقي اخر المضارع المصون عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما بخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها وانت مع النون الاعرابية الكائنة في اخر المضارع ومع لدن وان واخواتها يعني ان فكان ولكن ولعل وليت مخير بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها تجوزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام عن النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار الحوق نون الوقاية في ليت من بين اخواتها لانه لعدم المانع في ذا غاو الحمل على اخواتها خلاف الاصل وفي من وعن وقد وقط وقد عما يعني حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار انما الاختيار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل نحو زيد هو العالم وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير المرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتداء افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلا وفي تلك النسخ المتوسط بين كونه اي كون الخبر نعتا او خبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيه كلا لتبين وفي سوى ذلك عند الاعراب او كون المبتداء ضميرا او غيره وذلك بالجمل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل بذلك المرفوع

الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيهما او افعل من كذا لا لحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد
هو افضل من عمرو واقتصر على مثال الفعل من بعد دخول العامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لا
ستغنائه عن المثال للكثرتها ولا موضع لذلك المنفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير
وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضى فيه للاعراب ولا عامل لذلك لكن الخليل استعمل الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض
العرب يجعله مبتدأ اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب لا يعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره
فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على الثاني مفعولي يجعله وانما يعرف من العرب جعله
مبتدأ برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب عليهم وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتدأ ما بعده خبره بدون
الواو وح الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة واراد لفظ قبل التاكيد التقدم لان تقدير الضمير على مرجعه غير معهود
ولا يبعد انبق معنى الكلام ويقع منفصلا من غير سبق مرجع وذلك بخلاف المفهوم مما بيناه قبل الجملة اي فلذا الت
بقوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام ضمير باب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير
راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا وحينئذ يتنبه لذا العمل فيهما لتحصيل المناسبة بين ذلك الضمير الغائب لا عائد
بالجملة المذكورة بعده اي بعد الحسن من الجنس المذكور والمقصود ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة جملة معترضة
بيان للواقع لئلا يلتبس ذلك في بناء القاعدة فانه لا دخل التسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية اولا ويفهم ذلك
استدلالا قوله تفسره الجملة بعده فعلى هذا لو عمل التقدير على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم
على ان تكون مبتدأ راجعا الى الشان وزيد قائم خبره فانه يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم الجملة مفسرا بالجملة بعده فانه بالتاويل
رجوعه الى الشان لا يخرج عن الاعتبار الكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة
متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل فانه عامل معنوي بان كان مبتدأ
كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح استتار الضمير كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد قائم مثال المنفصل البارز

وكان زيد قائم

وكان زيد قائم للمتصل المستتر فانه زيد قائم مثال للمتصل البارز وحذفه عن اللفظ باضماره كونه منصوبا حال كونه
منصوبا ضعيف اي جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما مرفوعا فلكونه على صورة
الفصلة واما على ضعفه فلانه حذف ضمير ما لا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله قول الشاعر ان من يدخل الكنيسة
يوما يلق فيها جآذرا الخ اضمارا لاسم ان المفتوحة اذا خففت فانه اي حذف ضمير الشان اي اضماره مع كونه منصوبا
بالالتزام كقوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت وان لتثقلها بالتشديد
الواقع فيها او بعد تخفيفها وجد وان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا لما
ليوفينهم ولم يجد ان المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ مع ان المفتوحة اقوى من المخففة
اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي احق بالعمل فانه اذا لم يجد ونها عاملة في الملفوظ
قدرت عملها في ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع ان اجدر بالعمل ولم
يجوز اظهار ذلك بالضمير لئلا يفوت التخفيف الحكمي هنا كما يدل عليه حذف نون
وحكوا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة ان خففت اسماء الاشارة اي اسماء الاشارة
معدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسم وضع كل واحد منها لمشار اليه اي معنى
الاشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد
ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم
مما ليس للاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحروف كما سبق وهي اي اسماء
الاشارة خمسة ذا للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ
ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا ان ذان وذين حال لكونهما المثنى المذكر ويكون ... الضمير
اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الثلاثة الباقية فقوله هو مبتدأ ... لما عطف

عليه مقيد كل واحد منهما خبر لمبتدأ محذوف او مجئ في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر ومنه قوله تعالى ان هذان لساحران على الصحيح والمؤنث الواحد تا قبلها الاصل في لغات المؤنث الواحد لانه لم يبق منها الا هو وذي قبلها الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي ان يناسبها في وحدتها اصالة وللقول بانها تدل على سائرها الفرعية بها وتي تقلب الالف ياء وته وذه بقلب الالف بالهاء بغير وصل الياء بها وذهي وذه بوصل بها ولمثنا اى لمثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من الغات الا تا للتبيين وترد دها المستترة على توهم بعضهم من اختلاف او اخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انما معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل اذان وتان موضوعان للتثنية المرفوع وذين وتين للتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي لا القصد لاعراب لوجود علة البناء فيهما ولجمعهما اى جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا اى ممدودا او مقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اى اسماء الاشارة يعني يدخل عليها او اوائلها قبل اللحوق حرف التنبيه بعد اعتبارها اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها في ليس الحقيقة منها وانما هي حرف جئ للتنبيه على المشار قبل التلفظ كالجئ به للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك هاذا زيد قائم وها ان زيد قائم ويتصل بها بالواو اخر الاسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الاسم موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك وبك وهي اى حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة فسقط الواحد منها واشترك خطاب الاثنين في خمسة فرجعت اى خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث يرتقي الى ستة فيكون اى الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اى تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن يعني ذالك اذا اشرت الى المذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى المذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى المذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس فذانك وذانكما

اذا اشرت

اذا اشرت الى المذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذينك اذا اشرت الى المذكرين وخاطبت مؤنثا وكذلك البواقي فثلاث الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك الى تانكن وتينك واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن واولاكن واما ذلك فقد اورده الزمخشري والمالكي في الصحاح الا نقل ذينك فانه خطاب في ذا القريب وذلك البعيد وذاك المتوسط لان المتوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما ادى الضمير في استعمال كل من هذه الكاف الثلث مقام الاخيرين منهما لم يتخذ هذا الفرق مذهبا للجمهور فرق وتلك وتانك حالكون هاتين الاخيرين مشددتين واولالك باللام اى هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل اشارة الى كلمة ذلك الاولى بالنسبة الى اقرب متأبعا اياها في تلك وتانك مخففتين واولاك بغير اللام وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقرب واما ثم وهنا بفتح الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء مع تشديد النون وهو الاكثر وجاء بكسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي خاصة لا يستعمل في غير المكان الا تجوزا على سبيل التشبيه واما علمها من الاسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغير المكان الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اى اسم لا يتم من جهة جزئيته لا بكونه جزءا تاما الا بصلة او انكان جزءا غير تام او لا يصير جزءا تاما الا بكلمة يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا الى المركب الذي انضم اليه كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما يكون جزءا تاما لاجزاء مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده لم يتم جزءا لكن لاجزء تاما الا بالصلة وعائد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاح عبارة عن جملة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه بعرفية موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والفقه لا المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاح قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لان الاخراج مثل اذ وحيث ولئلا يلزم استعمال اصطلاح في تعريف القائل انه لو يلزم انه يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه وعلى هذا الجواب

ابن الحاجب المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور في التعاريف لانه ملحوظ في مفهوم الصلة الاصطلاحي حينئذ
تصريح بما علم ضمنا لغرض الاحتياج الى مثل التوضيح ولما كانت الصلة بمعنى الاسم يجب المفهوم من ابن الحاجب خبرية
او غير خبرية ولا يلزم يجب الواقع خبرية القائل انه لم ابن الحاجب خبرية وغيرها ولذا كان الضمير اعم من ابن الحاجب الموصول
او غيره والواجب ابن الحاجب ضمير للموصول عنها بقوله وصلته اي صلة كالاسم جزء الا بصلة جملة خبرية او ما في
معناها كاسم الفاعل والمفعول والعائد ضمير لا غير ضمير الذي للموصول لا غير وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول
كالاسم الموصول تشبيه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كانت جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والتشبيه جميعا وهي اي الموصولات
الذي للمفرد المذكر التي للمفرد المؤنث واللذان للمثنى المذكر اللتان للمثنى المؤنث ويكونان بالالف في حالة الرفع
والياء في حال النصب والجر واما اعلى وزن العلم الجمع المذكر والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر واللذين كما
بجمع المذكر والاولى بالهمزة والياء واللاي بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجرا
الموصل مجرى الوصف لجمع المذكر والمؤنث الا في اتباع جمع اشهر واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاء في اللاتي واللاي
بحذف الياء وبقاء الكسرة على التاء في اللواتي اللوات بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو
ما عندي وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن ليس بمعنى فيمن يعقل ويستوي فيه المفرد والمثنى والمجموع المذكر والمؤنث
واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اضرب الذي في الدار وايه بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي التي في الدار
الطائي اي المنسوب الى بني طي الاختصاص بجعلها موصولة بمعنى الذي والتي قال الشاعر وبئري ذو حفرت وذو طويت
اي التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما الاستفهام نحو ماذا صنعت ولا في سالام اي بمعنى الذي والتي
والمثنى والمجموع والعائد المفعول والعائد التي لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لا
فضلة اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اي لمن يشاؤه اعلم
ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي اي يقوم مقامها ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا

الغرض من الا

الغرض من المسائل وتذكيرها اياها فانه يعلم اذا قالوا لو اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية
بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبار بالذي لابد له من تذكر كثير من مسائل النحو وتحقيق التصرف فيها حتى
يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم يقع وفي اي اسم يمتنع فادخل لام الاشارة في هذا الباب فقال واذا اخبرت
اي واذا اردت ان تخبر عن جزء الجملة بالذي اي باستعانة الذي او التي او بالالف واللام فانه كان الباب
باب صلة الاخبار لان الذي يخبر بها لا يخبر بها مصدرها اي وقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها
في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع مخبر عنه اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضع الذي كائنة في الجملة
الاولى خبرها اي الكلمة الذي اخرته اي المخبر عنه عن الذي نصب على الحال او صفة اخر يعني جعلته اي جعلت
جزءا ما مر فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذي اوقعته في صدر الجملة الثانية وجعلت
موضع مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيد والمراد بموضعه الذي كان في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضميرا للذي
المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي فقلت الذي ضربته زيد وكذا اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة
ليصح بنا اسم الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف واللام لا تكون الا اسم الفاعل والمفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل
من المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف
نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر بالالف واللام عن زيد في ليس زيد منطلقا
في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسمي الفاعل والمفعول معناه كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر بالالف واللام
عن زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم ويكون قائما فيفوت معنى السين فان تعذر امر منها
اي من الامور الثلاثة التي هي تصدير الموصول ووضع عائد الموصول مقام ذلك وتأخير ذلك الاسم خبرا تعذر
خبرا عنه وصفته اي من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي هي الثانية مخبر عنه كالمنافع
تصل بالجملة بالذي وتأخير المخبر عنه بالوجوب تصدق على الجملة امتنع في الموصوف دون الصفة

للوصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان تخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن العاقل بدون زيد لاستلزام وقوع
الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت عن مجموعهما فتقول الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون
المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان تخبر بالذي عن دق بدون الثوب لانه يؤدي الى انه عمل الضمير الذي
جعل موضع دق القصار عملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع الاخبار في الحال لان
الحال لا يكون الا نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضع الحال النكرة وكذا امتنع الضمير المستحق لغيرها اي
لغيرها لغير كلمة الذي لامتناع تصدير الذي لاستلزامه الا يعود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذا
كما امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه
بانه الذي زيد ضربته غلام لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد وان جعلته عائدا
الى المبتدأ بقي الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع وما الاسمية والحرفية فانها ... كافة نحو انما زيد قائم
واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما وموصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك
وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب واما بجملة نحو
تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي والشيء المعرف
عنده نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا ... الشيء هي وصفة نحو اضرب ضربا ما اي ضربا كان ومن كذلك
اي نكرة هو موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة
اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي على شخص غيرنا ايانا او بجملة نحو من جاءك
اكرمته كذلك الا في التامة والصفة فان كلمة من لا تجيء تامة ولا صفة واي للمذكر وايه للمؤنث مثل من في
ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت واستفهامية نحو ايهم
اخوك واي ايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل لا يقع صفة اتفاقا ولم جعلها

المفرد كمن

المفرد كمن التي لا يقع صفة اصلا وليجب ان اي الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لان معنى مررت
برجل اي رجل عظيم يسأل عن حاله لانه لا يعرفه ... نقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهي اي كل من اي واية
معربة بالاتفاق وحدها ولا يشاركها في الاعراب غيرها من الموصولات الا على اختلاف في اللذان واللتان
وذو الطائية وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ
واذا الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا
فبنيت بالضم اي ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لانه اشتد بهذا الحذف احتياجها الى ما
عوض الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما بينها وهو المضاف اليه
ولم يلتبس الموصوف لانه مثل يا ايها الرجل لما استثنى الحذف في حال صلتها الا انه ذكر في قسم المنادي ان كلما يقع منادى
مفرد معرفة فهو مبني وبناء الموصوف لهذا فلا حاجة الى ذكره ثانيا في قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معنا الذي ما التي على
انه ... ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي صنعته اي صنعت فما مبتدأ وما بعده خبر او بالعكس وجوابه رفع اي
مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة
اسمية والوجه الاخر ان معنا اي شيء وهيهنا اعتبارات احدها ان ماذا بكمالها بمعنى اي شيء والثاني ان ما بمعنى اي
شيء وذا زائد والثالث ان ... فان معنى قولهم انه بكماله بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما باستقلال كلمة
اذا ... المفهوم مجموعهما اي شيء وجوابه نصب اي منصوب على انه مفعول للفعل المحذوف كما اذا قلت الاكرام
ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية ونصبه في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني
رفعه على انه خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبر المصنف لفوات المطابقة بين السؤال والجواب اسماء الافعال ما كان اي اسم
كان بمعنى الامر والماضي اللذين هما من اقسام المبني لانهما اصل في البناء ... الاصل فيما قيل اف
بمعنى اتضجر واف بمعنى اتوجع ... تضجرت وتوجعت ... باب المفاعيل لان المعنى على الانشاء وهو انسب بالمعنى عند

بالمضارع الحال مثل رويد زيدا اى امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في
تميم وبالضم لغة بعضهم اى بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على ان قالوا
ان هذه الكلم وامثالها ليست بافعال مع تادية معانيها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغتها مخالفة لصيغ الافعال
وانها لا تتصرف تصرفها لا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الشيخ الرضي وليس
كما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا المعنى [illegible] القح
ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المصنف كما بمعنى الامر ولم يقل [illegible]
او للامر [illegible] وبناؤه [illegible] هذا الجنس العوض فلا يرد مثل القائل [illegible] على التعريف وفعال اى ما يوزن بفعال الكائن
بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس اى قياسي لكن [illegible] انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي المجرد
ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد ولهذا تاول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكان
قياسي [illegible] مع الرباعي فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا وفعال الكائن مصدرا معرفة كفجار علم الفجرة والفجور قال
الشيخ الرضي هو مصدر معرفة مؤنث ولم يقم لي الى الان دليل قاطع على تعريف ولا تانيثه وفعال الكائن صفة المؤنث مثل يا
فساق بمعنى يا فاسقة اى كالى وحلاق من القسمين الاخيرين مبني لمناسبته لنزال اى لفعال الذي في الامر [illegible]
[illegible] والمعدل [illegible] ان فعال في الامر معدول عن [illegible] للبنا وهذه الصيغة للمبالغة في الافعال وفعول
للمبالغة [illegible] قال الشيخ الرضي الذي اري ان اكثر اسماء الافعال معدولة [illegible] الفعل [illegible] عليه [illegible] كل
فعل معدول [illegible] النوع الذي [illegible] مخرج الفعل [illegible] من الفعلية الى الاسمية واما [illegible]
ثابت في جميع اسماء الافعال [illegible] فلا نطول [illegible] فعال الكائن علما
للاعيان اى بعض من الاعيان وانما قال [illegible] وانما قال للاعيان [illegible] لكان
علما [illegible] للاعيان [illegible] وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علم المؤنث وغلاب

بقية والاستعمال

بقية الاستعمال اهل الحجاز للمناسبة فعال بمعنى الامر عدلا ووزنا ومعرب استعمال بني تميم الا ما كان في
اخره اى الا في فعال علما للاعيان بالراء في اخره فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم موافقون الحجازيين في
بنائه وعلتهم لانهم فرقوا بين ذات الراء وغيرها [illegible] الكل [illegible] علما للكواكب [illegible]
ان الراء حرف ثقيل [illegible] الكسر فاختير فيه البنا لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طريق
مختلف الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر [illegible] اسم فعل او لم
بل [illegible] مثلا [illegible] التعجب [illegible] حكم المصادر [illegible] حكم اسماء الافعال اما غير منقول بل باقية
على [illegible] كونها اصواتا [illegible] اسماء الافعال [illegible] الانسان عند [illegible] معنى
المستلذ او المتعجب [illegible] ان يحكم عليه بشي [illegible] على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان ينقل من نفسه [illegible]
صوت شي كما اذا قلت غاق [illegible] صوت الغراب [illegible] ان يحكم عليه [illegible]
بل لاجل الحيوان [illegible] كما اذا قلت [illegible] لا يقصد ان يحكم عليه [illegible] ولا
قسم [illegible] لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظت بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت [illegible] التعجب
او غاق فعند [illegible] الغراب في هذه الحالة ليس مبنيا لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انه حكى عنها [illegible] والمراد
بالاصوات [illegible] الحكاية [illegible] لعدم [illegible] التركيب بالوضع
[illegible] اسماء الاصوات [illegible]
كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها [illegible] صوت اى احدث على لسان الانسان تشبيها بصوت شي
[illegible] في القسم الثاني [illegible] الاصوات الغير المنقولة [illegible] مثلا اى [illegible] او دعائها او غير
ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من [illegible] الاربع فلا يتناول ما هو للطرب بل المعنى
[illegible] الانسان [illegible] التعريف كلها [illegible] اذا صوت

بل انما تشبيهما بالغراب في التأكيد مثلا او مخففة عند انا اخترا البعض ولم يذكر المص القسم الاول
وهو ما كان صوت الغراب مبتدأ من غير تعلق بالغير قبل ذلك لانه لما كان هذا القسم مع تعلقها بالغير
لحقيق بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره المركبات
اي المركبات التي العلل وذلك من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب الكلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين
او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما
لئلا يخرج مثل سيبويه فان الاخير منهما صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الا
سماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتأبط شرا علما لان جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية
ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد لانه من افراد المحدود لانه بين جزئيه قبل التركيب نسبة
العطف نعني النسبة وجب يخرج منهما هذا النسبة من شرط الفناء والاحسن ان يقول المراد بالنسبة
نسبة مفهومة من ظاهر تركيب احد الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر التركيب
التي في عبد الله النسبة الاضافية وفي ظاهر الهيئة التركيبية التي في تأبط شرا النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل
والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا يدل على نسبة اصلا الا ان هيئة التركيب
احد شطري معروض الاخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني
حرفا اي حرف عطف او غيره بنيا اي الجزءان الاول لوقوع اخره في وسط الكلمة الكلمة التي ليس محلا للاعراب والثاني
لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشر حذفت الواو وركبت عشر مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها
بمعنى احد الاحاد عشر مما فيه التاء الى التاسع عشر واخواتها كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد ... مثل الثاني
في هذا المركب حادي كان لكل جزء العدد المركب اي العشرة او صفة الفاعل المشتق منه وفعل وصف نظرا الى
الثاني لا يتضمن الحرف لا ان حادي عشر جاء بان المراد بمعنى الفاعل اذا اشتق ... من المشتق

منزلتي

منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين والثاني على الثاني منزلة الثالث منزلة ... من الثلاث
لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلا اخذ هذه الصيغة من المركب الا الذي على ما ذكرنا ارتكب
باخذ واحد من المركبات ولا يشترك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا يتيسر منهما جميعا فاقتصروا
على اخذ احد الجزئين اذ اخذ بعض الحروف من كل مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل
العطف من اول الامر على ان احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر يعني الواحد من احد عشر
فرط وقوعه بعد العشر فحادي عشر متضمن حرف العطف لا باعتبار انه اصله حادي وعشر اذ لا معنى
له على هذا القياس الحادي العشر لا فرق بينهما الا بالك ... لو ولو حذف الا اثنا عشر واثنتا عشرة
فانه لا يبنى فيهما الجزء الاول لا يبنى الثاني المتضمن لحرف العطف المشبه بالمضاف لسقوط النون ولا انه
ما لم يتضمن الثاني حرفا على النبي بالثاني من منع صرفه ان لم يضر التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول لتوسط الآخر في
من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في افصح
اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين معا اضافة الاول الى الثاني ومنع صرف
المضاف اليه واخريهما الاعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني الكنايات
جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه
لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان فانت تريد زيدا او المراد بها هنا
ما يكنى به لا معنى المصدري والكل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين تكلم اصطلح
في باب المبنيات ان يريد بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات لما في معنى الظرف
ويتحقق تعريفه الا بتفصيل مع بعد تفصيله فلذلك اي عرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين
وقيل الكنايات كم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحرف ولكونها الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية

عليها وكذا وبناها لانتفاء الأصل اذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وهما المجموع بمنزلة كلمة واحدة

بمعنى كم وبقى ذلك اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ليفهم نحو

كذا الكنا عن يوم السابع وكيت وذيت للحديث اى كناية عن الحديث والجملة وانما بنيت لان كل واحد منهما

كلمة واقعة موقع الجملة من حيث هى جملة لا تحتمل اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها لم يخرج عن منهاج البناء الذى

هو الأصل في الكلم قبل التركيب ومن الكنايات كاين وانما بنى لأنه كاف التشبيه دخلت على اى وكانت في الأصل معربا

انحى جزئ معنا الافراد وهما المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كاسم مبنى على السكون آخره نون ساكنة في

لا تنوين التمكن ولهذا يكتب بعد اليا نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط لم يتغير البناء فيحط عن اخواتها فلذا لم

المضمر فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذى يرفع الابهام عن جنس المسئول عنه منصوب على التمييز

مفرد كاخواتها لما كان للعدد وهو وسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة عشر وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميز كذا

لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندك

وكم رجال عندك كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا

لان العدد الكثير فيطلب عن كثرة صريحا ولما كان هذا ليس مثل التصريح بالكثرة جعل مميزه مجموعا كانها نائبة

عن صيغة التصريح بها وقد يحذف من مميزها اعنى مميزى كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكنا هم

قال الشارح رضى هذا في الخبرية كثير نحو كم من ملك وكم من قرية وذلك للموافقة جرا للمميز المفرد في كم وانما تميز

الاستفهامية مثل اعنى عليه مجرور بمن فنظر ولا يعرف ذلك ملا على جواز الاستعمال في هذا الفن الى جوار الزمخشرى اى يكون

كم في قوله تعالى سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية ولعلها اى كم الاستفهامية وخبرية صدر

الكلام لان الاستفهامية تتضمن معنى الاستفهام وهو يقتضى صدر الكلام ليعلم اولا الامر انه من اى نوع من

انواع الكلام والخبرية تستلزم انشاء التكثير وهو نوع من انواع الكلام يجب التنبيه عليه من اول الامر

لو قال

لو قال بالكناية لكان او فق لنا ينبت الاستفهامية والخبرية فيخرج تاويل الكلام من هذا بين النوعين وكلاهما اى كم الاستفهامية

والخبرية اى كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين مواضع كل واحد منهما بقوله فكل ما اى كل واحد من كم استفهامية والخبرية يكون بعدها

فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلق بضميره فهو منصوب لانه مفعول به كما اذا كان الفعل متعديا او غير ذلك

ذلك الفعل كم بواقع ضربت فكم منصوب على انه مفعول به ومتعلقه المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه او غير ذلك من المنصوبات فينصب المميز

ما لا يحتمل وكم ضربت على المفعول المطلق وكم مرة ضربت على المفعول فيه وكم غلاما ملكت كم ضربت ضربة وكم يوما سرت وانما الفعل

ان كان معلوما او كمثل على النصب مثل قولك كم رجلا ضربت ان جعلته قبل الاسم بطل التفسير وقد قرئت بعد فعلا مشتغل كم رجلا ضربته فهو

ان فعل غير مشتغل عنه دخل في النصب وانما يجعل قبلها او يقدر بعدها فعلا غير مشتغل عنه فهو من هذا مرفوع داخل في قاعدة الرفع

وكل ما قبله اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يقع قبله حرف جر نحو بكم درهم اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجل ضربت

فمجرور نحو بكم رجل مررت او مجرور بالجر او الاضافة وانما تقدم حرف الجر او المضاف عليهما اى على كم لان تاخر الجار عن المجرور ممتنع

نحو تقدم الجار على المجرور انجعل اسماء او تاما مع المجرور ككلمة واحدة يستحق الصدر والاولى وانما تلى بعد الالفاظ لتعدد

ولا شبهه غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره ولا قبله حرف جر او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اى نحو مرفوع

مبتدا ان لم يكن ظرفا نحو كم رجلا اخوك وكم اعبيدى على مذهب سيبويه فان الخبر عنده معرفة في نكرة متضمنة استفهاما او انا عندى

سيبويه من تقدم على المبتدا للنكرة وبعده معرفة خبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم فيهما الجمل او داخل تحت قاعدة

باب العامل الكافية ودخل في قاعدة الرفع بنيابة القائم مقام الفاعل الذى هو خبر المبتدا والدلالة اى من الظرف الكلمة مقدم عليه بعد

بالفعل المذكور اسماء الاستفهام والشرط ايضا تلك الوجوه في جميع الاسماء والاستفهام وما ومن واى وانى ومتى وكم

بين الاستفهام والشرط وانما تختص بالشرط والنفى وانما تختص بالاستفهام كمتى وانى وان كانت استفهاما تاتى فيهما الوجوه الثلثة

نحو من ضربت وما صنعت ومن مررت وغلام من ضربت ومن ضربت ولم تتعدد فيها الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما او كما تاتى

فكذلك تاتى فيها الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع ومن تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب ومن يا تيه يكرمه وما تعلمه نعلم

تجوّز عند الله ولا يتأتى فيها اطراد في جميع اسما الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل للابتدا او ما
لازم الظرفية من هذه اعني متى واين وايان وكيف واني واذا ان لم يجب لجارٍ من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية
وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع مثالا اعني اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهو
بالابتدا وقال الشيخ الرضي وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يقع في الاستفهام محلا مع
انتفاء الظرفية اذا كان خبرا مبتدأ مؤخرا نحو متى عهدك بفلان اي متى كان عهدك به وانا اي فيتأتى الوجوه الاربعة
كلها انما يقع في محل الرفع بالخبرية لم على تقدير انتفاء الظرفية نحو اي وقت مجيئك اي اي وقت كان مجيئك فاي
وقت على تقدير انتفاء الظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الثلثة مثل من رجل بهم مررت وايهم قائم وفي مثل كم
رجل مر بك كما نبه فيما يعني احتمل الاستفهام والخبر في ذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي
بعضها مثل كمن كم عهدك ماهو منصوب باعتبار بعض الوجوه وفي النسخة الاولى لا يحتمل الا وجه النصب وفي الثانية كم في محل الرفع
بالابتدا او خبر او نصب على الظرفية او على المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوب معمول لفعل حسب اقتضائه وجه
النصب والخفي ان هذا العرض قد سبق بيانه من وجوه الاعراب ويحتمل ان يعتبر في تمييزها الاخبار فاحتمل الرفع بالابتدا
استفهامية كانت او خبرية ولا خفا ان النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى
ان هذا الوجه يحتاج الى حذف تمييزها وهو غير مذكور فيما سبق ولكن لا يليق تأخيره عن قوله وقد يحذف
في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا وجها واحدا وليس للغيرية وقع فيجوز مثلا وتمامه فلا فائدة حكت على
اسما الغلا المعوج الراسخ من البلد لرجل يكني منقبة الكف او الفد بمعنى انها التي الخدمة ماله لك
او هذا خلقة انا انسبها سوء الخلقة انما حكت بطل النقيضة بمعنى نقلت اي انتشارها لحد منها مستكفا
منها ما منعه على كرمي او حتى امن انواع خدمتها الحلب لانه حل الموشي وهي البلغ من النعم من خدمة الا انا
والعشا جمع تراه هزالا لنا اعلم انها اشهر ولحتها اي اعانتها من الحلب ولا يطيع يسهو التعب فيفتن جلبها وزيادة متقد

وفي ذكره

وفي ذكره مع وحالة اشار الى ان ابدال الظرفية ابيه لنه فاستعمالها على تقدير النصب على سبيل الحكم فانه يدل على التكثير
على تمامه وخالاته فسال عنه وكونها خبرية على تقدير الخبر على سبيل التحقيق في كثير من ماتك تحالاتك حلبت عشاري واذا
حذفت المميز اي كم مرة او كم حلبت على الحكم او مرة او كم حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتدا وصحة توصيفه بقوله لك
وخبره قد حلبت كم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع النصب لانه الفعل الواقع بعدها مسلط عليها الظرفية
والمصدرية واذا رفعت عمة وخالة وقلت واذا نصبتهما او خفضت نصبتهما او خففتهما فذلك وضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية
في مثل كم مالك وكم ضربت اي كم مالك فاما قرينة دالة على المحذوف واذا اسند كم دينار مالك او كم غنم ونحوه فيظهر الحاق على انه
سواء في بعينه كم درهم ادينار او احباعي كثيرها معا كم درهما او دينارا وكم درهم او دينار مالك وفي هذا المثال رفع
على الابتدا والاخبر واذا سئل غير مرتك بعد العلم بوقوعه او جنس او نظم الحال ان السؤال كان خبر انما هو القدر الى
ضربك اي كم مرة او كم ضربت او انواع ضربك اي كم ضربة او ضربه ضربت فكم في هذا المثال منصوب على الظرفية او المصدرية
والفرق بين المعنيين اذا المتبوع نظائره اذا كانت للعدد فالمحوظ في الظرفية اول الزمان والا اعلمت الالفاظ الموضوعة
للزمان وفي المصدرية اول الحدث الدال عليه النقل ويحتمل المفعول على انه تيقن كم رجلا او رجل ضربت ففعل هذا النقل بان يكون كم مفعولا به
المعولية الظرف اي الظروف المعلومة من البنا المعنى بينها منها تعددها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا من
اي تلك الظروف ما اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية بان عند نسيانها الاعراب مع التنوين نحو ضرب بعد
خبر من قبل سميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت اضافتها فلما حذفت صارت هي غايات اللكلام
وانما بنيت لتضمن معنى حرف الاضافة شبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان قبل وبعد وما اشبههما من الظروف
الستو قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقد اخلف في اسم اجل والايقاع عليها ما بناه وحيث في هذا الظرف على هذه الابعد عن التنوين
من المضاف اليه قبعير فاذا فسال النسخة وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اذا من على الظروف المقطوعة وبين ما بني
منها ومابعضهم بل انما الانها اعلم بتضمنها معنى الاضافة معنى كنت قبلا اوقد او قال الشيخ الرضي والاده والحق واجرامه اي جرى الظرف

المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غير في ملحقات بالغايات في البنا على الضم وانما يكون عوضا عن المحذوف لتشبهه بالغايات التي
الذي فيها لا تحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمالها بعدهما ولذلك
اجري مجرى الظروف وحسب شبهها في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اي من الظروف المبنية حيث وقد يستعمل للزمان
ولا يضاف الا الى جملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي الاكثر استعمالا وقد جاء في الشعر اما ترى حيث سهيل طالعا نجم يضي كالشهاب
ساطعا حيث مضافا الى المفرد وهو سهيل مفعول ترى اما ترى مكان سهيل طالعا نجم يضي كالشهاب ساطعا وانما بني على الضم كالغايات لا
غاية الاضافة اي الجملة والمضاف الى الجملة الحقيقية مضاف الى المصدر الذي تضمنته الجملة في ... الغايات ... اي الجملة فاضافتها الى الجملة كلا اضافة
اضافة فشابهت بالغايات المحذوف ما اضيف اليه فبني على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد بعضهم ... لزوال علة البنا اي ... الى الجملة
والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا
حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اي للزمان المستقبل وان كانت داخلة على الماضي وذلك لان الاصل استعمالها ان يكون الزمان ... المستقبل
مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها الاغلب والاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت
الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكلام العزيز استعمالها لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل للماضي
كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط
وهو ترتب مضمون جملة على الاخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى للبنا ولكن لم يكن معنى الشرط فيها اصليا ... اي جعل
مختار بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجواز الاسمية على الوجه المختار بعدها ... الشرط مثل ان لو وقد يكون اي اذا
للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط ليس فيها الا مجرد المفاجاة من قولهم فجاءه الامر فجاءة بالضم والمد اذا لقيته بغتة لا تشعر به فيلزم
المبتدا بعدها فرقا بينهما واذا هذه اي واذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدا غلبته وقوعه بعدها فلا اشكال ... عدم وجوب الرفع
بعدها ... شرطية التي ... نحو خرجت فاذا السبع حاضر وواقف ... والعامل في اذا هذه معنى
جا وهو ... الظرف ... فالفاء للسببية ... من جانب ...

قبل او الاقرب

قبل او الاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجات حاصل المعنى خرجت ففاجات زمان وقوف السبع
كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكانية وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانه عنده مكانية ... زمان وقوف السبع او
مفعول به لفاجات ... مفعول به والاصح اذا ذهبت الى نصب السبع على المفعول به بمحذوف اي فاجات زمان وقوف السبع او مكانه
اي اي للسبع على مذهب الزجاج نحو ائتنك اذا احمر البسر وقد احمر البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية نحو اذا يقوم زيد
اذا يقعد بكر وقد سبق اليه الاشارة ومنها اي من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي ... بناها ... في حيث والكثير وضعها وضع
الحرف وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم تضمنها
على المعنى الشرط المقتضي لتخصيصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يجيء للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قائم وتعلق
... ومنها اين وانى للمكان استفهاما او شرطا اي حال كونهما للاستفهام او الشرط وبناؤهما لتضمنهما معنى حرف الاستفهام
او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى بمعنى كيف ومنها متى للزمان فيهما اي في الاستفهام
والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان تختص
بالامور العظام والمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بها والمشهور فتح الهمزة والنون
وقد جاء كسرها ايضا ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما اي حال الشي وصفته والمراد بالحال صفة الشي ... بعض الشروح
قال صاحب المفصل وكيف جاء مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد اي على اي حال هو وقد يستعمل للشرط مع ما على
ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اي على اي هيئة تجلس اجلس ومطلق عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعدها اسم
فهو في محل الرفع بالخبرية عنده وان كان بعدها فعل مثل كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية اي على اي حال جئت راكبا او ماشيا
ومنها اي من الظروف المبنية مذ ومنذ بناؤهما لموافقتهما مذ ومنذ حرفين وتكونان تارة بمعنى اول المدة او زمان اي الفعل المقرر
عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اي اول زمان عدم رويتي يوم الجمعة ... اي يقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ المفرد
اي الاسم المفرد ... والمثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ... الازمان ... ابتداء ...

هذان اليومان فاذا دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باول المدة لان اول المدة لا بد ان يكون امرا واحدا الى شيء او اشياء فالمثنى والجمع اذا وقعا اول المدة زمان في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم الجمعة فيحصل التعيين المقصود من كيفية ... وانما كان التعيين مقصودا لان لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل كان او لم يكن وقت الزمان كما الفعل المعلوم القريب وتارة يكون الزمان بين جميع المدة اى جميع مدة زمان الفعل فيليهما اى مذ ومنذ المقصود اى الزمان الذى قصد ان يكون متلبسا بالعدد اى بعد المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رايته مذ يومان اى جميع اجزاء مدة زمان عدم الرؤية يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما رايته مذ خروجه او الفعل نحو ما رايته مذ ذهبت او ان اى ما كتب على هذه الصورة متصلا كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت والجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد سائر فهم بلا كره لقلبه فيقدر بعدها زمان الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير في ما خرجت مذ زمان خروجه او مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقى وهو اى كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدأ وما بعدهما خبره لكونهما في تأويل الاسم لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبر ما بعده اى خبر كل واحد منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانه عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ورد عليه بانه يلزم ابتداء المبتدأ مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدأ او خبرا اسماء للزمان فلا يقع على جمع الظروف المبنية الا ان يرابط بينهما كونها من اسماء الزمان لا انها يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها اى من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام والسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤه الوضع بعضها على الحرف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عنده بما فيما بحضرته وفيما في خزائنه وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد الا والمال بين يديه

منذ وحكمها

عنده وحكمها ان تجر بعدها للاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة سماعا تشبيها نونها بنون التنوين في مثل راطل زيتا لكن الا يحذف منها بل تدل لكونها ... استعمالا كالمضى ومنها ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وهذا اشهر لغاتها وقد تخفف الطاء المضمومة وقد تضم القاف اتباعا للطاء المشددة او المخففة وقد جاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذى هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضى المنفى اى لاجل الفعل الماضى المنفى او الزمان الماضى المنفى وقوع شيء فيه ليستغرق النفى جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة لوضعها على وضع الحروف وبناء المشددة لتشابهها لاختها المخففة وقيل حملا على اختها عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء الفتح والكسر للمستقبل اى لاجل الفعل المستقبل المنفى او الزمان المستقبل المنفى فيه وقوع الشيء ليستغرق النفى جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اضربه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو لا افعله عوض العائضين اى دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذى يبقى على وجه الدهر والظروف المضاف الى الجملة والى كلمة اذ المضاف الى الجملة يجوز بناؤها على الفتح لتشابهه البناء في المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين وقوله من خزى يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبنى البناء منه وكذا اى كالمذكور من الظروف في جواز البناء والاعراب مثل وغير مع ما وان المخففة او المشددة مثل قيامى ما قام زيد وقيامى مثل ان يقوم او مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضاف الى الجملة نحو اذ وحيث ولهذا المثال ذكر في بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اى هذا باب المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة اى اسم وضع ليستعمل في شيء بعينه اى بذاته المعين المعلوم للمتكلم والمخاطب المعهود بينهما فالشيء متناول للمعلوم وبعينه ليخرج النكرة ... فهو المعرفة واذا وضع لاسم باعتبار ابهامه مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء متناول للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهى اى المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار الى ترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب التعريف الاول المضمرات لانها

بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا
وجعل التعقل الملاحظة اداة وضع لفظ انا بازاء كل واحد واحد من تلك الافراد المخصوصة بحيث لا يفاد ولا يفهم الا
واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك اداة للوضع الى انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع
له جزئي مشخص والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته
او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ
بهذا الاعتبار علم الجنس المعنى الجنسي معرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته
فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات اعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمة لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا
الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له خاص فانها موضوعة بازاء معان معينة ومعلومة معهودية
من حيث معلوميتها او معهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا
لكل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع
له خاص لانه خصوص كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية
او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما يدخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ والمح لبيان من الامام
[illegible] اسفر بلا من اللام ولا يبعد ان يدخل قسما اخر من المعارف وهو ما عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد معين بخلاف
يا رجل لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف
الى احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها
لا يصح الا بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه
المضاف الى المضاف الى المعرفة نحو غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة
ولا يخفى عليك نظرا ان المضاف الى الاسبق اذا كان لفظ الغير او المثل والشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة معنوية

معنوية

معنوية نحو معنى مطلق ليحدث مفاد واحتج بعض الفضلا الى اعلام هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا
تعريف المفردات والمبهمات واعني الاضافة الى احدها معا والمعرف باللام والنداء مستغني عن التعريف حتى العلم بالتعريف
فقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او الابنة او الاخت فهو كنية والا فان قصد
بمدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد
معين بغلبة الاستعمال فيه وخلت التعريف لان غلبة الاستعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب لفرد معين بمنزلة الوضع
من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوه له ذلك غير متناول غيره اي حال الكون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول
غير ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز به عن المعاني كلها وقوله بوضع واحد اي تناولا بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة
ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف الاعرفية بتعين بعضها الذكر المراد للتنبيه على ترتيب اصنافها فيما بلغ فيه هل الترتيب
فقوله اعرفها اي اعرف المعارف بعضها المضمر اعلى الحاضر منه عند المخاطب من حيث اصناف المضمر المتكلم لعدم توهم الالتباس فيه ثم المخاطب
فانه لا يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت يجاز ان يلتبس باخر فتوهم
ان الخطاب له والتبس المراد بالاعرفية الكون المعرف ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من الغرفية
المتكلم والمخاطب انه دونهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمر فان نسبة المعارف لا تفاوت بين اصناف المفاد
الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافها بعد ما بين انواع المضاف اليه
وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه ... الثاني النكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار
ذات المتعين المعلوم المعهود من حيث كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله لا بعينه
للمعرفة اسماء العدد وانما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهو ما وضع اي الفاظ وضعت
لكمية احاد الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء المعدودات واحادها كل واحد منها
الاحاد ما يجاب اذا استئل عن واحد او احد والكمية هي واحد من تلك المعدودات الفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات

بان يكون كل واحد منها موضوعا للكمية واحد منها اسماء العدد فالواحد موضوع للكمية احاد الاشياء اذا اخذت مفردة
واذا سئل عن معدود مفرد منها يكمه فيجاب بالواحد والاثنان موضوع للكمية اذا اخذت مجتمعة منكرة مرة واحدة فاذا
سئل عن معدودين منها يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له وظهر من هذا التفسير ان لفظ الواحد والاثنين
داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة
ان نفس الكمية الموضوع له ضمنى اعتبار معنى اخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وزيد وزيدين ومن ومنين حيث
لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط اصولها اى اصول اسماء العدد التي تتفرع لها منها باثباتها بالحاق التاء واحكام
او اسقاطها ثلث الى التسع وبالتثنية كاثنين والفين وبالجمع كما في العشرين الى التسعين وبالتركيب اضافة كثلثمائة او مزجيا
كخمسة عشر وبالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف فتقول في الاعداد مذكره ومؤنثه مفرده
ومركبه ومعطوفه ولحكمه اثنان في المذكر تثنية واحد اثنان وثنتان في مفرد المؤنث وتثنيها على ما هو القياس وتقول في المذكر
ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر اعتبارا للتانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال وثلث الى عشر بلا تاء في جمع المؤنث
فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت
العشر احد عشر اثنا عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا [illegible] اثنا عشر [illegible] واثنتا عشرة في المؤنث نحو احدى عشرة
وثنتا عشرة امرأة على الاصل [illegible] تذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد الى الاحد والواحدة الى الاحدى للتخفيف وتقول ثلثة
عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء للجزء الاول
فيهما على حاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع التانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة
بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين كما ذكر الثاني في احد عشر اثنا عشر نحو [illegible] التي
في ثلثة عشر والتاء في ثنتا بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث فلهذا حكما عليه بانه جنس اخر من التانيث
[illegible] اثنتا وان كانت للتانيث الا انها اذا جعلت [illegible] ثنتان ولما كانت الجزء الثاني في المؤنث لا تنشا وجبت تذكير المذكر

لمعرفت

المعرفت وجب تانيث المؤنث لانتفاع المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث والتبس تذكير الشئ عند التركيب
المؤنث اى من عشرة [illegible] الى الاربع فتحات [illegible] ثقل التركيب احد عشر واثنا عشر [illegible] خمس فتحات في ثلثة عشر الى عشر والجار
بتكريرها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها بكسر الشين لا بد من صبوب العطف على عشرين
المنصوب المحل بالمفعول ليتساوى القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما اى في المذكر والمؤنث من غير فرق وهو عقود
ثم اذا تقول فيما اذا دخل على كل عقد من تلك العقود الى العقد احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المؤنث ولما
الواحد والواحدة فيهما بلا [illegible] التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالها بالعطف على صورة لفظ ما قبلا
والتعبير فيما سبق كان [illegible]
بعينه فلذلك لم يؤت [illegible] العطف بلفظ ما تقدم بل خصها باعدادها فقال ثم بالعطف اى عطف
تلك العقود على الزايد عليها كما في ذالك الزايد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان
وعشرون في المذكر واثنتان او ثنتان وعشرون في المؤنث وثلث وعشرون في المؤنث وهكذا الى تسعة وتسعين وتسع وتسعين
وتقول فيما اذا دخل على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد كما مر والفاء التثنية فيهما اى في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما
ثم تقول فيما زاد على مائة والف ما يفرع منهما بالعطف اى بعطف الزايد عليهما او عطفهما على الزايد بل جاء الكلم الزايد
واقعا على صورة ما تقدم من الاسماء الاعداد من غير تبديل وتغيير فتقول مائة وواحد وواحدة ومائة واثنان او اثنتان او ثلثة
ومائة وثلث رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى
وعشرون امرأة او ثلثة ومائة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسع وتسعين رجلا او تسع وتسعين
امرأة وكذا الحال في التثنية الالف والالاف وجمعها ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى اخر
ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدر الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اى
اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما في معدى كرب ويجوز حذفها اى حذف الياء بفتح النون لانها اذا ابدلت حذفت
فالوجه بقاء الكسرة في قولك جاء القاضي اذا حذفت الياء الا ان الاستعمال ذلك فيه لكونه مركبا فرجع

زيادة استثقال فجعل موضع الكسر فتحة قال الشارح الرضي وجه كسرها التنبيه على الياء المحذوفة قيل الكل الفتح أولى لتوافق
أخواتها لأنها مفتوحة الأواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان أحوال الأسماء الأعداد شرع في بيان أحوال مميزاتها
وابتدأ من الثلاثة لأنه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال مميز الثلاثة إلى العشرة والثلث إلى العشر
مخفوض أي مجرور مجموع لفظا نحو ثلاثة رجال أو معنى نحو ثلاثة رهط أما كونه مخفوضا فلأنه لما كثر استعماله
فيجر المميز بالإضافة للتخفيف لأنها تسقط التنوين والنونين وأما كونه مجموعا فلمطابقة المعدود العدد إلا
ثلاثمائة إلى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لأن تمام الجمع مائة حيث تميز وبها ثلاثمائة وأخواتها وكان قياسها أن
يجمع مآت أو مئين لأن الثلاثة إلى التسعة أحادها في صورة جمع المذكر السالم الذي في ثلث مئين فلم يبق إلا
لكنهم كرهوا أن يلي التمييز المجموع بالألف والتاء بعد ما تقرر المجيء بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون عشرين
إلى تسعين فاقتصر على المفرد كونه أخص مميزا أحد عشر إلى تسعة عشر وتسعين إلى تسع وتسعين منصوب مفرد
أما نصبه في العقود فلتعذر الإضافة لاستقباحهم إبقاء النون معها فإنه في صورة نون الجمع ولا حذفها إذ ليست في الحقيقة
نون الجمع وأما فيما عدا هذا فلأنهم كرهوا أن يجعلوا ثلاثة أسماء كاسم واحد فلا يقال خمسة عشر درهم لأن المضاف
إليه فيه لما كان غير العدد لم يبق احتياج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلاثة أشياء شيئا واحدا وإنما جوزوا ثلاثمائة
أي مع أن فيها صيرورة ثلاثة أشياء شيئا واحدا لبطء بالأشياء وأما أفراده فلأنه لا يلتبس بها لما صار منصوبا
فضلة فاعتبر أفراده ليكون الفضلة قليلا ومميز أصل ألف ومميز تثنيتها ومميز جمعها أي جمع الألف وإنما قال
وجمعها كما قال وتثنيتها لأن استعمال جمع مائة مع مميز في الأعداد مرفوض لا يقال ثلثمآت رجل كما يقال ثلاثة آلاف
رجل بخلاف التثنية فإنه يقال مائتا رجل مثل ألفا رجل مخفوض مفرد لمائة لما كانت مائة والألف من أصول الأعداد
على حد كالآحاد ناسب أن يكون مميزهما كالثلاثة لما كانت الآحاد في جانب القلة من الأعداد والمائة والألف في جانب
الكثرة منها اختير في مميزهما الجمع الموضوع للكثرة ومميزهما المفرد لما يطابق القلة (?) التعادل وإذا كان

العدد

المعدود مؤنثا واللفظ المعتبر بعضه مذكرا كلفظ الشخص إذا اعتبرت به المؤنث أو بالعكس بأن يكون المعدود
واللفظ مؤنثا كلفظة النفس إذا اعتبرت بها المذكر فوجهان أي في العدد وجهان التذكير والتأنيث فإن شئت قلت
ثلاثة أشخص وأنت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الأكثر في كلامهم وإن شئت قلت ثلث أشخص اعتبارا بالمعنى ومميز
الواحد والاثنين وثنتان وثنتين لا مميز فلا يقال واحد رجل واثنا رجلين بل يقال رجل ورجلان
والاثنين استغناء بلفظ التمييز أي الظاهر لأنك
إذا قلت مميزهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد والاثنين
على تقدير ذكره معهما إلا الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والاثنينية عنهما أي عن الواحد إذ كان التمييز مفردا
أو عن الاثنين إذ كان مثنى مثل رجل ورجلان فإنه من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية
فبذكرهما استغني عن التمييز فإن قلت حيث إن مميز الواحد مغن عند التمييز إن مميز الاثنين كذلك نعم إذا كان مميزه
في غير لا يجوز أن يقال كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا من الجمعية في تمييز سائر الآحاد ينبغي أن يستثنى فيما لم يقتض
الجمعية فيه لما هو أقرب إليها وهو الاثنينية ولا يبعد أن يقال معنى الكلام أنه لا مميز واحد ولا اثنين استغناء بلفظ التمييز
أي بجوهره وهذه الصورة بخاصة القابل للحوق علامة الإعراب عنه التنوين أو علامة الاثنينية فإذا اعتبر مع علامة
الإعراب استغني عن ذكر الواحد فإذا اعتبر علامة التثنية استغني به عن ذكر الاثنين على ما هو المختار ولحوق العلامة
التي هي أخف عن ذكرهما ولا شك أن رجلا أخف من واحد رجل وذلك لأن الاستغناء إنما يكون إذا أفاده أي أفاد لفظ
التمييز النص المقصود أي التنصيص على العدد والتصريح بالعدد أي بذكر اسم العدد فلما أفاد التمييز ذلك التنصيص استغني
في إفادته عن ذكر العدد على حدة وتقول في المفرد من المتعدد أي في الواحد من المتعدد باعتبار تصييره أي بسبب تصييره
أي تصيير ذلك المفرد على انفصاله عليه بواحد الثاني في المذكر فقوله الثاني مقول القول وذلك القول إنما هو
باعتبار تصيير الواحد اثنين بانضمام الآخر مع ذلك الواحد معه وإنما اشتق من الثاني إذ ليس
قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيرا واحدا والثانية في المؤنث على هذا القياس وهكذا إلى العاشر في المذكر والعاشرة

في المؤنث لا غير اي لا تقول غير ذلك ولا تجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوق تركيبها لا يتيسر اشتقاق
اسم الفاعل منهما وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته من العدد من غير اعتبار مع التصيير الاول والثاني اذا وقع في
المرتبة الاولى او الثانية في المذكر والاولى والثانية في المؤنث كذلك من غير اعتبار مع التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة
لانها لا يلاحظ فيها المرتبة بل لا يصح فيها الاول والاولى لانه لا سبيل لها الا الى العاشر ولعلها والحادي عشر في المذكر والحادية
عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من عشر كالتابع في المعنى
او الحكم اسماء الفاعل في التذكير والتانيث فتقول في المذكر الثاني والثالث والرابع الى العاشر وفي المؤنث الثانية والثالثة الى
العاشرة وكذا في جميع المراتب في المركب والمعطوف نحو الثالث عشر وتؤنث الاسمين في المؤنث كما تذكرهما في المذكر نحو الثالثة عشرة
وانما ذكر الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث
والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثم اي من اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار التصيير واعتبار الحال اختلف اضافتهما اختلاف معنييهما
فقيل في الاول اي في المفرد من المتعدد المقول باعتبار التصيير ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اي مصيرهما اي الاثنين
ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اي في المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة
او رابع اربعة او خامس خمسة بالاضافة الى ما يساويه عدده او يكون فوقه اي احد جماعة كلي لا يصلح باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة
او الرابعة او الخامسة والثاني ملتزم جزء اي الواجب الاول من عاشر العشرة وذلك من سبقه وتقول في اضافة اواسط العشرة
حادي عشر احد عشر بالمركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر [illegible] عشر درجات [illegible] الاعتبار الثاني وهو
اعتبار الحال خاصة لان الاعتبار الاول لا يجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في هذا المعنى حادي احد عشر بحذف
الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وهل انقول الا ان التاسع عشر فيعرب الجزء الاول
من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء في اجزائه الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث
ذكرهما بعد اسماء العدد لانجرار مباحث التذكير والتانيث وقدم المذكر لما [illegible] واخر تعريفه لانه علم تعريف المؤنث

وحد

وحد المؤنث ما فيه اي اسم كان فيه علامة التانيث اي ملفوظة كانت تلك العلامة سواء حقيقية كانت او تقديرا
[illegible] وحكم العقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث السماعي حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرابع من المؤنث السماعي
او تقديرا او مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كالاذن والنار ونعل وقدم وغيرهما من المؤنثات السماعية وانما لم يجعل اي لم يقتصر في المؤنث
الاسم الذي فيه علامة التانيث لفظا او تقديرا وعلامة التانيث التاء والالف حال كونها مقصورة كحبلى
او ممدودة كالصحراء او ملفوظة او مقدرة [illegible] قولهم [illegible] انما التاء ليس للتانيث [illegible] صيغة موضوعة للمؤنث
مثل [illegible] وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي الحقيقي اي ما اسم بازائه اي مقابلته ذكر من الحيوان [illegible] في مقابلة رجل
في مقابلة الجمل واللفظي بخلافه اي ما يخالف المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان [illegible] منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث
في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما [illegible] مثالا للتانيث الحقيقي ولم يورد مثال للتانيث اللفظي تقديرا
فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل التصغير [illegible] ولم يورد مثال للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب للعلم بالمقايسة واذا اسند الفعل
بلا فصل او كالاصل الذي للمؤنث مظهر او مضمر فبالتاء اي لحق الفعل متلبس وجوبا اي ذا تاء التانيث فاعلا او لا
الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانه لك الخيار في الحاق التاء وتركه والخيار هو [illegible] مثل غير الحقيقي بالخيار
وهو بينهما الاستثناء من هذه القاعدة ولك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث
فيه لفظيا او استغناء اي التاء لما في اللفظ من الاشعار بخلاف مضمره اذ ليس فيه [illegible] مثبتة وجعل ضمير راجعا الى المؤنث
الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله انت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة الفعل
لحتاج الا ان يقدر قولنا بلا فصل ليكون مستثنى استثناء [illegible] الافعال في صورة الفصل [illegible] لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وتركه
فتقول في حضرت القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي [illegible] الى التاء
[illegible] اذا سميت به امرأة فانه يصح الفعل [illegible] اليوم [illegible] وحكم ظاهر الجمع [illegible] فان الحاق التاء
الجمع فيه نحو اجتمعت الرجال او جاءت الرجال في غير جمع المذكر السالم لانه لو كان الجمع المذكر السالم يجري فلا تقول جاءت

النبيلون ولا الزيدون وجائت هند اي سؤالان واحد مؤنثا نحو اذ لجائك المؤمنات او ظلمه نحو جائت الرجال
حكم كلام غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء وان شئت تركتها نحو جائت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع
المذكر العاقل من جموع التكسير يعني لجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فانه ضميرهم الواو ولا يعني الزيدون جاء لا
جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو المستكن مقرون بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا بتاويل الجمع اي ضمير
فعلوا الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اي ضمير النساء وما يماثلها كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء
كالعيون وضمير الايام وما يماثلها لكونها جمع المذكر غير العاقل فعلت وفعلن اي ضمير مقرون بتاء التانيث بتاويل الجماعة
ضمير فعلن اي بالنون اما في جمع المؤنث فظاهر لان هذا النون موضوع لها في جمع المذكر غير العاقل كالايام فانه لا اصل له في
التذكير كالرجال فيه فجرى مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء موضوعا لنوع الرفع
كالوجه العاقلين ما قالها للبنات الكمال على جمع غير العقلاء اذ الا ان النقصان عقول لجري مجرى غير العقلاء فالحق آخره الى آخر مفرد
بتقدير المضاف وقد يجعل له ونون بكسر قولنا مع لواقها والا في التعريف لا على كل مسلم مسلمان ومسلمين كالاخفي ولو
بظهور المراد لا تستغني عن هذه الكلمات التي الحالة الرفع او يا مفتوح ما قبلها اي مفتوح حرف كان قبلها حالتي النصب والجر ميت
معنى الجمع ولم يعكس للكسرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوض عن الحركة او عن التنوين مكسورة لئلا يتوالى الفتحات في الرفع
وهو مفتوح ما قبل الفا الياء في حكم تخفيف وفتح النون لذلك ذلك اللحوق واللاحق وحال مع اللحوق ولا باشتمال على لحوق
النون وعلى ولا انها لحوقها فالك لا انه على تقدير تسلم اذ اوراد انهم امور ثلاثة على انه لا يصح ان يتوهم الامور الثلاثة
والتعليل غايات في الباب انه ولا النهاية بواسطة هذا بن الكبير بن على معدا اي مع مفرده مثل العلية في الواحد كون ذات
المثل من جنسه اي هي جنسي مفرده باعتبار دخوله تحت الجنس الموضوع لم يوضع له المثنى بسببها ولها ربك بما تلك فالو بقوم مثلها
والجنس جمعها لا استغناء ولد ام من جنسي قولهم الله انثالها ان فانه لحوق هذه الحروف باسم المفرد انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين
ثلاثة ان يراد بها الطهر والحيض بل يراد الطهر او حيضا خلافا ان علي انا تعلمت هذا به بونين في اللام والقمرين للقمر والشمس فانه يقال

معنى

معنيين مختلفين هما الاب واللام وكذا لك تثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين القمر والشمس قلنا انه جعل اللام مساويا
الاب ادعاء لقوة المناسبة بينهما ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى ليحصل مفهوم يتناولهما فيجانسا فيثنى باعتبار فيكون بمعنى الابوين
المسمى بالاب وكذا الحال في التثنية الى القمر فلت فليعتبر مثل هذا التاويل في القرايين بلا احتياج الى ادعاء التسمية
لا بالطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة والتاويل بالمسمى ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتبار قلنا لا نسلم صحة هذا
الاعتبار الكلي ان الكلام في جواز تثنيته بمجرد الاشتراك اللفظي بل هو الذي اختلف فيه بعضهم اختار عدم جوازه وهذا الاعتبار
في تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء جمع عاقل مثلا او الاعلام للكثرة يؤول بالمسمى فيقال ثم يثنى ويجمع وكذا
عمرا اذا ما علما ادعائيا الابي بكر يؤول بالمسمى بعمر لعدم الكثرة ثم يثنى ويجمع وترد بعضهم وقال الاولى انفي الاعلام الكثرة استعمالها
وكون الحكمة مطلوبة منها بالخفي تثنيتها وجمعها بمجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء القرآن فيقع قوله هذا البعض في ان
في تعريف التثنية قوله من جنسه لم كان اخرا الا المفرد والذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد تمما لا يتطرق التغيير الى المفرد
ببني حكم ما لا يتطرق التغيير لانه ظاهره يعلم تعريفا لشيء فقال اما المقصور اي الاسم المقصور وهو ما في اخره الف مفرده
لازمة ويسمى مقصورا لانه خذه المد ولانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كان الف منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما
بان كان مجهول الاصل ولم يكن الالف فيه للتانيث بالى وهو ثلاثي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي او غيره ما فيه اربع احرف فصاعدا
من الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يراد فيه المكان الثقل
والا اي وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان في رحى وحكما بان كان مجهول الاصل او علم وقد امن المنابذ في حبل
في جاءت بما لا او كان على ابعد اربعة احرف فصاعدا كانت الالف كالاعلى والمصطفى او بالتانيث كحبلى الباء اي فالفه منقلب بالياء
بالياء اعتبار الاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وخفيفا فيما زاد على ثلاثة احرف والاسم الممدود وهو ما في اخره همزة بعد الف
اي غير زائدة ولا منقلبة من في حالها اصلية او زائدة ثبت الهمزة في الاشهر للتعليل القراء بضم القاف وتشديد
الراء الجبل القرائيات اوالتمسك من قراء اذا تنسك وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واو نحو قراوان واما الهمزة

اى منقلبة عن الالف التانيث كحمراء فان اصلها كما حمرا بالفين احداهما للمد فى الصوت والثانية للتانيث منقلبة التانيث

همزة لوقوعها طرفا بعد الف زايدة قلبت واو فى حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغى ان لا يقع بين الالفين مع

انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من اليا لثقلهما ولهذا قلبت الواو همزة فى مثل اقتت واجوه وربما صححت

فقيل حمراءان وحكى المبرد عن المازنى قلبها ياء نحو حمرايان والا اى وان لا تكن للتانيث فاما واوا اى وان لم يكن الهمزة ابدلت

ولا للتانيث بان يكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او يا اصلية ككساء ورداء فان

اصلهما كساو ورداى فالوجهان المذكوران جايزان احدهما بثبوت الهمزة وبقائها لان الهمزة فى صورة الاولى

منقلبة عن واو او يا لحقه ملحقة بالاصل وفى الاخرى عن اصلية فشابهت همزة قراء فتثبت فى الصورتين كما

فى قراءان وثانيهما قلب الهمزة واو لان عين الهمزة فى الصورتين ليست اصلية فشابهت همزة حمراء فان قلت قلبها

واوا وفى الترجمة الشريفة ان اللازم من هذا البيان انه لا يجوز ان يترف ردائه الاول بالهمزة او برداوان

بالواو ولكن الهمزة ردايان بالياء وكان ينبغى ان يقول المصنف والا فوجهان بغير للام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة

وردها الى الاصل لا شاملا الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من الكلام لكنا قد تصفحنا كتب الاشتقاق كالمفصل والمفتاح

واللباب فما وجدنا فيها ان احدا حكم باشتمالها غير ما وقع فى شرح الحشى من انه قد تقلب همزته عن اصل ياء

وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا وياء ويحذف نونه اى نون التثنية الاضافة اى لاجل الاضافة

او النون لقيامها مقام التنوين توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذف

تاء التانيث التى قياسها ان لا يحذف من اخر المثنى كشجرتان وثمرتان خيفا واليان على خلاف القياس

مع وجود تاء فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيين والاليتين كما اشتد

اتصالهما بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بانفرادها صارت بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا يقع فى حشوه وقيل جميل

والى مستعملان وهما لغتان فى خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف التنوين

فانقلبت علامة التانيث اذ لو بقيت لا جتمع علامتا تانيث بلا فصل اى فى باب الفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف التاء الثانية اذ ليس فيها علامة فاعل بل وقعت على خلاف

القياس فى مادة مخصوصة فليحفظ الى فى باب الفعل الماضى المجموع وما دل اى اسم دل على جملة احاد مقصودة اى متعلق بها القصد

فى ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة اى بحروف مع المادة للمفرد الذى هو الاسم الدال على واحد من تلك الاحاد الكونه

تلك الحروف متلبسة بتغيير ما يجب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف فى الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار فى قوله

بحروف مفردة متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغيير ظرف مستقر حال من الحروف فيدخل

فى قوله بتغيير جمعا السلامة الواو والنون فيه اخراها من تلمذ وكذا الالف والتاء فتغير الكلمة بهذا الزيادة الى اصغر اخرى

وقوله دال على احاد مقصودة يشتمل المجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان دلت على احاد فقد تطلق عليهما استعمالا

واسماء المجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلاثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفردة خرجت اسماء الاجناس واذا فصل

نفس الجنس للافراد وبقوله مقصودة واذا قصد بها الاحاد باعتبار استعمالها فبقوله بحروف مفردة وكذا لك بقوله الحروف

مفردة خرج اسماء المجموع والعدد فنحو تمر مما كان الفا بنية وبين واحدة التاء فهو كركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح

بالاول اسم جنسى لتناوله اسم جمع كالجامل ملة جمل انما خارج عن حد المجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين

تثنيه وضعا بخلاف اسم الجمع فانه لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنسى قبل ذلك لا يجب الاستعمال الا بالوضع

على انه لا خير فى التزام كون الكلم اسم جمع وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء المجموع التى

لها احاد من تركيبها كالجامل والباقر والركب جمع وقال الفراء كل اسم كاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنسى

او جمع لا واحد من لفظه نحو ابل وغنم وليس بجمع بالاتفاق نحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحدان بالصورة

جمع لفظ الحد فان التغيير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير ففلك اذا كان مفردا

كقفل واذا كان جمعا كاسد واسد وهو اى المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اى الجمع الصحيح ما لم يتغير بناء الاسم

وذلك فى المؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق اخره اى اخر مفرده واو مضموم ما قبلها فى حالة الرفع او يا مكسور

ما قبلها في حالة النصب والجر ونون عوضاً عن الحركة والتنوين على سبيل الحلول مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل
الواو والضمة ليكن ذلك الحرف الملحق او اللاحق فقط او مع الملحق على ان معناه مع مزيده الواحد من حيث معناه اي
مفرد ولم يقل من جنسه كما ذكر في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل للمفضل عليه والامر في الواحد
قيل ثبوت اصل الفعل اما بالنسبة محققا او على سبيل الفرض نحو فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره اي آخر مفرده
ياء ملفوظا كالقاضي ومقدرا كالقاض قبلها كسرة حذفت اي الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون فنقلت ضمة الياء الى
ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالة النصب والجر مثل قاضين
فان اصله قاضيين حذفت الكسرة لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان آخره اي آخر الاسم
الذي اريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل
الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع ومصطفين في حالة النصب والجر
فاصلهما مصطفوون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اي شرط
اسم اريد جمعه بجمع الصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعه ان كان ذلك الاسم اسما اي اسما محضا من غير معنى الصفة فيه
ان كان مذكرا علما اي كونه مذكرا علما يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لان هذا الجمع اشرف
الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العاقل اشرف من غيره واعطي الاشرف للاشرف فان فقد فيه الشكل كالعين او
كمرة او واحد نحو اعوج للفرس لا يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظا او مقدرا ليخرج عنه نحو
طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل
فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث ههنا ليس التاء بل الالف والمنع
من الجمع بالواو والنون لان الممدود تقلب همزته واوا وفيه صورة علامة التانيث والمقصور تحذف الفه ويبقى
الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اي شرط الاسم الذي اريد جمعه بجمع المذكر السالم الصحيح ان كان صفة من الصفات

غير علم

غير علم كاسم الفاعل والمفعول لمذكر يعقل اي له شروط فالشرط الاول كونه لمذكر يعقل كما مر والشرط الثاني انه لا يكون
ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء او ما كان في معنى مؤنث صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اي جامع المؤنث بل يكون المذكر
على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم ينعكس لان صيغ الصفة
افعل التفضيل كامل الدلالة لثبت على الزيادة والشرط الثالث انه لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى لمذكر غير مستو في تلك الصفة مع
المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى نحو سكرى سكران فانه لا يقال سكرانون للفرق بينه وبين فعلان
فعلانة كندمان ندمانون ولم ينعكس لان فعلان فعلى في الفرق بين المؤنث والمذكر لا بالتاء وعدمها والشرط الرابع انه لا يكون
الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصفة بتاويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور نحو رجل جريح وصبور
وامرأة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر وبالمؤنث لم يحسن ان يجمع
جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستوي فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس انه لا يكون الاسم المذكور مذكرا
تلحقه التاء مثل علامة فانه لو جمع لاجتمع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس وحذف
نونه اي نون الجمع بالاضافة كما مر في التثنية وقد شذ سنون بكسر السين جمع سنة بفتحها والمعنى بفتح السين
جمع اسنا فاجمع ارضون وانما حكم بشذوذها لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونها علما او صفة وقد ادرج ضابطا
بعض هذه الاسماء لحقت ما قبله اخرجها الشذوذ منها اخفي وامنا في المراد تفضيل قلبي جمع المؤنث اي الجمع
الحق اي ما مفرده المؤنث وشرطه اي الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اي لذلك المفرد مذكر
فان يكون مذكره اي لمذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم الفرع على الاصل وان لم يكن له اي للمفرد مذكر
جمع بالواو والنون وان لا يكون اي فشرط صحة جمعه ان لا يكون مجردا عن التاء نحو الحائض فانه لا يجمع حائضات
فلو قيل في جمع حائض حائضات لالتبس الا عطف على قوله ان كان صفة اي وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما
هذا الجمع مطلقا اي من غير اعتبار شرط مثل الحائض في جمع طلحة وزينب وفي شرح الكبير ان هذا الاطلاق ليس بسليم لان

الاسما المونث بتا مقدرة كنار وشمس ونحوها من الاسما التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتا بل هو فيها
مسموع كالسموات والكائنات لكن هذا الكلام لان التانيث فيها ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير اي جمع تغير بناء احاده من جهة
نفسه واحد الا فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء بلحوق الحروف الخارجة الزائدة وليس المتبادر من تغيير
تغيير بلحوق الحروف الخارجة فلا ينتقض ليس بمثل طعون فان تغيير الواحد فيه لازم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور
جمع تعريف لم هو اتم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث لتالي بعض الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه كلام الاتقاني المقابل في
العموم قوله تغيير كما سواء كان التغيير حقيقيا كرجال او افراس او اعتبار الفلك كما مر جمع القلة وهو ما يطلق على
على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس
هذا القياس معنى البناء وافعلة كادمغة جمع غريف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مثل المسلمين او مونث كمسلمات
او في شرح الرضي ان الظاهر انما اي جمع السلامة مطلق للجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيطلق لهما وما سوى ذا
المذكور من الاوزان والجمع الصحيح كثرة يطلق على فوق العشرة اما لغة وما استعمال احدهما الاخر موضع الاخر لوجود
ذالك الاخر اللغو لم يرد ثلثة قروء مع وجود اقرا المقدم الحادث في الحدث مع ما يبني سواء اصل عند كغرب
والشئ ادلم يك كالطول والعقر الجارية على الفعل المراد به انه على الفعل ان تقع بعد اشتقاق الفعل منه بالبدا
او بنا النوع او على زنة مثل جلست جلوسا وجلسته جلسة نحو القادمين والعالمين وبلا الى جالسا مما يشتق الفعل
منه كما يكون مصدرا وانكار الاخير مفعولا مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد حكما اي سماع يرجع على الاثنين وثلثين كما بين
في كتب التعريف وغيره اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياس كقولك كلام مبنى على
افعل مثل على افعال وكلما مضى على استفعل مصدر على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذالك
مما علمته في علم التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه مما يكون لازما او متعديا نحو عجبني ضرب زيد عمرا امس وحال الكون
غير اي غير ماض مستقبلا او حالا نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا غدا او الان وذالك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار

الشبه لهذا

الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول اذ انه لكونه مفعولا مطلقا يعني يعمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروطا بان
يكون مفعولا مطلقا اذا كان مفعولا مطلقا فيسمى حينئذ عاملا ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان والفعل
مما حتى بان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر اي معموله فيه او يكون الظرف مفعولا لم يسم فاعله الا ان لم
اضمر فيه لا يحتمل المثنى والمجموع قياسا على حاله فيلزم اجتماع التثنية والجمعية نظرا الى المصدر والفاعل ولما كانت تثنية الفعل وجمعه
بمعنى في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة لا يلزم فيها تحذير بخلاف المصدر فانه في نفسه تثنية وجمعا
ولا شبهة ان الاضمار يستلزم الاستتار فاذا كان بارزا لكونه مضمرا فيه بل مضمرا فلا حاجة الى اعتبار الاستتار على حال
لنخرج مثل امرئ زيد الحاوي ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مضمرا ولا مظهرا نحو اعجبني ضرب زيد لان النسبة الى فاعل على وجه ان
في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ونحوه اضافة الى الفاعل مع ان
اعمال منونا اولى لانه حينئذ يشبه الفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اي المصدر الى المفعول سواء كان
مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة التأديب واعماله اي اعمال
المصدر متلبسا باللام اي باللام التعريف قليل عند النحاة على مقدار ما مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان
لا يدخل على المصدر المقدر ولكن جوز ذالك على قلة نظرا بين شئ وبين المقدر قيل لم يثبت في القرآن شئ من المصادر المعرفة
باللام عاملة في الفاعل او مفعول صريح بل قبلها عامل الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فكان اي المصدر مطلقا من غير اعتبار
ابدا من الفعل في العمل للفعل من غير نحو اسكن للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجود القوي سواء كان الفعل مذكورا او مضمرا
ضربا زيدا ام محذوفا وما يغني لازم الحذف نحو ضربا زيدا وانكان اي المصدر مفعولا مطلقا وقعت بدلا منه اي من الفعل وهو ما كان
حذف فعله لازما نحو سقيا ورعيا وشكرا وحمدا له فوجها اي فيجوز فيه وجهان اعمال الفعل لكان لنا وعمل المصدر لنيابته عن الفعل
وقيل اعمل المصدر المعلل لعمله للنيابة في قوله وجهان اعاد فضل بين المصدر اي ما يكون مفعولا مطلقا وان ما بالمصدر الا بعض من احكام عمل
المصدر لا عمل المصدر في القسم الاول والثاني واضمر فلو اخرت عن القسمين نوهم تعلقه بالقسمين على سواء اسم الفاعل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل

اى حدث موضوعا وذلك الاسمين لمن قام به اى الفعل مبدأ لذات ما قام به الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جعل اسم
بازاء بلفظ اما ولعله قصد التغليب بين الحدوث ومعنى بالحدث تجدد وجوده له وقيامه به احد الازمنة الثلاثة قال المص في شرحه
ما اشتق من فعل يدخل فيه المعتدد وغيره من اسم المفعول او الصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة
لانه لمن ليس لمن قام وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها ان تدل على ثابت وانظر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليها
للمعنى قام به والحق ذلك لان المتبادر من قولهم ما اشتق لمن قام به انه موضوع لمن قام به ويكون من قام به المعنى الموضوع لمعنى غير زائد
ونقصان لو ضم الى اسم الفعل كما اذا فيه ووضع له اسم لا بقيد هذا كاسم موضوع لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل
مع الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشراح واشتد واخراج اسم التفضيل بقوله بمعنى الحدث كما اشتد واخراج صفة المشبهة السيد ظنا منهم ان الاشتقاق ضمني
مع الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به الفعل مع زيادة وبحث ان صيغ المبالغة هل التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان
يلتزم ذلك ويلحق بل حكم صيغ اسم الفاعل فيما ذكر وجعل احكام صيغ المبالغة من احكام اسم الفاعل في التحرير الشريف ما معناه ان صيغة اسم الفاعل
من الثلاثي المجرد على فاعل كفاتح وقائل وطالب وراكب وكل ما اشتق للمبالغة من الثلاثي قام به كاعلى الصيغة هو ليس باسم فاعل بل هو صيغة مشبهة
او افعل التفضيل او صيغة المبالغة نحو حسن واحسن وضروب وصبار اى صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على زنة الفاعل من غير ثلاثى مزيدا او رباعيا مجردا او مزيدا فيه
على صيغة المضارع المعلوم بميم اى مع ميم مضموم موضوعة موضع حرف المضارع سواء كان حرف المضارع مفتوحا او لم يكن فيما اذا كان اخر
ومع كسر ما قبل الآخر المضارع كسرا كان في يتفعل ويتفاعل وتفعلل نحو متدحرج فيما وضع الميم المضموم موضع حرف المضارع المضموم نحو معظم ومستغفر
فيما وضعت الميم موضع حرف المضارع المفتوح ولو اقيم مقام المضارع كمستغفر فان مثال الالف المغني الواقع في اخر المضارع ليتم
ما ذكره كما يكون كل من قسمي الميم مثالا يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثالا ويعمل اى اسم الفاعل عمل فعله ما كان
فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعل اللازم وان كان متعديا الى المفعول واحد يكون هو ايضا الى مفعول او واحد
وان كان متعديا الى الاثنين كان ايضا كذلك وكان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه
وسائر الفضلات الا ان يستعمل هو ايضا بشرط معنى الحال والاستقبال يعمل اسم الفاعل لكونه متلبسا بشرط اى لشرطه
يشترط عليه

يشترط عليه بمعنى هو زمان الحال والاستقبال اما الاول فتان لمانبين وانما اشترطاهما لان عمله بالشبه المضارع
فيلزمه ان يجانسه في الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا والمراد بالحال او الاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية
كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فانه بسط هما وانكاما فانه الحال كما في الحال ومعناها يقدر بما ان المتكلم
بالمتلم الفاعل معنى الذي كان موجودا في الزمان او نقله الى الزمان مكانه موجود الدال وشرطه الاعتماد اى
اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اى على المتصف به وهو المبتدأ او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليقوى فيه جهة
الفعل عن كونه متصلا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه جاء الضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على
الهمزة الاستفهام حقيقة وغيرها من الالفاظ الاستفهام او ما النافية وغيرها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اليق
او لغيرهما بهما شبه بالفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم الزيد وما قائم الزيدان فان اسم الفاعل المتعدى الى زمان
بالاستقبال او بمعنى الاستمرار اريد ذكر مفعوله وجب الاضافة اى اضافة اسم الفاعل الى المفعول اى اضافة معنوية بالغوات
شرط الاضافة اللفظية نحو زيد خاتم امسى خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب الاضافة لانه يعمل مطلقا سواء كان بمعنى
الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز انه ينصب المفعول وعلى المفعول به اضافة اللفظية منا معنى بكلها عنده من قبيل الاضافة
الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه فان كان لدى الاسم الفاعل
معمولان نحو ما اضيف الفاعل اليه بفعل المقدر اى فانه منتصب بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطى عمرو درهما امس منصوب
بالفعل المقدر فلما قيل معطى عمرو قيل له اعطاه فقيل درهما اى اعطى درهما فان دخل اللام الموصول على اسم الفاعل استوى فيه جميع
الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيد امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيد الآن او غدا لانه فعل في الحقيقة على
صيغة الفعل الحقيقة الاسم لكراهتهم ادخال اللام وضع منه اى من اسم الفاعل بمعنى صيغة اخرى تخرج من حد اسم
الفاعل للمبالغة الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر اى مثل اسم الفاعل في العمل والاشتراط
ما يشترط فيه من طلب لمعنى الحال او الاستقبال والاعتماد جميع المبالغة من حد اسم الفاعل اذا دل اسم علي وانما كان التقدير هل يعمل في الفعل ثبت ان اسم المبالغة على العمل يكن يخرج ضراب ابوه

الآن او غدا او شهر ... الظاهر او الآن او غدا او امس وما فيه معنى الغيب تمام المثال بما مضى اللفظ والمثنى من اسم الفاعل وما منه للمبالغة لغير المجموع منهما
معجما مثله اي اسم الفاعل اذا كان معرفة العمل ولما علم ... مفرده من حيث ذاتها بالحاقه علامة التثنية والجمع مثل الزيدان
ضاربا الزيد ... الاولا والزيدان القائمون الآن او غدا او امس ويجوز حذف النون اي نون المثنى والمجموع مع العمل
جمعوله بنصب على المفعول ... بخلاف اذا كان معنا ... مع التنوين تخفيفا مفعول له للحذف اي يحذف ... ابن الشجري
لقصد التخفيف لطول القلب ... من قرأ والمقيمي الصلاة بنصب على المفعول ... ونعم العامل
ضعيف اسم الفاعل ... اعتماد عليه اسم المفعول اشتق من فعل اي حدث موضوع لمن وقع عليه اي لذات من حيث وقوع الفعل عليه
مفعول موضوع لذات ما وقع عليه الضرب ... من اسم الفاعل ... اشتق من فعل ... الجمع الاهم المشتق
من المصدر وقوله لمن يقع عليه يخرج ما عدا الحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل ... مع التفضيل الفاعل
والتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل الموصوف بزيادة ... الفعل المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط
وصيغته من الثلاثي المجرد مفعول ... اي الثلاثي المجرد صيغة اسم الفاعل ... الغير المجرد وكثرة استخراج المفعول
... اي ... العمل اي النصب ... اشتراط ... الاعتماد ... اسم الفاعل
مثل ... معرفا باللام ... مقام الفاعل ... نصب ... معطى ... غلام
المعطى ... الآن او غدا او امس والصفة المشبهة ... المفاضي ... المتعلق
لما بين النوع ... مما اشتق من فعل ... اسم ... صفته ... مثل
مشتقا ... الحسن ... رحيم ... المشبه ...
للحال ... صيغتها ... الفاعل ... اسم الفاعل ... الثلاثي ... الحال
... الحال المستقبل ... اي لفظ ... بخصوص ... اسم على ما ... الفاعل
المفعول لرايتها ... اسم الفاعل ... مشتبهة ... ولكن لما لمشابهتها اياه فيما ذكر

كمن

كمن وصعب وشديد ويعمل عمل فعلها مطلقا اي غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراط الزمان
فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها لان الاعتماد على الموصول الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى
فيها لان اللام الداخلة عليها ليست موصولا بالاتفاق وتقسيم مسائلها اي جعلها اقساما وبيان حكم
كل قسم منها لان ... الصفة ... بالاضافة ... المفعول
... عنها اي عن اللام والاضافة فهذه اقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين في
الثلاثة والمعمول اي معمول الصفة المشبهة ... هذه الاقسام الستة ... او
... اقسام ... حاصلة من ضرب اقسام الثلاث
التي للمعمول من حيث الامر في الاضافة ... الرفع في المعمول على الفاعلية اي فاعليته
او النصب على التشبيه اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول في المعمول المعرفة وعلى التمييز ... معمول
الصفة ... هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لا
لانهم يجوزون تعريف التمييز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في جميع وقال ... الرضي
والاولى التفصيل والجر في المعمول على الاضافة اي اضافة الصفة اليه والتفصيل اي تفصيل هذه الاقسام
في ضمن امثلتها ... حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه
بالمفعول ... وجر وجهه بالاضافة فهذه التراكيب الثلاثة اي ثلاثة امثلة
من الامثلة المقصورة ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار لخلاف معمول الصفة وفيه نصبه ...
وكذلك اي مثل هذا التركيب في كونه امثلة حسن الوجه بالمذكورة حسن وجه معطوف على
حسن الوجه اي هو ... بالوجوه المذكورة امثلة ثلاثة الحسن وجه باد خال اللام على الصفة
ورفع وجه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول لكنه او جره بالاضافة ... الاسلوب

بنزل الطول انسا وقد التربيع في قسم الخصوص الصفة المتبدلان الامثلة السابقة
كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات لام الحسن الوجه بالوجوه
الثلاثة الحسن وجهه الى هذه الوجوه انما قدمت صفة الكائنة باللام في اول تفصيل المسائل
على الصفة المجردة لان اللام الاول وجوديا والثاني عدميا والسر الذي كتب في تفصيلها لان
اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها اختلف فيه وسائر الاقسام صحيح غلاف
الاقسام الات اللام فان قسمين منها ممتنع باجماع اثنان منها اي من تلك الاقسام
ممتنعان احدهما الصفة باللام مضافا الى معمول المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير و
اسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه تخفيفا
لخفة في الصفة المشبهة اذا حذف التنوين او النون كالحسن وجه بالاضافة او بحذف
ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن
الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا والصفة فيه لواحد منهما وثانيهما
ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه
او وجه غلام لانه اضفنا الحسن الى وجه فان افادت التخفيف بحذف الضمير
واستتاره في الصفة لكنهم جوزوا لانها اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت الصفة
مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة المشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف
في الصورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف
مثل الحسن وجهه سيبويه وجميع البصريين يجوزونها بلا قبح في السعة وجه
الاستقبال انهم انما لم يكونوا الا اذا قصد التخفيف فيقتضى الحال ان يلغ

انتفى بها

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

انتفى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على ادنى التخفيفين على حذف التنوين ولا يتعرض لاخفهما مع امكانه وهو حذف
الضمير مع الاستغناء عنه باستكنانه في الصفة الذي لجازها بلا قبح النظر اي حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو
حذف التنوين والبواقي من اقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام الثلاثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير
واحد منهما اما في الصفة وهو تسعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول الحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره واحسن
وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه بنصبهما فهو اقسام المجموع التسعة احسن
لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران احدهما في الصفة والاخر في المعمول مثل حسن
وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فانما احسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه الحسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة
وما لا ضمير منها وهو اربعة اقسام الحسن وجه وحسن الوجه والحسن وجه وحسن وجه فيها قبيح لعدم الرابط بالموصوف
لفظا ولما كان وجود الضمير في ظاهر الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج اليها لينظر بها وجود وعدم دفق
وقد رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد
الفاعل فهي اي تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع للتثنية فاعل الظاهر وجمعه كما ان تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع لتثنية
معمولها وجمعه كالاي ولكن يلزم الجمع معمول الصفة بل بعضه او تجر ففيها ضمير الموصوف لئلا يخلو فاعلها
فثنيت انت الصفة بتثنية الموصوف فتقول احسنند وجهه حسنته وصفتها اي الصفة اذا كان الموصوف فيها مثل الزيدان
حسنوا وجه وحسنون وجها في اسما الفاعل والمفعول غير المتعدي اي اسم الفاعل غير المتعدي اسم المفعول المتعدي
لبعض المفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول واحد اذا بني اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل
فبقي غير متعدي الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر في رفعها الفاعل والمفعول
ما لم يسم فاعله ونصبهما وجرهما ونصبها اليهما تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كان
متعديا الى مفعولين فضلا اضيفت اليها لم يكن نصبها لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا ضارب اباه زيد معطى ابا

٧ كالفعل وكان الفعل

بسم الله الرحمن الرحيم

لم يعلم ان اباً في المثال الاول مفعول الفاعل او فاعل ونصبه تشبيهاً بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثانٍ
المعطى او مفعول الاول اقيم مقام الفاعل ونصبه تشبيهاً بالمفعول الثاني المحذوف لكن مثل صفة المشبهة المنصوب
تقول زيد تميمي الاب رفعا او نصبا وجرا اسم التفضيل ما اشتق اي اسم مشتق من فعل اي مصدر لموصوف
قام به الفعل او وقع عليه والتعميم فصل الشمول فسمي التفضيل غير اسماء الفاعل واسماء المفعول بزيادة على غيره في
اصل ذلك الفعل فقوله زيادة اما ظرف لغو للموصوف اي لا تستفيد بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل
شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والالة لانها ليست بالموصوفات وكذا يخرج تلك الاسماء
وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث الصيغة افعل للمذكر وفعلى للمؤنث
وانما يجب الاصل خل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر مخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعمل
على الاصل وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل من ثلاثي مجرد كان زيد فيه ليمكن بناء افعل منه اذ
البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على جميع حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على الثلاث
فمع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المزيد فيه فان هذه الحروف الثلاثة يحتمل
ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول او يكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من
زوائده او ممتزجا منهما فلا يتعين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون اي من الثلاثي المجرد ليس بلون ولا عيب
ظاهري لان منهما اشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور ولو اشتق اسم التفضيل منهما لالتبس
الناس المراد والحمرة والعور زائدة المعنى وهذا التعليل اتم اذ يقتضي ان افعل مقدم بناء على افعل التفضيل
وهو كذلك لانه دال على نفس مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما دل على زيادة على الاخر في الصفة والاولى في
الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل مشتق من الثلاثي المجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فانه نقيض النقص
اي مبني الثلاثي المجرد بما لم يدل على الاصل الى غيره ما زاد فيه على غيره يتوصل اي يبنى غير الثلاثي باشد ونحوه ومثل

الخزانة

اشد استخراجا فقال الثلاثي المزيد فيه وبنا مثال اللون وهي مثال العيب وجب قيد باب الظاهري لانه نحو اجهل وابله
لكن يرد انه يصح على هذا التقدير انتقاء احمق على صيغة التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق كلهم حكم التنزه
نحو احمق من ابن هبنقة والجواب ان المراد بالحمق ما يثبت من اثر البلادة في الظاهر كالحكي عن ابن هبنقة من تعليق ودع وعظام
على عنقه وهو لحيته وطويل منه من ذلك فقال له اخوه بجعلها في الاصل وتقلدت بليدا اخوه تقلدا فلما اصبح فقال يا اخي انت انا فمن انا فقعد
ثم اي احمق من ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق حمق بعد ما كان من الظاهرة وانه لو اشتق احمق واجهل وابله لكان
تجهل ذلك كله ما كان شاذا اي الشذوذ كما يقول بذلك انا قائل والشارح ما علل احمق وقيل حسب وينبغي انه من الالوان
والعيوب الظاهرة فالباب ان فعل التفضيل فلا تحوز به فلان امن فلان نحو وقياسه اي قياس الواقع اسم التفضيل الاشتقاق
للفاعل لا للمفعول فاو اشتق لكل منهما اسما مطرد لكثرة الالتباس فقصر على الاكثر فجاء للمفعول على خلاف القياس نحو
اعذر من هو العذر والوم من مثل هو اشغل من ذات النحيين ونحو اشغل اي اسم ويستعمل اسم التفضيل على احد ثلاثة اوجه
استعمالا اما بالاضافة او من او اللام اي لا يستعمل الا بالاضافة او من او باللام لان الحقيقي لا بد منه وصفة تفضيل الشيء على غيره فلا بد من ذكر الذي هو المفضل
عليه مع من او ان لم يكن ذكره مع الاضافة وكذا في حكم المذكور لا يبين باللام اي تعيين المنفصل عليه مذكوره قبل او لفظا حكما
اذا قال شخص افضل من زيد قلت عمرو افضل اي الشخص الذي قلت انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا
للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل نحو الجمع الا
نحو زيد افضل من عمرو ويكون ذكر اللام ونحو ولد البنت لان عنهم انما الهم للتكاثر وقيل من لبيان التفضيل لا للتبيين
من بلدهم بالكثرة حصرا ولا يجوز من الكل لبيان الغير نحو افضل من زيد الانسان افضل مثل البحر ونحو اسبق من لان
الحمل هو المفضل اليه الذي يحكي انه مع مجرور اي البحر فاذا خفف اي اسم التفضيل معنيا احد هو الذي
تفضل به الزيادة اي احد هو موصوف المفعول على ما اضيف اي اسم التفضيل باعتبار تحقق في ضمن بعضهم
والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال لان افعل التفضيل يقتضي التفضيل على ما الا وذكر المفضول شرطا في استعماله

بهذا المعنى ان يكون موصوفه منهم بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ فان كان خارجا منهم بحسب الارادة لان المقصود من استعمال
هذا التفضيل موصوفه مشاركته في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اى افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى
قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اى عن الاخوة فيما اضيف اليه الثاني ان يقصد زيادة مطلقة اى ثابتة من غير ان يقصد
تقييدها بالقياس الى المفضل عليه ويضاف اسم التفضيل للتوضيح اى توضيح اسم التفضيل كما يضاف ما لا تفضيل فيه
حسن كما لا يفضل فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان يقصد ... هو داخل فيهم نحو قولهم نبينا افضل
افضل من بني ... اى الناس ... فيهم ... قريش والتفضيل ... يوسف احسن اخوته فان يوسف ... بل ...
جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم من سواه وهو المختص ... والنوع الاول ... اسم التفضيل المضاف
وهو الذي يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد اى افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى ومجموعا او مؤنثا ... نحو زيد
والزيدان ... والزيدون افضل الناس وهند ... والهندات افضل الناس ... الافراد ... المفضل
والمطابقة اى مطابقة اسم التفضيل ... افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لمن هو اى التفضيل له نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون
افضلهم وهند فضلى الناس والهندان فضليا والهندات فضليات ... واما النوع الثاني من نوعي
التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة المطلقة والقسم المعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا ... فيهما ... لمن ... اسم التفضيل ...
ذكر المفضل عليه بعد اسم التفضيل الذي بمعنى ... مذكر ... المفرد المذكر ... التثنية والجمع والتأنيث ...
... اسم التفضيل ... القابلين ... ولا يعمل اسم التفضيل في مظهر الرفع بالفاعلية
... الا استثناء ... لا يعمل في المظهر ... لان العمل في المضمر ضعيف ... فلا يحتاج ...
خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا ... فانما يعمل ...
... اعلم ... من ... الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ...

من الفعل

من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم ... والتمييز ... الفعل نحو ... بالفاعل ... العمل
بالاصالة ... الفعل ... ولا يعمل الفعل ... لا يعمل ... وهو لا يستعمل ...
والجمع ولا يعمل ... اسم الفاعل ... اسم التفضيل صفة ... في اللفظ ... لشيء ...
عنده ... وهو في المعنى لمسبب ... المسبب ... باعتبار الاول ... باعتبار ... الذي ...
على نفسه ... باعتبار غيره ... منفيا ...
حتى ... المحذا ... منفيا مثل ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ...
... اسم التفضيل ... الكحل ... الرجل ... مفضل عليه ... زيد ...
... اللفظ ... المعنى ... مظهر ... الفاعل ... القصة ...
... اسم الفاعل ... متعلقا ... مثل ... ضارب ... المسبب
... مفضلا ... بالذات ... مثل ما رأيت رجلا احسن ... الكحل ... زيد ...
بالذات ... الكحل ... مطلقا ... باعتبار ... الاختلاف ... اسم التفضيل ...
... المفضل عليه ... التفضيل ... النفي ... فانما ... اسم التفضيل ... منفيا ...
الفعل ... منفيا ... احسن ... بمعنى ... الفعل ... العبارة ...
ابتداء ... النفي ... اسم التفضيل ... الكحل ... زيد ...
حسن ... منفيا ... الكحل ...
زيد ... النفي ... حسن ... النفي ... الزيادة ...
احسن ... النفي ... حسن ... المقام ...
ما رأيت رجلا في عينه الكحل ... زيد ... الزيادة ... نفي الزيادة

ليس لأن في الزاهد شيئا ما يساميه [illegible] فيصح يقصد [illegible] نفي المساواة مطلقا [illegible] الزاهد فيصح [illegible] إذا قصد به [illegible] فإن نفي المساواة
إلى قال الزاهد التقي فيحصل من ذلك أن تحمل كل [illegible] حسن الكحل في عين زيد دون [illegible] كال التمدح فإن قلت لو كان زوال الزاهد
بالنفي التفضيل يقتضي [illegible] الكلام التفضيل في المظهر ينبغي [illegible] مثل ما رأيت رجلا أفضل منه زيد [illegible]
متحدا بالذات والأصل في الكلام التفضيل أن يكون المفضل والمفضل عليه فيختلفين بالذات وصورة الأمر [illegible] تجاضعف المعنى
التفضيل النفي [illegible]
[illegible]

دتقديره ما رأيت

وتقديره ما رأيت أعيننا [illegible] عين زيد أصل الكحل أحسن فيها الكحل في عين زيد وتقول معناه ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل
غيرها ويلزم من هذا أن يبلغ الكحل في عين زيد أحسن ليرفع على غيره وإنما جاز هذا التصور [illegible] لو رفعت بالخبر [illegible]
والكحل بالابتداء [illegible] مع مجرورها مقدمة فيها [illegible] ذكرنا مثل [illegible] منصوب صفة [illegible]
أي قلت لعيني [illegible] وإنما [illegible] البيت [illegible] مبتدأ [illegible]
[illegible]

وهو استقلالا بالمفهوم لكن لما ذكر في ... [illegible]

... الفعل ... [illegible]

[illegible]

صح ... [illegible]

اي آخر المضارع المعتل الآخر بالواو والياء تقديراً حالة الرفع لان الضمة على الواو ثقيلة نحو يدعو والفتحة حال النصب لفظاً نحو لن يدعو ولن يرمي وتحذف اي الواو والياء في حال الجزم لان الجازم يقتضي سقوط الحركة فلما لم توجد الحركة سقط المعتل الآخر بالالف الضمة والفتحة تقديراً لان الالف لا تقبل الحركة في حال الجزم نحو لم يرض ولن يرضى وتحذف اي الالف في حال الجزم نحو لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل هذا التجرد كما هو مذهب الكوفيين او وقوعه موقع الاسم نحو زيد يضرب او ضارب او مررت برجل يضرب اي ضارب وانما يقع موقع الاسم لانه كان الاسم احق بالرفع لانه هو الاصل والتحقيق ان العامل المعنوي الرافع يقع فيما لا يقع موقع الاسم كما في نحو سيقوم وسوف يقوم وفي نحو كاد زيد يقوم وفي نحو الزيدان يقومان والتي تقع في خبر كان نحو كان زيد يقوم والذي تقول ان الفاعل مقام المبتدأ عليه وكذا قام الزيدان فإنه في موقع الاسم ولا يكون فعلاً وعن ان سيقوم واقع موقع الاسم مع تقديره نحو سيقوم مع السين لا يقوم والسين جزء الكلمة وحكم السين حكم سوف ان الاسم على صلح عن الجحود في باب الاشتغال ان الفعل المقدر بعد منصوب المفعول به وقال الخليل لان اصله لا ان فقصر وقيل اصله لا ان نونا وقال سيبويه ولن اذا مخففة اذا الظرف فتكون في المعنى بان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو اسلمت لادخل الجنة وبعد لام الجحود وبعد الجار وحتى نحو والله ما كان ليعذبهم هل جوابا فيمتنع على الفعل مع تقدير ان المصدر وبعد الفاء في جواب نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي والفاء عاطفة فعلاً منصوباً على الاسم الصريح من عطف على المفرد لتكون المفرد لا يلزم الانشاء والمعنى ما كان منك زيارة فاكرام لا تأكل السمك وتشرب اللبن اي لا تجمع بين اكل السمك وشرب اللبن وان التي تنصب المضارع مثلا ان يحسن الي وامثاله بالفتح مثله ان تقوم في النصب في النون ان التي تقع بعد العلم اي الظن ان المخففة من المثقلة للتحقيق فتناسب العلم بخلاف ان فانها للرجاء والطمع فلا تناسب العلم واما بعد الظن نحو ظننت ان سيقوم وان يقوم فان الظن

دلالتي

١٠٩

للنفي المؤكد كما ان لا للنفي الا ان لن تنفي المستقبل على التحقيق والتأكيد وفي الجملتين وقوعهما في جواب الكلام ولن لنفي المستقبل نفياً مؤكداً ان لا بد الا بانه بأو ولن لا حتى يأذن لي ابي ان لن تقتضي التأبيد حتى يأذن

شايع في العرف فانه يقال فلان يعلم النحو مثلا ولا يراد ان مسائله
حاضرة عنده على التفصيل وح فعدم العلم بالحكم في الحال الحا[illegible]
لا ينافيه واما عن سؤال الظن فيحمل العلم على معنا الاعم
ترجيح احد الطرفين وان لم يمنع عن النقيض وح فيتناول الظن
هذا المعنى شايع في الاستعمال سيما في الاحكام الشرعية وما يقال
في الجواب ايضا من ان الظن في طريق الحكم لا ينافيه ظنية نفسه و
الطريق لا ينافيه علمية الحكم فضعفه ظ عندنا واما عند
المصوبة القائلين بان كل مجتهد مصيب كما سياتي الكلام فيه
ان في بحث الاجتهاد فله وجه وكانه لهم وتبعهم فيه من لا يوافقهم
على هذا الاصل غفلة عن حقيقة الحال [illegible] واعلم ان لبعض العلوم
تقدما على بعض العلوم اما لتقدم موضوعه او لتقدم غايته
او لاشتماله على مبادي العلوم المتاخرة او لغير ذلك من الامور

ليس هذا موضع ذكرها ورتبة هذا العلم متاخرة من غيره اما عينا
الثالث لافتقاره على سائر العلوم واستغنائها عنه اما تاخره
عن علم الكلام فلانه يبحث في هذا العلم عن كيفية التكليف وذلك
مسبوق بالبحث في معرفة نفس التكليف والمكلف واما
تاخره عن علم اصول الفقه فقط لان هذا العلم ليس مزودا
بل هو محتاج الى الاستدلال وعلم اصول الفقه متضمن
لبيان كيفية الاستدلال ومن هذا يظهر وجه تاخره عن علم المنطق
ايضا لكونه متكفلا ببيان صحة الطرق وفسادها واما تاخره
عن علم اللغة والنحو والصرف فلان من مبادي هذا العلم الكتاب والسنة
ويحتاج العلم بهما الى العلوم الثلثة ثم هذه هي العلوم التي
يجب تقديم معرفتها عليه في الجملة وليان مقدار الحاجة منها
محل اخر انما ولا بد لكل علم ان يكون باحثا عن امور لاحقة لغيرها

ويسمى تلك الامور مسائله وذلك الغير موضوعه ولا بد له من مقدمات
يتوقف الاستدلال عليها ومن تصورات الموضوع واجزائه وجزئياته
ويسمى ذلك المجموع بالمبادي ولما كان البحث في علم الفقه عن الاحكام
الخمسة اعني الوجوب والندب والاباحة والكراهة والحرمة
وعن الصحة والبطلان من حيث كونها عوارض لافعال المكلفين
فلا جرم كان موضوعه هو افعال المكلفين من حيث الاتصاف
والتخيير ومباديه ما يتوقف عليه من المقدمات كالكتاب والسنة
والاجماع ومن التصورات كمعرفة الموضوع واجزائه وجزئياته ومسائله
هي المطالب الجزئية المستدل عليها فيه المقصد الثاني في تحقيق مهمات
المباحث الاصولية التي هي الاساس لبناء الاحكام الشرعية وفيه
مطالب المطلب الاول في مباحث الالفاظ تقسيم اللفظ
والمعنى ان اتحدا فاما ان يمنع نفس تصور المعنى من وقوع الشركة

فيه وهو الجزئي او لا يمتنع وهو الكلي ثم الكلي اما ان يتساوى معناه

في جميع موارده وهو المتواطي او يتفاوت وهو المشكك وان تكثرا

فالالفاظ متباينة سواء كانت المعاني متصلة كالذات

والصفة او منفصلة كالضدين وان تكثر الالفاظ واتحد المعنى

مترادفة وان تكثر المعنى واتحد اللفظ من وضع واحد فهو المشترك

وان اختص الوضع باحدهما ثم استعمل في الباقي من غير ان يغلب فيه

فهو الحقيقة والمجاز وان غلب وكان الاستعمال لمناسبة فهو المنقول

اللغوي او الشرعي او العرفي وان كان بدونها فهو المرتجل

اصل لا ريب في وجود الحقيقة اللغوية والعرفية واما الشرعية

فقد اختلفوا في اثباتها ونفيها فذهب الى كل فريق وقبل الخوض

في الاستدلال لا بد من تحرير محل النزاع فنقول لا نزاع في ان الالفاظ

المتداولة على لسان اهل الشرع المستعملة في خلاف معانيها اللغوية

قد صارت حقايق في تلك المعاني كاستعمال الصلوة في الافعال المخصوصة

بعد وضعها في اللغة للدعاء واستعمال الزكوة في القدر المخرج من المال

بعد وضعها في اللغة للنمو واستعمال الحج في اداء المناسك المخصوصة

بعد وضعه في اللغة لمطلق القصد واما النزاع في ان صيرورتها

كذلك هل هي بوضع الشارع وتعيينه اياها بازاء تلك المعاني

بحيث تدل عليها بغير قرينة لتكون حقايق شرعية فيها او بواسطة

غلبة هذه الالفاظ في المعاني المذكورة في لسان اهل الشرع وانما

استعملها الشارع فيها بطريق المجاز بمعونة القراين فتكون حقايق

عرفية خاصة لا شرعية وتظهر ثمرة الخلاف فيما اذا وقعت مجردة

عن القراين في كلام الشارع فانها تحمل على المعاني المذكورة بناء على الاول

وعلى اللغوية بناء على الثاني واما اذا استعملت في كلام اهل الشرع

فانها تحمل على المعنى الشرعي بغير خلاف احتج المثبتون بانا نقطع

ان الصلوة اسم للركعات المخصوصة بما فيها من الاقوال والهيئات
وان الزكوة لاداء مال مخصوص والصيام لامساك مخصوص والحج
لقصد مخصوص ونقطع انه يسبق هذه المعاني منها الى الفهم
عند اطلاقها وذلك علامة الحقيقة ثم ان هذا لم يحصل الا
بتصرف الشارع في المناسبة ونقله لها اليها وهو المعنى بالحقيقة
الشرعية واورد عليه انه لا يلزم من استعمالها في غير معانيها
ان تكون حقايق شرعية بل يجوز كونها مجازات ورد بوجهين احدهما
انه ان اريد بمجازيتها ان الشارع استعملها في معانيها لمناسبة
المعنى اللغوي ولم يكن ذلك معهودا من اهل اللغة ثم اشتهر فافاد
بغير قرينة فذلك معنى الحقيقة الشرعية وقد ثبت المدعى وان
اريد بالمجازية ان اهل اللغة استعملوها في هذه المعاني والشارع
تبعهم فيه فهو خلاف الظاهر لان هذه معان حدثت ولم يكن اهل اللغة

يعرفونها

يعرفونها واستعمال اللفظ في المعنى فرع معرفته وثانيهما ان هذه
المعاني تفهم من الالفاظ عند الاطلاق بغير قرينة ولو كانت مجازات
لغوية لما فهمت الا بالقرينة وفي كلا هذين الوجهين نظر
اما الحجة بحث اما في الحجة فلان دعوى كونها اسما لمعانيها
الشرعية لسبقها منها الى الفهم عند اطلاقها ان كان بالنسبة الى الاطلاق
الشارع فهي ممنوعة وان كان بالنظر الى اطلاق اهل الشرع فالذي
يلزم هو كونها حقايق عرفية لهم لا حقايق شرعية واما في الوجه
الاول فلان قوله فذلك معنى الحقيقة الشرعية ممنوع اذ الاشتهار
والافادة بغير قرينة انما هو في عرف اهل الشرع لا في اطلاق الشارع فهي
حقيقة عرفية لهم لا شرعية واما في الوجه الثاني فلما اوردنا على الحجة
من ان السبق الى الفهم بغير قرينة انما هو بالنسبة الى المتشرعة
لا الى الشارع ... الثاني وجهان الاول انه لو ثبت نقل الشارع هذه

الالفاظ الى غير معانيها اللغوية لفهمها المخاطبين بها حت
انهم مكلفون بما تتضمنه ولا ريب ان الفهم شرط التكليف
ابانا لنقل ذلك الينا لشاركنا لهم في التكليف ولو نقل فاما
بالتواتر او بالآحاد والاول لم يوجد قطعا والا لما وقع الخلاف فيه
والثاني لا يفيد العلم على ان العادة تقتضي في مثله بالتواتر
الوجه الثاني انها لو كانت حقايق شرعية لكانت غير عربية واللازم
بط فاللزوم مثله بيان الملازمة ان اختصاص الالفاظ باللغات
انما هو بحسب دلالتها بالوضع فيها والعرب لم يضعوها لانه
المفروض فلا يكون عربية واما بطلان اللازم فلانه يلزم ان لا يكون
القرآن عربية لاشتماله عليها وما يكون بعضه خاصة عربيا
لا يكون عربيا كله وقد قال الله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا واجيب عن
الاول بان فهمها لهم ولنا باعتبار الترديد بالقرائن كالاطفال

يتعلمون

يتعلمون اللغات من غير ان يصرح لهم بوضع اللفظ للمعنى اذ هو
ممتنع بالنسبة لمن لا يعلم شيئا من الالفاظ وهذا طريق
قطعي لا ينكر فان عنيتم بالتفهيم وبالنقل ما يتناول هذا
منعنا بطلان اللازم وان عنيتم به التصريح بوضع اللفظ للمعنى
منعنا الملازمة وعن الثاني بالمنع من كونها غير عربية كيف
وقد جعلها الشارع حقايق شرعية في تلك المعاني مجازات لغوية
في المعنى اللغوي فان المجازات الحادثة عربية وان لم يصرح العرب
بآحادها لدلالة الاستقراء على تجويزهم نوعها ومع التنزل نمنع
كون القرآن كله عربيا والضمير في انا انزلناه للسورة لا للقرآن وقد
يطلق القرآن على السورة وعلى الآية فان قيل يصدق على كل سورة
وآية انها بعض من القرآن وبعض الشيء لا يصدق عليه نفس
ذلك الشيء قلنا انما هذا يكون فيما لم يشارك البعض الكل في مفهوم

الأسم كالعشرة فانها اسم لمجموع الاحاد المخصوصة فلا يصدق
على البعض بخلاف نحو الماء فانه اسم للجسم البسيط البارد الرطب
بالطبع فيصدق على الكل وعلى اى بعض فرض منه فيقال
هذا البحر ماء ويراد بالماء المفهوم الكلى ويقال انه بعض الماء
ويراد به مجموع الماء الذى هو احد جزئيات ذلك المفهوم والقرآن
من هذا القبيل فيصدق على السورة انها قرآن وبعض من القرآن
باعتبارين على انا نقول ان القرآن قد وضع بحسب الشركة
للمجموع الشخصى وضعا آخر فيصح بهذا الاعتبار ان يقال السورة
بعض القرآن اذا عرفت هذا فقد ظهر لك ضعف الحجتين
والتحقيق انه لا ريب فى وضع هذه الالفاظ للمعانى اللغوية
وكونها حقايق فيها لغة ولم يعلم من حال الشارع الا انه استعملها
فى المعانى المذكورة واما كون ذلك الاستعمال بطريق النقل

اوانه

اوانه غلب فى زمانه واشتهر حتى افاد بغير قرينة فليس بمعلوم
لجواز الاستناد فى فهم المراد منها الى القرآن الحالية والمقالية
فلا يبقى لنا وثوق بالافادة مطلقا وبدون ذلك لا يثبت المطلوب
فالترجيح لمذهب النافين وان كان المنقول من دليلهم مشاركا
فى الضعف لدليل المثبتين ا الحق ان الاشتراك واقع
فى لغة العرب وقد احاله شرذمة وهو شاذ ضعيف لا يلتفت
اليه ان القائلين بالوقوع اختلفوا فى استعماله فى اكثر
من معنى واحد اذا كان الجمع بين ما يستعمل فيه من المعانى
ممكنا فجوزه قوم مطلقا ومنعه آخرون مطلقا وفصل ثالث
فى المفرد وجوزه فى التثنية والجمع ورابع فنفاه فى الاثبات
واثبته فى النفى ثم اختلف المجوزون فقال قوم منهم انه بطريق
الحقيقة وزاد بعض هؤلاء انه ظاهر فى الجمع عند التجرد عن القراين

بحجة علية ح وقال الباقون انه بطريق المجاز والاقوى عندي
جوازه مطلقا لكنه في المفرد مجاز وفي غيره حقيقة لنا على الجواز
انتفاء المانع بما سنبينه من بطلان ما تمسك به المانعون
وعلى كونه مجازا في المفرد تبادر الوحدة منه عند اطلاق اللفظ
فيفتقر في ارادة الجمع منه الى الغاء اعتبار قيد الوحدة فيصير
اللفظ مستعملا في خلاف موضوعه لكن وجود العلاقة المصححة
للتجوز اعني علاقة الكل والجزء يجوزه فيكون مجازا فان قلت
محل النزاع في المفرد هو استعمال اللفظ في كل من المعنيين
بان يراد به في اطلاق واحد هذا وذاك على ان يكون كل منهما
مناطا للحكم ومتعلقا للاثبات والنفي لا في المجموع المركب الذي
احد المعنيين جزء منه سلمنا لكن ليس كل جزء يصح اطلاقه
على الكل بل اذا كان للكل تركيب حقيقي وكان الجزء مما اذا انتفى

وقوله ان الله وملائكته يصلون على النبي فان الصلوة
من الله المغفرة ومن الملائكة الاستغفار وهما مختلفان
والجواب من وجوه احدها ان معنى السجود في الكل واحد وهو
غاية الخضوع وكذا في الصلوة وهو الاعتناء باظهار الشرف
ولو مجازا وثانيها ان الاية الاولى بتقدير فعل كانه قيل ان الله
يصلي وانما جاز هذا التقدير لان قوله يسجد له من في السموات
وقوله وملائكته يصلون مقارن له وهو مثل المحذوف فكان
دالا عليه مثل قوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي
مختلف اي نحن بما عندنا راضون وعلى هذا فيكون قد كرر اللفظ
مرادا به في كل مرة معنى لان المقدر في حكم المذكور وذلك
جائز بالاتفاق وثالثها انه وان ثبت الاستعمال فلا نسلم
كونه حقيقة بل نقول هو مجاز لما قدمنا من الدليل او

المجاز على خلاف الأصل ولو سلم كونه حقيقة فالقرينة
على ارادة الجميع فيه ظاهرة فاين وجه الدلالة على ظهوره
في ذلك مع فقد القرينة كما هو المدعى أصلا واختلفوا في استعمال
اللفظ في المعنى الحقيقي والمجازي كاختلافهم في استعمال المشترك
في معانيه فمنعه قوم وجوزه آخرون ثم اختلف المجوزون
فاكثرهم على انه مجاز وربما قيل بكونه حقيقة ومجازا باعتبارين
حجة المانعين انه لو جاز استعمال اللفظ في المعنيين للزم
الجمع بين المتنافيين اما الملازمة فلان من شرط المجاز نصب القرينة
المانعة عن ارادة الحقيقة ولهذا قال اهل البيان ان المجاز ملزوم
قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند الشيء معاند لذلك
الشيء والا لزم صدق الملزوم بدون اللازم وهو محال وجعلوا هذا
وجه الفرق بين المجاز والكناية وح اذا استعمل المتكلم اللفظ

فيما

فيهما كان مريدا لاستعماله فيما وضع له باعتبار ارادة المعنى الحقيقي
غير مريد له باعتبار المعنى المجازي وهو ما ذكر من اللازم واما
بطلانه فواضح وحجة المجوزين انه ليس بين ارادة الحقيقة
وارادة المجاز معا منافاة واذا لم يكن ثم منافاة لم يمتنع اجتماع
الارادتين عند التكلم واحتجوا لكونه مجازا بان استعماله
لهما استعمال في غير ما وضع له اولا اذ لم يكن المعنى المجازي
داخلا في الموضوع له وهو الآن داخل فيكون مجازا واحتج القائل
بكونه حقيقة ومجازا بان اللفظ يستعمل في كل واحد من المعنيين
والمفروض انه حقيقة في احدهما ومجاز في الآخر فلكل واحد
من الاستعمالين حكمه وجواب المانعين عن حجة المجوزين ظاهر
بعد ما قررناه في وجه التنافي اما الحجتان الاخيرتان فهما ساقطتان
بعد ابطال الاولى ويزيد الحجة على مجازيته بان فيهما اخرى

عن محل النزاع اذ موضع البحث هو استعمال اللفظ في المعنيين
على ان يكون كل منهما مناطا للحكم ومتعلقا للاثبات والنفي كما
انفا في المشترك وما ذكره في الحجة يدل على ان اللفظ مستعمل في
معنى مجازي شامل للمعنى الحقيقي والمجازي الاول فهو معنى ثالث
لهما وهذا لا نزاع فيه فان النافي للصحة يجوز ارادة المعنى المجازي
الشامل ويسمى ذلك بعموم المجاز مثل ان تريد بوضع القدم
في قولك لا اضع قدمي في دار فلان الدخول فيتناول دخولها
حافيا وهو الحقيقة وناعلا وراكبا وهما مجازان والتحقيق
في هذا المقام انهم ان ارادوا بالمعنى الحقيقي الذي يستعمل فيه
اللفظ تمام الموضوع له حتى مع الوحدة الملحوظة في لفظ المفرد
كما علم في المشترك كان القول بالمنع متوجها لان ارادة
المجاز تنافيه من جهتين منافاتها للوحدة الملحوظة ولزوم

القرينة المانعة وان ارادوا به المدلول الحقيقي من دون اعتبار
كونه منفردا كما قرره في جواب حجة المانع في المشترك اتجه القول
بالجواز لان معنى الحقيقي يصير بعد تعريته عن الوحدة مجازيا
للفظ فالقرينة اللازمة للمجاز لا تعانده وحيث كان المعتبر
المشترك هو هذا المعنى فالظاهر اعتباره هنا ايضا ولعل
للمانع في الموضعين بناء على الاعتبار الاخر كلاما صح منجه
لكن قد عرفت ان النزاع يعود معه لفظيا ومن هنا يظهر ضعف
القول بكونه حقيقة ومجازا حيث فان المعنى الحقيقي لم يرد بكماله
وانما اريد منه البعض فيكون اللفظ مجازا **المقصد الثاني**
في الاوامر والنواهي وفيه بحثان البحث الاول في الاوامر **اصل**
صيغة افعل وما في معناها حقيقة في الوجوب فقط بحسب
اللغة على الاقوى وفاقا لجمهور الاصوليين وقال قوم انها

حقيقة في الندب فقط وقيل في الطلب وهو القدر المشترك
بين الوجوب والندب فقط فقال علم الهدى انها مشترك
بين الوجوب والندب اشتراكا لفظيا في اللغة واما في العرف
الشرعي فهي حقيقة في الوجوب فقط وتوقف في ذلك قوم فلم
يدروا اللوجوب هي ام للندب وقيل هي مشتركة بين ثلثة
اشياء الوجوب والندب والاباحة وقيل للقدر المشترك بين
هذه الثلثة وهو الاذن وزعم قوم انها مشتركة بين اربعة
امور وهي الثلثة السابقة والتهديد وقيل بينها اشياء اخر
شديدة الشذوذ بينة الوهن فلا جدوى في التعرض لنقلها لنا
وجوه الاول انا نقطع بان السيد اذا قال لعبده افعل كذا فلم يفعل
عد عاصيا وذمه العقلاء معللين حسن ذمه بمجرد ترك الامتثال
وهو معنى الوجوب لا يقال القرائن على ارادة الوجوب في مثله موجودة

غالبا

غالبا فلعله انما يفهم منها لا من مجرد الامر لانا نقول المفروض
فيما ذكرناه انتفاء القرائن فليقدر كذلك لو كانت في الواقع موجودة
فالوجدان يشهد ببقاء الذم حينئذ عرفا وبضميمة اصالة عدم النقل
الى ذلك يتم المطلوب الثاني قوله تعالى لابليس ما منعك الا
تسجد اذ امرتك والمراد بالامر اسجدوا في قوله تعالى واذ قلنا للملائكة
اسجدوا لادم فسجدوا الا ابليس فان هذا الاستفهام ليس على حقيقته
لعلمه سبحانه تعالى بالمانع وانما هو في معرض الانكار والاعتراض
ولولا ان صيغة اسجدوا للوجوب لما كان متوجها الثالث
قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة او يصيبهم
عذاب اليم حيث هدد سبحانه مخالف الامر والتهديد دليل
الوجوب فان قيل الاية انما دلت على ان مخالف الامر مامور
بالحذر ولا دلالة في ذلك على وجوبه الا بتقدير كون الامر

للوجوب وهو عين المتنازع فيه قلنا هذا الأمر للإيجاب والإلزام

قطعاً اذ لا معنى لندب الحذر عن العذاب او اباحته ومع الترك

ثم لا اقل من دلالته على حسن الحذر ولا ريب انه انما يحسن عند قيام

المقتضي للعذاب اذ لو لم يوجد المقتضي لكان الحذر عنه

سفهاً وعبثاً وذلك محال على الله سبحانه واذا ثبت وجود المقتضي

ثبت ان الأمر للوجوب لأن المقتضي للعذاب هو مخالفة

الواجب لا المندوب فان قيل هذا الاستدلال مبني على ان

المراد بمخالفة الأمر ترك المأمور به وليس كذلك بل المراد بها

حمله على ما يخالفه بان يكون للوجوب او الندب فيحمل على غيره

قلنا المتبادر الى الفهم من المخالفة هو ترك الامتثال والإتيان

بالمأمور به واما المعنى الذي ذكرتموه فبعيد عن الفهم

غير متبادر عند اطلاق اللفظ فلا يصار اليه الا بدليل

في الآية

في الآية اعتبرت متضمنة معنى الاعتراض فعديت بعن فان قيل

قوله تعالى في الآية عن امره مطلق فلا يعم والمدعى افادته الوجوب

في جميع الاوامر بطريق العموم قلت اضافة المصدر عند عدم العهد

للعموم مثل ضرب زيد واكل عمرو وآية ذلك جواز الاستثناء منه

فانه يصح ان يقال في الآية فليحذر الذين يخالفون عن امره الا الأمر

الفلاني على ان الاطلاق كاف في المطلوب اذ لو كان حقيقة في غير

الوجوب لم يحسن الذم والوعيد والتهديد على مخالفة مطلق

الأمر الرابع قوله تعالى واذا قيل لهم اركعوا لا يركعون فانه سبحانه ذمهم

على مخالفتهم للأمر ولولا انه للوجوب لم يتوجه الذم وقد اعترض

اولاً بمنع كون الذم على ترك المأمور به بل على تكذيب الرسل في

التبليغ بدليل قوله تعالى ويل يومئذ للمكذبين وثانياً بان الصيغة

تفيد الوجوب عند انضمام القرينة اليها اجماعاً فلعل الأمر

بالركوع كان مقترنا بما يقتضى كونه للوجوب واجيب عن الاول
بان للمكذبين اما ان يكونوا هم الذين لم يركعوا عقيب امرهم به
او غيرهم فان كانوا الاول جاز ان يستحق الذم بترك الركوع والويل
بواسطة التكذيب فان الكفار عندنا معاقبون على الفروع
على الاصول وان كانوا غيرهم لم يكن اثبات الويل لقوم بسبب تكذيبهم
منافيا الذم قوم بتركهم ما امروا به وعن الثانى بانه تم رتب الذم
على مجرد مخالفة الامر فدل على ان الاعتبار به لا بالقرينة احتج القائلون
بانه للندب بوجهين احدهما قوله صلى الله عليه واله اذا امرتكم
بشىء فاتوا منه ما استطعتم وجه الدلالة انه رد الاتيان بالمأمور به
الى مشيتنا وهو معنى الندب واجيب بالمنع من رده الى مشيتنا
وانما رده الى استطاعتنا وهو معنى الوجوب وثانيهما ان اهل اللغة
قالوا لا فرق بين السؤال والامر الا الرتبة فان رتبة الامر اعلى من

السائل

السائل والسؤال انما يدل على الندب فكذلك الامر اذ لو دل
الامر على الايجاب لكان بينهما فرق اخر وهو خلاف ما نقلوه واجيب
بان القائل بكون الامر للايجاب يقول ان السؤال يدل عليه ايضا
لان صيغة افعل عنده موضوعة لطلب الفعل مع المنع من الترك
وقد استعملها السائل فيه لكنه لا يلزم منه الوجوب اذ الوجوب
انما يثبت بالشرع فلذلك لا يلزم المسئول عنه القبول وفيه نظر
والتحقيق ان النقل المذكور عن اهل اللغة غير ثابت بل صرح بعضهم
بعدم صحته حجة القائلين بانه للقدر المشترك ان الصيغة
استعملت تارة فى الوجوب كقوله تعالى اقيموا الصلوة واخرى فى الندب
كقوله تعالى فكاتبوهم فان كانت موضوعة لكل منهما لزم الاشتراك
او لاحدهما فقط لزم المجاز فيكون حقيقة فى القدر المشترك بينهما
وهو طلب الفعل دفعا للاشتراك والمجاز والجواب ان المجاز وان كان

مخالفا لكن يجب المصير اليه اذا دل الدليل عليه وقد بينا بالادلة
السابقة انه حقيقة في الوجوب بخصوصه فلا بد من كونه مجازا فيما عداه
والا لزم الاشتراك المخالف للاصل المرجوح بالنسبة الى المجاز اذا تعارضا
على ان المجاز لازم بتقدير وضعه للقدر المشترك ايضا لان استعماله
في كل واحد من المعنيين بخصوصه مجاز حيث لم يوضع له اللفظ
بقيد الخصوصية فيكون استعماله فيه استعمالا
في غير ما وضع له فالمجاز لازم في غير صورة الاشتراك سواء جعل حقيقة
ومجازا او للقدر المشترك ومع ذلك فالتجوز اللازم بتقدير الحقيقة
والمجاز اقل منه بتقدير القدر المشترك لانه في الاول مختص باحد
المعنيين وفي الثاني حاصل فيهما وربما توهم تساويهما باعتبار
ان استعماله في القدر المشترك على الاول مجاز فيكون مقابلا
لاستعماله في المعنى الاخر على الثاني فيتساويان وليس كما توهم لان

الاستعمال

لله جل اسمه لا للناس وحق رعيتك بالعلم ان تعلم ان الله
عز وجل انما جعلك قيما لهم فيما آتاك من العلم وفتح لك من خزائنه
فان احسنت في تعليم الناس ولم تخرق بهم ولم تضجر عليهم زادك
الله من فضله وان انت منعت الناس علمك او خرقت بهم عند
طلبهم منك كان حقا على الله عز وجل ان يسلبك العلم وبهاءه
ويسقط من القلوب محلك ح وبالاسناد عن المفيد عن احمد
ابن محمد بن سليمان الزراري قال حدثنا مؤدبي علي بن الحسين
السعدآبادي ابو الحسن القمي قال حدثنا احمد بن ابي عبد الله البرقي
عن ابيه عن سليمان بن جعفر الجعفري عن رجل عن ابي عبد الله
قال كان علي ع يقول ان من حق العالم ان لا تكثر عليه السؤال ولا تأخذ
بثوبه واذا دخلت عليه وعنده قوم فسلم عليهم جميعا وخصه
بالتحية دونهم واجلس بين يديه ولا تجلس خلفه ولا تغمز

بعيبك ولا تستريبك ولا تكثر من القول قال فلان وقال فلان
خلافا لقوله ولا تضجر بطول صحبته فانما مثل العالم مثل النخلة
التي تنتظرها متى يسقط عليك منها شيء والعالم اعظم اجرا من الصائم
القائم الغازي في سبيل الله واذا مات العالم ثلم في الاسلام
ثلمة لا يسدها شيء الى يوم القيمة اصل ويجب على العالم العمل كما يجب
على غيره لكنه في حق العالم آكد ومن ثم جعل الله تعالى ثواب المطيعات
عن نساء النبي صلى الله عليه وآله وعقاب العاصيات منهن ضعف ما لغيرهن
وليجعل له حظا وافرا من الطاعات والقربات فانما تفيد النفس
ملكة صالحة واستعدادا تاما لقبول الكمالات تذ روينا بالاسناد
انسان وعنه عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن
عيسى عن حماد بن عيسى عن عمر بن اذينة عن ابان بن ابي عياش
عن سليم بن قيس الهلالي قال سمعت امير المؤمنين ع يحدث

عن النبي

عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال في كلام له العلماء رجلان رجل عالم اخذ بعلمه
فهذا ناج وعالم تارك لعلمه فهذا هالك وان اهل النار ليتأذون
من ريح العالم التارك لعلمه وان اشد اهل النار ندامة وحسرة
رجل دعا عبدا الى الله سبحانه فاستجاب له وقبل منه فاطاع الله
فادخله الجنة وادخل الداعي النار بترك علمه واتباعه الهوى
وطول الامل اما اتباع الهوى فيصد عن الحق وطول الامل ينسي
الاخرة تم وعن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد
عن محمد بن سنان عن اسماعيل بن جابر عن ابي عبد الله ع قال العلم
مقرون الى العمل فمن علم عمل ومن عمل علم والعلم يهتف بالعمل فان اجابه
والا ارتحل عنه تم وعنه عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد
بن خالد عن علي بن محمد القاساني عمن ذكره عن عبد الله القسم
الجعفري عن ابي عبد الله ع قال ان العالم اذا لم يعمل بعلمه زلت

موعظته من القلوب كما يزل المطر عن الصفا وعنه عن علي
ابن ابراهيم عن ابيه عن القسم بن محمد عن المنقري عن علي بن هاشم بن
البريد عن ابيه قال جاء رجل الى علي ابن الحسين ع فسأله عن مسائل
فاجاب ثم عاد ليسأل عن مثلها فقال علي بن الحسين ع مكتوب في الانجيل
لا تطلبوا علم ما لا تعلمون ولما تعملوا بما علمتم فان العلم
اذا لم يعمل به لم يزدد صاحبه الا كفرا ولم يزدد من الله الا بعدا وعنه
عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن خالد عن ابيه رفعه قال
قال امير المؤمنين ع في كلام له خطب به على المنبر ايها الناس اذا علمتم
فاعملوا بما علمتم لعلكم تهتدون ان العالم العامل بغيره كالجاهل
الحائر الذي لا يستفيق عن جهله بل قد رايت ان الحجة عليه اعظم
والحسرة ادوم على هذا العالم المنسلخ عن علمه منها على هذا الجاهل
المتحير في جهله وكلاهما حائر بائر لا ترتابوا فتشكوا ولا تشكوا فتكفروا

ولا ترهنوا

ولا ترهنوا لانفسكم فتدهنوا ولا تدهنوا في الحق فتخسروا وان من الحق
ان تفقهوا ومن الفقه ان لا تغتروا وان انصحكم لنفسه اطوعكم
لربه واغشكم لنفسه اعصاكم لربه ومن يطع الله يامن ويستبشر
ومن يعص الله يخب ويندم ح وعنه عن علي ابن محمد عن سهل
بن زياد عن جعفر بن محمد الاشعري عن عبد الله بن ميمون
القداح عن ابي عبد الله ع عن آبائه ع قال جاء رجل الى رسول الله ص
وقال يا رسول الله ما العلم قال الانصات قال ثم مه يا رسول الله
قال الاستماع قال ثم مه يا رسول الله قال الحفظ قال ثم مه يا رسول
الله قال العمل به ثم قال مه يا رسول قال نشره اصل وروينا
بالاسناد عن محمد ابن يعقوب عن محمد بن يحيى العطار عن احمد بن
محمد بن عيسى عن الحسن ابن محبوب عن معوية ابن وهب قال سمعت
ابا عبد الله ع يقول اطلبوا العلم وتزينوا معه بالحلم وتواضعوا

لمن تعلمونه العلم وتواضعوا لمن طلبتم منه العلم ولا تكونوا علماء
جبارين فيذهب باطلكم بحقكم ح عنه عن علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى
عن يونس عن حماد بن عثمان عن الحرث بن المغيرة النصري عن ابي عبد الله ع
في قول الله عز وجل انما يخشى الله من عباده العلماء قال يعني بالعلماء
من صدق قوله فعله ومن لم يصدق قوله فعله فليس بعالم ح عنه عن عدة
من اصحابنا عن احمد بن محمد البرقي عن اسماعيل بن مهران عن ابي سعيد القماط
عن الحلبي عن ابي عبد الله ع قال امير المؤمنين ع الا اخبركم بالفقيه
حق الفقيه من لم يقنط الناس من رحمة الله ومن لم يؤمنهم من عذاب
الله ولم يرخص لهم في معاصي الله ولم يترك القرآن رغبة عنه الى غيره
الا لا خير في علم ليس فيه تفهم الا لا خير في قراءة ليس فيها تدبر الا لا خير في
عبادة لا فقه فيها الا لا خير في نسك لا ورع فيه ح عنه عن علي بن ابراهيم
عن ابيه عن علي بن معبد عمن ذكره عن معاوية بن وهب عن ابي عبد الله
قال

قال كان امير المؤمنين ع يقول يا طالب العلم ان للعالم ثلث
علامات العلم والحلم والصمت وللمتكلف ثلث علامات ينازع
من فوقه بالمعصية ويظلم من دونه بالغلبة ويظاهر الظلمة
ح عنه عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد عن نوح بن شعيب
النيسابوري عن ابي عبد الله ابن عبد الله الدهقان عن درست
بن ابي منصور عن عروة بن اخي شعيب عن ابي بصير قال سمعت
ابا عبد الله ع يقول كان امير المؤمنين ع يقول يا طالب العلم
ان العلم ذو فضائل كثيرة فراسه التواضع وعينه البراءة
من الحسد واذنه الفهم ولسانه الصدق وحفظه الفحص وقلبه
حسن النية وعقله معرفة الاشياء والامور ويده الرحمة
ورجله زيارة العلم وهمته السلامة وحكمته الورع ومستقره
النجاة وقائده العافية ومركبه الوفاء وسلاحه لين الكلمة وسيفه

الرضا وقوسه المداراة وجنته مجاورة العلماء وماله الادب
وذخيرته اجتناب الذنوب وزاده المعروف ومأواه الموادعة
ودليله الهدى ورفيقه محبة الاخيار ح عنه عن علي ابن ابراهيم
عن ابيه عن القسم ابن محمد عن سليمان بن داود المنقري عن
حفص ابن غياث قال قال لي ابو عبد الله ع من تعلم العلم وعمل به
وعلم لله دعي في ملكوت السموات عظيما فقيل تعلم الله وعمل
لله وعلم لله اصل ولما تبين ان كمال العلم انما هو بالعمل تبين
انه ليس للعلوم بعد المعرفة اشرف من علم الفقه لان مدخليته
في العمل اقوى مما سواه اذ به يعرف اوامر الله تعالى فتمتثل ونواهيه
فتجتنب ولان معلومه اعني احكام الله تعالى اشرف المعلومات
بعد ما ذكر ومع ذلك فهو الناظم للامور المعاشية وبه يتم كمال
نوع الانسان وقد روينا عن محمد بن يعقوب عن محمد
بن الحسن

ابن الحسن وعلي ابن محمد عن سهل بن زياد عن محمد بن عيسى
عن عبيد الله بن عبد الله الدهقان عن درست الواسطي عن
ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي الحسن موسى ع قال دخل رسول الله
المسجد فاذا جماعة قد طافوا برجل فقال ما هذا فقيل علامة
وما العلامة فقيل له اعلم الناس بانساب العرب ووقايعها وايام
الجاهلية والاشعار العربية قال فقال النبي ص ذلك علم لا يضر
من جهله ولا ينفع من علمه ثم قال ص انما العلم ثلثة اية محكمة او فريضة
عادلة او سنة قائمة وما خلاهن فهو فضل ح عنه عن الحسين
ابن محمد عن معلى ابن محمد عن حسن ابن علي الوشا عن حماد بن
عثمان عن ابي عبد الله ع قال اذا اراد الله بعبد خيرا فقهه
في الدين ح عنه عن محمد ابن اسماعيل عن الفضل ابن شاذان
عن حماد بن عيسى عن ربعي ابن عبد الله عن رجل عن ابي جعفر ع

قال قال الكمال كل الكمال التفقه في الدين والصبر على النائبة ونزلت
وتقدير المعيشة ح عنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن
محبوب عن ابي ايوب الخزاز عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله
قال ما من احد يموت من المؤمنين احب الى ابليس من موت
فقيه ح عن علي ابن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن بعض
اصحابه عن ابي عبد الله ع قال اذا مات المؤمن الفقيه ثلم في الاسلام
ثلمة لا يسدها شيء ح عنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن
محبوب عن علي ابن ابي حمزة قال سمعت ابا الحسن موسى بن جعفر
عليهما السلام يقول اذا مات الفقيه المؤمن بكت عليه الملائكة
وبقاع الارض التي كان يعبد الله عليها وابواب السماء التي كان
يصعد فيها باعماله وثلم في الاسلام ثلمة لا يسدها شيء لان المؤمنين
الفقهاء حصون الاسلام كحصن سور المدينة لها

وبالاسناد

وبالاسناد السالف عن الشيخ المفيد محمد ابن نعمان عن احمد
بن سليمان الرازي عن علي بن الحسين السعد ابادي عن احمد بن
ابي عبد الله البرقي عن محمد بن عبد الحميد العطار عن عمه عبد
السلام بن سالم عن رجل عن ابي عبد الله ع حديث في حلال
وحرام تاخذه من صادق خير من الدنيا وما فيها من ذهب او فضة
اصل وبالاسناد عن احمد بن ابي عبد الله عن محمد
بن عبد الحميد عن يونس بن يعقوب عن ابيه قال قلت
لابي عبد الله ع ان لي ابنا قد احب ان يسئلك عن حلال وحرام
ولا يسئلك عما لا يعنيه قال فقال وهل يسئل الناس عن شيء
افضل من الحلال والحرام اصل الحق عندنا ان الله تعالى انما فعل
الاشياء المحكمة المتقنة لغرض وغاية ولا ريب ان نوع الانسان
اشرف ما في العالم السفلي من الاجسام فيلزم تعلق الغرض بخلقه

ولا يمكن ان يكون ذلك الغرض حصول ضرر له اذ هذا انما يقع

من الجاهل او المحتاج تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا فتعين ان يكون

هو النفع ولا يجوز ان يعود اليه سبحانه لاستغنائه وكماله فلا بد

ان يكون عائدا الى العبد وحيث كانت المنافع الدنيوية في الحقيقة

ليست بمنافع وانما هي دفع الالام فلا يكاد يطلق اسم النفع

الا على ما ندر منها لم يعقل ان يكون هو الغرض من ايجاد هذا المخلوق

الشريف سيما مع كونه منقطعا مشوبا بالالام المتضاعفة فلا بد ان

يكون الغرض شيئا اخر مما يتعلق بالمنافع الاخروية ولما كان

ذلك النفع من اعظم المطالب وانفس المواهب لم يكن مبذولا لكل طالب

بل انما يحصل بالاستحقاق وهو لا يكون الا بالعمل في هذه الدار

المسبوق بمعرفة كيفية العمل المشتمل عليها هذا العلم فكانت الحاجة

ماسة اليه جدا له لتحصيل هذا النفع العظيم ونذكر بنا

بالجهاد